الجامعة الإسلامية – غـزة
عمـــادة الدراســـات العليـــا
كليـــــــة التجـــــــارة
قسم المحاســبة والتمويــل

مدى فاعلية دور لجان المراجعة في دعم آليات التدقيق الداخلي والخارجي (دراسة تطبيقية على البنوك العاملة في فلسطين)

The Effectiveness of the role of the Audit Committees in Supporting the Mechanisms of Internal and External Audit (An Empirical Study on the operating banks in Palestine)

إعداد
إياد سعيد محمود الصوص

إشراف
الدكتور/ علي عبد الله شاهين

قدمت هذه الدراسة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في المحاسبة والتمويل

1433هـ - 2012م

بسم الله الرحمن الرحيم

قال تعالى:

{ قَالُواْ سُبْحَانَكَ لاَ عِلْمَ لَنَا إِلاَّ مَا عَلَّمْتَنَا إِنَّكَ أَنتَ الْعَلِيمُ الْحَكِيمُ }

صدق الله العظيم

(سورة البقرة، آية 32)

ملخص الدراسة

مدى فاعلية دور لجان المراجعة في دعم آليات التدقيق الداخلي والخارجي (دراسة تطبيقية على البنوك العاملة في فلسطين)

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مدى فاعلية دور لجان المراجعة في دعم آليات التدقيق الداخلي والخارجي في البنوك العاملة في فلسطين من وجهة نظر المدققين الداخليين ومدققي الحسابات الخارجيين ومفتشي سلطة النقد على تلك البنوك، ولتحقيق هذا الهدف اتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي لملاءمته لطبيعة الدراسة، حيث تم تصميم استبانه كأداة لجمع البيانات من مجتمع الدراسة المكون من مدققي الحسابات الداخليين وعددهم57 ومدققي الحسابات الخارجيين وعددهم 25 ومفتشي سلطة النقد الفلسطينية وعددهم 20.

وكان من أهم نتائج الدراسة أنه يتوفر بشكل عام في أعضاء لجان المراجعة الخصائص اللازمة لممارسة دورها بفاعلية في دعم التدقيق الداخلي والخارجي مع وجود التزام إلى حد ما بتطبيق المهام والمسئوليات المحددة حسب اللوائح والتعليمات، بالإضافة إلى وجود آليات عمل معينة تقوم بها لجان المراجعة في البنوك أثناء تنفيذ مهامها.

وخلصت الدراسة إلى مجموعة من التوصيات أهمها ضرورة تحديد مفاهيم الاستقلالية، وعلى سلطة النقد الفلسطينية أن تضع شروطاً واضحة ومحددة للاستقلالية وما ينطوي عليها من متطلبات، بالإضافة إلى ضرورة أن يتضمن التقرير النهائي للبيانات والقوائم المالية المنشورة من قبل البنوك في نهاية الفترة المالية تقريراً عن المهام التي أنجزتها لجنة المراجعة خلال العام، كما يجب أن يتضمن ميثاق لجنة المراجعة المهام والصلاحيات بحيث يكون مصدر قوة وسلطة لأعضاء اللجنة لممارسة دورها بفاعلية حتى لا يكون مجرد دليل بالمهام المطلوبة فقط، والتأكيد على تنمية قدرات أعضاء لجان المراجعة في الأمور المالية والفنية وإكسابهم المهارات المصرفية المختلفة واللازمة لتدعيم دورهم المنوط بهم في هذا المجال.

Abstract

The Effectiveness of the role of the Audit Committees in Supporting the Mechanisms of Internal and External Audit (An Empirical Study on the operating banks in Palestine)

This study aims to identify the effectiveness of the role of Audit Committees in sustaining the mechanisms of internal and external audit in the operating banks of Palestine, and to achieve this objective, the descriptive and analytical approach as the most appropriate approach to the nature of the study, was adopted to analyze the study. A questionnaire was designed as a tool to collect data from the study population which is composed of 57 internal auditors in banks and 25 external auditors of those banks, as well as 20 inspectors of the Palestinian Monetary Authority.

One of the most prominent conclusions of the study was the availability of certain characteristics in the audit committees' members. These characteristics and qualities necessary to exercise their role effectively in support of internal and external audit with a commitment, to a certain extent, to the application of duties and responsibilities specified by the regulations and instructions, as well as to the existence of mechanisms of action carried out by audit committees in banks during the execution of their function.

The study concluded a set of recommendations including the need to define the concept of independency, and the Palestinian Monetary Authority should set clear conditions for independency, in addition to the need to include the final report of financial statements published by banks at the end of the financial period. These reports on the tasks that were carried out by the audit Committee during the year, and must include the charter of the audit committee. It should also include the functions and authorities of the members of the committee to exercise its role effectively so as not to be just the manual tasks only. Moreover, the emphasis on developing the capacities of members of audit committees in financial and

technical skills, necessary to strengthen the role assigned to them in this area. The emphasis on the importance of the role of audit committees in supporting the mechanisms of internal and external audit, as well as providing elements to enable audit committees to completely perform their assigned duties.

إهـــــداء

إلى معلـم الناس الخير، الهادي الأمين محمد صلى الله عليه وسلـم .

إلى روح والدي الحبيب الذي تمنيت أن يشاركني هذه اللحظة .

إلى أمي الحبيبة أطال الله في عمرها .

إلى قرة عيني زوجتي وأبنائي وبناتي .

إلى الأعزاء على قلبي إخوتي وأخواتي .

إلى أساتذتي في كل زمان .

إلى أصدقائي وزملائي في كل مكان .

إلى أقاربي وأصهاري .

إلى كل من مد لي يد العون والمساعدة في حياتي .

إلى هؤلاء جميعاً أهدي ثمرة هذا الجهد المتواضع .

شكر وتقدير

الحمد والشكر دائماً وأبداً لله تعالى الرحمن الرحيم الذي وفقني وهداني لهذا العمل وما كنت لأهتدي لولا أن هداني ووفقني إليه.

ثم الشكر والعرفان لمن لهما كل الفضل بعد الله عزّوجل والدي الكريمين.

وأتقدم بالشكر والتقدير الخاص إلى أستاذي الفاضل والعزيز على قلبي، صاحب الخلق الرفيع والعلم الغزير الدكتور/ **علي عبد الله شاهين**، الذي تفضل بالإشراف على هذه الدراسة، ولم يدخر وقتاً ولا جهداً ولا نصحاً ولم يبخل بعلمه في سبيل إنجاز هذا العمل.

كما أتقدم بالشكر والتقدير للأساتذة الأفاضل أعضاء لجنة المناقشة:

الدكتور/ **ماهر موسى درغام**، أستاذ المحاسبة المشارك ورئيس قسم المحاسبة في الجامعة الإسلامية، والدكتور/ **صبري ماهر مشتهى**، أستاذ المحاسبة المساعد في جامعة القدس المفتوحة الذين شرفوني بمناقشة هذه الدراسة وإثرائها بالملاحظات والتوجيهات القيمة.

كذلك أشكر جميع الأساتذة الذين قاموا بتحكيم استبانه هذه الدراسة وعلى ما قدموه من نصح وتوجيهات.

والشكر موصول إلى جميع الموظفين في البنوك العاملة في فلسطين وشركات التدقيق وسلطة النقد وغيرهم على مساعدتي في تعبئة وتوزيع الاستبانة.

فجزى الله الجميع بكل خير.

وختاماً إن أصبت فمن الله وإن أخطأت فمن نفسي.

الفهارس

أولا: فهرس المحتويات

الموضوع	الصفحة
آية قرآنية	أ
ملخص الدراسة باللغة العربية	ب
ملخص الدراسة باللغة الانجليزية	ج
إهــداء	ه
شكر وتقدير	و
فهرس المحتويات	ز
فهرس الجداول	ي
الفصل الأول: الإطار العام للدراسة والدراسات السابقة	
المبحث الأول: الإطار العام للدراسة	2
تمهيد	2
مشكلة الدراسة	4
فرضيات الدراسة	4
متغيرات الدراسة	5
نموذج الدراسة	5
أهمية الدراسة	6
أهداف الدراسة	6
مصطلحات الدراسة	6
حدود الدراسة	8
صعوبات الدراسة	8
المبحث الثاني: الدراسات السابقة	9
التعليق على الدراسات السابقة	21
الفصل الثاني: مقومات فاعلية لجان المراجعة وعلاقتها بالتدقيق الداخلي والخارجي	
المبحث الأول: ماهية لجان المراجعة والعوامل التي ساهمت في ظهورها	25
تمهيد	25
نشأة وتطور لجان المراجعة في البيئات المختلفة	26

الموضوع	الصفحة
مفهوم لجان المراجعة	31
أهداف لجان المراجعة	32
أهمية لجان المراجعة	33
العوامل التي ساهمت في تشكيل لجان المراجعة في الشركات	35
المبحث الثاني: تكوين لجان المراجعة ومقومات فاعليتها	36
تمهيد	36
تشكيل لجان المراجعة وموقعها في الهيكل التنظيمي	36
خصائص لجان المراجعة	37
مهام ومسئوليات لجان المراجعة	42
صلاحيات لجان المراجعة	45
آليات عمل لجان المراجعة	46
المبحث الثالث: لجان المراجعة وعلاقتها بالتدقيق الداخلي والخارجي	48
تمهيد	48
علاقة لجان المراجعة بالحوكمة	48
التدقيق الداخلي وأهدافه	50
التدقيق الخارجي وأهدافه	52
العلاقة بين المدقق الداخلي والمدقق الخارجي	53
دور لجان المراجعة في دعم فاعلية التدقيق الداخلي	54
دور لجان المراجعة في دعم فاعلية التدقيق الخارجي	56
الفصل الثالث: منهجية الدراسة	
تمهيد	59
أسلوب الدارسة	59
مجتمع الدراسة	60
خطوات بناء الاستبانة	62
أداة الدراسة	62
المعالجات الإحصائية المستخدمة في الدراسة	64
صدق الاستبانة	64
ثبات الاستبانة	65

الموضوع	الصفحة
الفصل الرابع: تحليل البيانات واختبار فرضيات الدراسة	
المبحث الأول: الوصف الإحصائي لمجتمع الدراسة	74
تمهيد	74
الوصف الإحصائي لمجتمع الدراسة وفق الخصائص والسمات	74
اختبار فرضيات الدراسة	79
المبحث الثاني: النتائج والتوصيات	98
النتائج	98
التوصيات	99
الدراسات المقترحة	100
مراجع الدراسة	
المراجع العربية	102
المراجع الأجنبية	106
المواقع الإلكترونية	108
ملاحق الدراسة	109

ثانياً: فهرس الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
3.1	مجتمع الدراسة	61
3.2	نتائج اختبار التوزيع الطبيعي	63
3.3	معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات المحور الأول والدرجة الكلية للمحور	66
3.4	معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات المحور الثاني والدرجة الكلية للمحور	67
3.5	معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات مجال المحور الثالث والدرجة الكلية للمحور	69
3.6	معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات مجال المحور الرابع والدرجة الكلية للمحور	70
3.7	معامل الارتباط بين درجة كل محور من محاور الاستبانة والدرجة الكلية للاستبانة	71
3.8	معامل ألفا كرونباخ لقياس ثبات الاستبانة	71
3.9	طريقة التجزئة النصفية لقياس ثبات الاستبانة	72
4.1	توزيع مجتمع الدراسة حسب المؤسسة	75
4.2	توزيع مجتمع الدراسة حسب الجنس	76
4.3	توزيع مجتمع الدراسة حسب العمر	76
4.4	توزيع مجتمع الدراسة حسب الوظيفة الحالية	77
4.5	توزيع مجتمع الدراسة حسب المؤهل العلمي	78
4.6	توزيع مجتمع الدراسة حسب التخصص	78
4.7	توزيع مجتمع الدراسة حسب الخبرة العملية	79
4.8	المتوسط الحسابي وقيمة الاحتمال (.Sig) لكل فقرة من فقرات المحور الأول "خصائص أعضاء لجنة المراجعة"	80
4.9	المتوسط الحسابي وقيمة الاحتمال (.Sig) لكل فقرة من فقرات المحور الثاني "مهام ومسئوليات لجنة المراجعة"	83
4.10	المتوسط الحسابي وقيمة الاحتمال (.Sig) لكل فقرة من فقرات	88

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
	المحور الثالث "صلاحيات وسلطات لجنة المراجعة"	
4.11	المتوسط الحسابي وقيمة الاحتمال (.Sig) لكل فقرة من فقرات المحور الرابع "آليات عمل لجنة المراجعة"	91
4.12	المتوسط الحسابي وقيمة الاحتمال (.Sig) لجميع فقرات الاستبانة	93
4.13	اختبار "مان- وتني" لمتغير الجنس	94
4.14	اختبار "كروسكال- والاس" لمتغير العمر	95
4.15	اختبار "كروسكال- والاس" لمتغير الوظيفة الحالية	95
4.16	اختبار "كروسكال- والاس" لمتغير المؤهل العلمي	96
4.17	اختبار "كروسكال- والاس" لمتغير التخصص	97
4.18	اختبار "كروسكال- والاس" لمؤهل الخبرة العملية	97

الفصل الأول

الإطار العام للدراسة والدراسات السابقة

المبحث الأول: الإطار العام للدراسة

- تمهيد
- مشكلة الدراسة
- فرضيات الدراسة
- متغيرات الدراسة
- نموذج الدراسة
- أهمية الدراسة
- أهداف الدراسة
- مصطلحات الدراسة
- حدود الدراسة
- صعوبات الدراسة

المبحث الثاني: الدراسات السابقة

- الدراسات السابقة
- التعليق على الدراسات السابقة

المبحث الأول
الإطار العام للدراسة

1.1.1 تمهيد

نتيجة لانتشار العولمة في مختلف دول العالم، والتطور المتزايد والمستمر في أنشطة الشركات، في ظل القوانين والأنظمة والمعايير المحلية والدولية المتبعة حالياً والتي باتت تتسم بمستويات مختلفة من التعقيد والصرامة، فقد أصبح لزاماً على أعضاء مجالس إدارة الشركات وأعضاء جهازها الإداري انتباها أكثر وحرصاً متزايداً على ضبط أنشطتها، من خلال فرض معايير وضوابط أكثر دقة للمحاسبة على نتائج حسن إدارة هذه المؤسسات (الفرح،2001 ، ص1).

وفي ظل التغيرات والتحولات الاقتصادية والاجتماعية التي اجتاحت العالم في عقد التسعينات من القرن العشرين، خاصة في دول شرق آسيا وأمريكا اللاتينية وروسيا، إضافة إلى أزمة الثقة التي عصفت بمهنة المحاسبة في السنوات الأخيرة من العقد الماضي نتيجة انهيار العديد من الشركات الكبرى في العالم مثل: شركة (Enron) و (Worldcom) وشركة Arthur) (Andersen، فقد ساهم ذلك في ظهور بعض المصطلحات والمفاهيم المرتبطة بضبط الأداء والممارسات المحاسبية (الرحيلي، 2008، ص180)، من خلال وجوب توفر العديد من الإجراءات التي تضمن شفافية سير العمل، والمحافظة على حقوق المساهمين وضمان دقة التقارير المالية وفعالية إجراءات الرقابة الداخلية، ومنع حدوث الانهيارات بأسواق المال، مما يعزز ثقة المستثمرين ويشجعهم على الاستثمار.

وقطاع المصارف شأنه شأن باقي قطاعات الأعمال، يحتاج أيضاً إلى أن يتم إدارته وفقاً لإطار عام من الممارسات والإجراءات السليمة الملائمة لطبيعة أعماله، وهذا الإطار أصبح يعرف باسم الحاكمية المؤسسية، مما يساعد على نجاح الأداء وتحقيق المساءلة في تلك المصارف

ويجعلها أكثر إفصاحاً وشفافية (الارياني، 2008، ص3)، حيث ترتبط هذه الحاكمية بأربعة أطراف أساسية هي: المراجع الخارجي ولجنة المراجعة ومجلس الإدارة والمراجع الداخلي .

وتعتبر لجنة المراجعة من ركائز حاكمية المؤسسات، حيث إن نجاح حاكمية المؤسسة في المنظمة يعتمد على نجاح لجنة المراجعة فيها، والفشل في العضوية أو الشكل أو دور لجنة المراجعة يؤدي إلى حدوث فجوة في حاكمية المؤسسات والنظام الموضوع في المنظمة (الجعيدي، 2007، ص65)، الأمر الذي أدى إلى تزايد الاهتمام العالمي بدور لجان المراجعة بصفتها الجهة الفاعلة التي تهدف إلى تحسين وتطوير نظم الرقابة الداخلية، ودعم فاعلية واستقلالية مدقق الحسابات الخارجي والداخلي على السواء (السويطي، 2006، ص2).

ونظراً للدور المهم الذي تقوم به لجان المراجعة في الشركات، وحرصاً من سلطة النقد الفلسطينية على دعم وسلامة وتعزيز الثقة في القطاع المصرفي الفلسطيني، فقد نصت المادة رقم (41) من قانون المصارف لعام2002 في فلسطين" بأنه يتوجب على كل مصرف مرخص أن يعين لجنة مراجعة من بين أعضاء مجلس إدارته، تكون غالبية أعضائها من غير الموظفين والمسئولين في المصرف"، وقد أكد على ذلك أيضا دليل القواعد والممارسات الفضلى لحوكمة المصارف في فلسطين الصادر عن سلطة النقد في المبدأ الثالث منه بالقول "يتوجب على المصارف أن تقوم بمهام التدقيق الداخلي من تدقيق العمليات والبيانات المالية للتأكد من صحتها ومن كفاءة وفعالية الإجراءات المتخذة، وإعداد تقارير منفصلة ودورية عن نتائج التدقيق ورفعها إلى لجنة المراجعة المنبثقة عن مجلس إدارة المصرف بهدف تعزيز ثقة المودعين وحماية حقوقهم والحفاظ على الاستقرار المالي والاقتصادي".

ومن هذا المنطلق جاءت هذه الدراسة لتسليط الضوء على دور وأهمية وجود لجان المراجعة، والتعرف على مدى فاعليتها في البنوك العاملة في فلسطين.

2.1.1 مشكلة الدراسة

يتطلع المستثمرون وأصحاب المصالح في البنوك إلى ضرورة توافر آليات رقابة ملائمة، من أجل المحافظة على حقوقهم وتوفير الشفافية في البيانات المالية المنشورة وتعزيز الثقة في الأداء، الأمر الذي يفرض ضرورة قيام لجان المراجعة بدورها المنوط بها على خير وجه، لذلك فإن البحث في مدى اضطلاع تلك اللجان بدورها في هذا الخصوص يعتبر أمراً ضرورياً ومهماً في دعم أجهزة التدقيق الداخلي والخارجي في تلك البنوك، وهو ما تحاول هذه الدراسة الوقوف عليه والتعرف على مدى فاعلية تلك اللجان فيما يتعلق بالجهاز المصرفي في فلسطين وبالتالي فإن مشكلة الدراسة تدور حول السؤال الرئيس التالي:

ما مدى فاعلية دور لجان المراجعة في دعم آليات التدقيق الداخلي والخارجي في البنوك العاملة في فلسطين؟

ويتفرع منه الأسئلة الفرعية التالية:

1. ما مدى توفر الخصائص المطلوبة في أعضاء لجان المراجعة لممارسة دورها بفاعلية في دعم التدقيق الداخلي والخارجي؟
2. ما مدى التزام لجان المراجعة بالمهام والمسئوليات المحددة لها لممارسة دورها بفاعلية في دعم التدقيق الداخلي والخارجي؟
3. ما مدى توفر الصلاحيات اللازمة للجان المراجعة لممارسة دورها بفاعلية في دعم التدقيق الداخلي والخارجي؟
4. ما مدى توفر آليات عمل مناسبة لدى لجان المراجعة لممارسة دورها بفاعلية في دعم التدقيق الداخلي والخارجي؟

3.1.1 فرضيات الدراسة

1. تتوفر في أعضاء لجان المراجعة الخصائص المطلوبة لممارسة دورها بفاعلية في دعم التدقيق الداخلي والخارجي.
2. تلتزم لجان المراجعة بتطبيق المهام والمسئوليات المحددة لها لممارسة دورها بفاعلية في دعم التدقيق الداخلي والخارجي.

3. تتمتع لجان المراجعة بالصلاحيات اللازمة لممارسة دورها بفاعلية في دعم التدقيق الداخلي والخارجي.
4. يتوفر لدى لجان المراجعة آليات عمل مناسبة لممارسة دورها بفاعلية في دعم التدقيق الداخلي والخارجي.
5. توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة 5% بين استجابات المبحوثين حول مدى فاعلية لجان المراجعة في دعم التدقيق الداخلي والخارجي، تعزى للمتغيرات الشخصية.

4.1.1 متغيرات الدراسة

أولاً: المتغيرات المستقلة

1. خصائص أعضاء لجان المراجعة.
2. الالتزام بتطبيق المهام والمسئوليات.
3. الصلاحيات التي تتمتع بها لجان المراجعة.
4. وجود آليات عمل مناسبة.

ثانياً: المتغير التابع

فاعلية لجان المراجعة في دعم التدقيق الداخلي والخارجي.

5.1.1 نموذج الدراسة

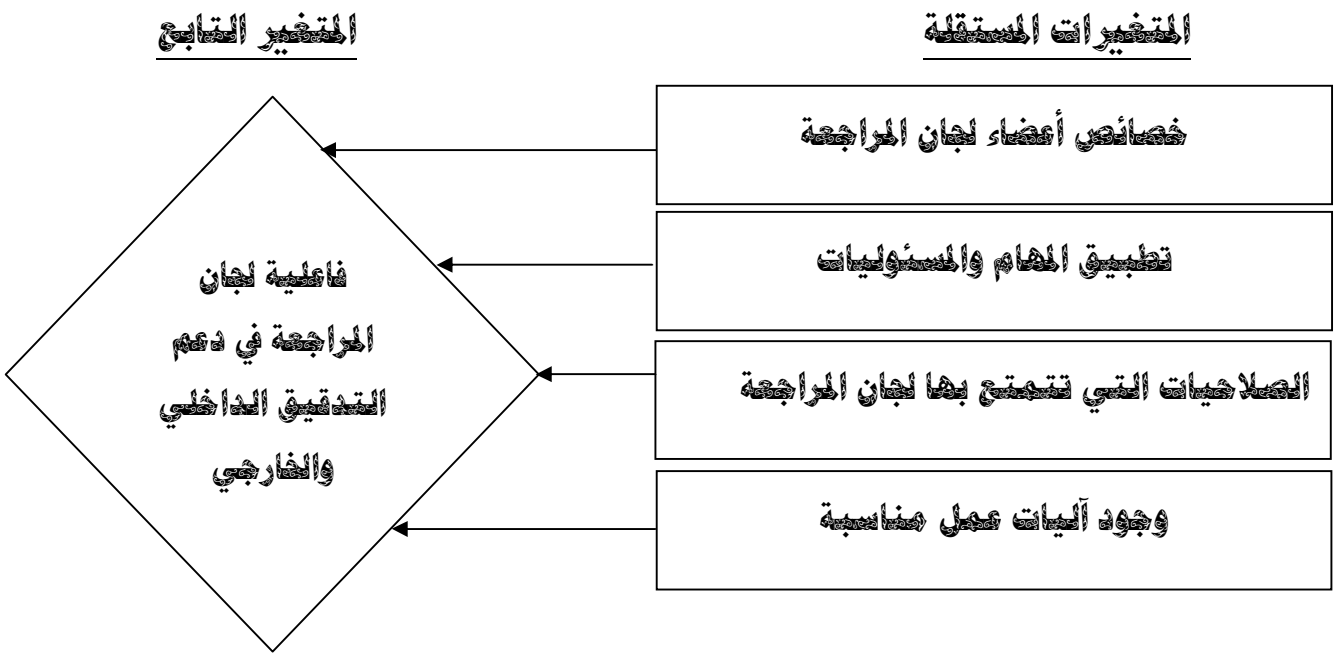

شكل (1.1) نموذج الدراسة

6.1.1 أهمية الدراسة

نظرا للدور المهم المناط بلجان المراجعة في البنوك، فإن الأمر يقتضي الوقوف على مدى القيام بهذا الدور طبقاً لما نصت عليه القوانين والتعليمات في هذا الخصوص، وبناءً على ذلك فان هذه الدراسة سوف تسهم في تسليط الضوء على عمل لجان المراجعة ومدى الاضطلاع بدورها، مما ينعكس إيجابا على أداء الإدارة المصرفية، ويقوي بالتالي من الدور المصرفي في ضبط كافة العمليات والإفصاح عنها بشفافية، وهذا يعد أمراً مفيداً في دعم الاستقرار وتحقيق السلامة المصرفية وزيادة الموثوقية في البيانات المالية.

7.1.1 أهداف الدراسة

تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف الآتية:

1. التعرف على الخصائص التي يتمتع بها أعضاء لجان المراجعة وتحليل المقومات الأساسية التي ينطوي عليها مفهوم تلك اللجان.
2. التعرف على مدى التزام أعضاء لجان المراجعة في البنوك العاملة في فلسطين بتطبيق المهام والمسئوليات المنصوص عليها في التعليمات واللوائح.
3. مدى تمتع لجان المراجعة بالصلاحيات اللازمة التي تؤهلها للقيام بدورها.
4. التعرف على آليات عمل لجان المراجعة.
5. الوقوف على دور لجان المراجعة في دعم آليات التدقيق الداخلي والخارجي.

8.1.1 مصطلحات الدراسة

1. لجنة المراجعة Audit committee

هي لجنة منبثقة مكونة من عدد من أعضاء مجلس الإدارة بحيث يكون أعضاؤها مستقلين(غير تنفيذيين) ويمتلك أحد أعضاؤها على الأقل خبرة مالية أو محاسبية، تشكل هذه اللجنة من قبل

مجلس الإدارة ويحكم عملها دليل مكتوب يبين بوضوح مهامها ومسئولياتها، وتمتلك اللجنة السلطة الكافية للقيام بمهامها. وتقوم بمهام عديدة أهمها مراجعة القوائم المالية ومراجعة تعيين المدقق الخارجي ومراجعة خطة ونتائج التدقيق ومراجعة نظام الرقابة الداخلي.
(Andrew and Goddard,2000)

2. فاعلية لجان المراجعة Audit Committees Effectiveness

تتمثل في مدى قدرة هذه اللجان على أداء الأدوار والواجبات والمهام المحددة لها، وتحقيق الأهداف التي أنشئت من أجلها، من خلال توافر الخصائص والخبرات والموارد اللازمة لقيامها بمهامه وتحمل مسئولياتها الرقابية(السويطي، 2006، ص12).

3. لجنة بلوريبون Blue Ribbon Committee (BRC)

هي لجنة تم تشكيلها من قبل هيئة الأوراق المالية وبورصة نيويورك للأوراق المالية والجمعية الوطنية للتعامل بالأوراق المالية، حيث قامت بإصدار تقريرها في عام1999 الذي تضمن عشر توصيات وخمسة مبادئ إرشادية تهدف إلى تحسين فاعلية لجان المراجعة(قراقيش، 2009، ص11).

4. قانون سيربنس أوكسلي(Sarbanes-Oxley Act (SOX

هو قانون شرعه الكونغرس الأمريكي في تموز من العام 2002، وذلك بعد ظهور عدد من الفضائح المهمة والأكثر انتشاراً والمتعلقة بشركات كبرى مثل(World com &Enron) حيث اقترح معايير تتعلق بلجان المراجعة في الشركات المدرجة في البورصة(أبو ميالة، 2007، ص9).

5. لجنة تريدوي Treadway Commission

هي لجنة تشكلت عام 1985 لدراسة التقارير المالية الاحتيالية والطرق الكفيلة لمنع غش التقارير المالية في الشركات الأمريكية، وقد أصدرت تقريرها عام1987 الذي أكد على أهمية دور لجنة المراجعة في تحسين نزاهة القوائم المالية، وتضمن توصيات بهدف زيادة فاعلية لجان المراجعة (جربوع، 2005، ص189).

9.1.1 حدود الدراسة

1. الحد المكاني

طبقت الدراسة على جميع البنوك العاملة في فلسطين والبالغ عددها ثمانية عشر بنكاً باستثناء البنك العربي الفلسطيني للاستثمار الذي رفض التعاون، كذلك طبقت على شركات التدقيق التي تقوم بأعمال التدقيق على تلك البنوك، وطبقت أيضاً على دائرة الرقابة والتفتيش على البنوك في سلطة النقد الفلسطينية.

2. الحد البشري

تم تطبيق هذه الدراسة على المدققين الداخليين في إدارات البنوك العاملة في فلسطين، وعلى مفتشي سلطة النقد الذين يقومون بالتفتيش على تلك البنوك، وكذلك على مدققين الحسابات الخارجيين في شركات التدقيق التي تقوم بالتدقيق على تلك البنوك.

10.1.1 صعوبات الدراسة

أهم الصعوبات التي واجهت الباحث أثناء إعداد الدراسة البعد الجغرافي بين غزة والضفة الغربية، حيث كانت هناك صعوبة في التواصل مع أفراد مجتمع الدراسة.

ومن أجل توزيع وتوصيل الاستبانات والرد عليها بطريقة أسرع وأضمن وأسهل تم وضع الاستبانة على رابط معين على الانترنت، بحيث يقوم الشخص المعني بالدخول على الرابط وتعبئة الاستبانة وإرسالها مجدداً، غير أن البنوك رفضت هذه الفكرة. لذلك تم إرسال الاستبانات للبنوك العاملة في الضفة أحياناً من خلال تعاون بعض الإدارات في غزة وأحياناً من خلال الاتصال بالمدققين أو بمن يعرفهم ومن ثم إرسال لهم الاستبيانات عبر الفاكس أو البريد الإلكتروني، الذي ترتب عليه تأخير في استلام الردود وأحياناً عدم وضوحها مما يستدعي إرسالها مجدداً، والحال نفسه بالنسبة للمدققين الخارجيين في شركات التدقيق وكذلك مفتشي سلطة النقد.

المبحث الثاني

الدراسات السابقة

1.2.1 الدراسات السابقة

1. **دراسة تامر (2010): بعنوان "دور لجان المراجعة في تدعيم استقلال المراجع الداخلي في البنوك التجارية".**

هدفت هذه الدراسة التحليلية إلى إلقاء الضوء على ماهية لجان المراجعة من حيث تشكيلها وأهدافها والمسئوليات الملقاة على عاتقها، ودراسة مدى حاجة البنوك التجارية إلى لجان المراجعة كأداة فعالة في مراقبة السلطات الإدارية بالبنوك التجارية، وتدعيم إدارة المراجعة الداخلية لزيادة وتأكيد مصداقية القوائم والتقارير المالية.

ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة:

- تعد البنوك التجارية مجالاً ملائماً لتطبيق فكرة تكوين لجان المراجعة لزيادة وتأكيد مصداقية القوائم والتقارير المالية.
- تساعد لجنة المراجعة مجلس الإدارة في تنفيذ مسئولياته القانونية بكفاءة وفاعلية أكبر.
- إن وجود لجنة المراجعة بالبنوك التجارية يعمل على تدعيم استقلال المدقق الداخلي ويساعد في رفع كفاءة وفاعلية أداء إدارة المراجعة الداخلية.
- تقوم لجنة المراجعة بالتنسيق بين عمل المدققين الخارجيين والداخليين مما يؤدي إلى تحسين الاتصال بين الفريقين.

وقد خرجت الدراسة بعدة توصيات من أهمها تعميق قاعدة المعرفة لدى أعضاء لجان المراجعة بمعايير المحاسبة والمراجعة الدولية من خلال تنمية الجانب التعليمي والتدريبي ضمن أنشطة لجان المراجعة، وتطوير التقارير السنوية للبنوك التجارية من خلال الإيضاح والعلانية التامة عن تكوين لجان المراجعة في التقارير السنوية للبنوك التجارية كوسيلة لتحسين الصورة العامة للبنك من ناحية، وتحسين مصداقية الإفصاح المالي واستقلالية مدقق الحسابات من ناحية أخرى.

2. دراسة سامي (2009): بعنوان "دور لجان المراجعة في حوكمة الشركات وأثرها على جودة القوائم المالية المنشورة في بيئة الأعمال المصرية".

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل دور لجان المراجعة في زيادة فعالية حوكمة الشركات وأثرها على جودة القوائم المالية المنشورة في بيئة الأعمال المصرية.

وقد اعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي، حيث تناول بالدراسة والتحليل أهم الدراسات والاتجاهات في مجال لجان المراجعة وعلاقتها بحوكمة الشركات وأثرها على تحسين جودة المعلومات الواردة بالقوائم المالية للوقوف على خصائص تلك الدراسات ومدى شموليتها.

ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة أن لجان المراجعة في البيئة المصرية لم تحظ بالاهتمام الكاف، سواء من حيث جهود المجامع المهنية وهيئة سوق رأس المال، أو من حيث المتطلبات التشريعية والتنظيمية.

وقد خرجت الدراسة بعدة توصيات من أهمها قيام الجهات المعنية بالسعي نحو إصدار تشريع ملزم لشركات المساهمة بإعداد تقرير بما أسفر عنه عمل لجان المراجعة وينشر مع التقارير السنوية والدورية للشركات، و قيام هيئة سوق المال وبورصة الأوراق المالية والمعهد المصري للمحاسبين والمراجعين المصرية والمحاسبين القانونيين المزاولين للمهنة بتحفيز شركات المساهمة على الالتزام بالضوابط المحددة تشريعيا لعمل لجان المراجعة بما يضمن فعاليتها، ضرورة وضع معايير عامة عند اختيار وتعيين أعضاء لجنة المراجعة، و أن يتسم رئيس اللجنة بالشخصية القيادية حتى يستطيع ممارسة مهامه بصورة فعالة، و ضرورة تضافر جهود المنظمات المهنية والجهات المعنية لتنمية الوعي لدى المساهمين والمستثمرين بإبراز دور لجان المراجعة في تحسين جودة التقارير والقوائم المالية وزيادة مصداقيتها وشفافيتها لجموع المستفيدين.

3. دراسة الرحيلي (2008): بعنوان "لجان المراجعة كأحد دعائم حوكمة الشركات: حالة السعودية".

هدفت هذه الدراسة إلى إلقاء الضوء على مفهوم حوكمة الشركات وأسباب ودوافع انتشار هذا المفهوم في السنوات الأخيرة في الدول المتقدمة. وبحث ومناقشة دور لجان المراجعة كأحد أبرز دعائم تحقيق هذا المفهوم الجديد، وعلاقة ذلك بالمراجعة الداخلية والخارجية.

وقد اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، حيث تم إجراء مسح مكتبي لكل ماله علاقة بموضوع الدراسة.

ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة أنه بالرغم من حداثة مفهوم حوكمة الشركات في البيئة السعودية، إلا أنه أن هناك تحركاً جاداً من قبل المهتمين لمحاولة شرح هذا المفهوم والتعرف على جوانبه وكيفية تطبيقه في قطاع الأعمال السعودي.

كما بينت الدراسة أن تكوين لجان المراجعة في الشركات المساهمة يعد تجربة حديثة في المملكة، حيث صدرت للمرة الأولى بموجب القرار الوزاري رقم(903)، إلا أنها واجهت بعض المشكلات والصعوبات التي أثرت على قيام بالمهام الموكلة إليها.

وقد خرجت الدراسة بعدة توصيات أهمها ضرورة العمل على إنشاء مركز وطني تحت مسمى المركز الوطني للحوكمة، والإسراع في مراجعة الأنظمة واللوائح الخاصة بتنظيم الشركات والبنوك وتطويرها بما يعزز الإفصاح والشفافية في البيانات المالية ويكفل حقوق صغار المساهمين، والتأكيد على أهمية التعاون والتنسيق بين الهيئات ذات العلاقة ببيئة الأعمال في المملكة، وضرورة إيجاد آلية واضحة ومحددة للإشراف ومتابعة تنفيذ الضوابط الجديدة لتشكيل لجان المراجعة في الشركات المساهمة وإدخال مفهوم حوكمة الشركات في خطط المناهج الدراسية بأقسام المحاسبة في الجامعات السعودية، والتأكيد على أهمية التعاون بين لجنة المراجعة وكل من المراجع الداخلي والمراجع الخارجي الأمر الذي يعزز فعالية الرقابة على هذه الشركات.

4. **دراسة أبو ميالة (2007): بعنوان "العوامل المؤثرة على تحسين فاعلية لجان المراجعة: دراسة تطبيقية على شركات القطاع المالي ببورصة عمان"**

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على العوامل المؤثرة على تحسين فاعلية لجان المراجعة في شركات القطاع المالي المدرجة ببورصة عمان.

حيث بينت الدراسة أن استقلالية أعضاء لجنة المراجعة، ووجود ميثاق مكتوب، وخبرة أعضائها، وحجم لجنة المراجعة، وعدد مرات الاجتماعات، وإشراف اللجنة على عمل المدقق

الداخلي والخارجي، وإشرافها على إعداد التقارير المالية، و رقابة أنظمة الرقابة الداخلية، وتقييم مخاطر الغش، كل هذه المتطلبات تساهم في تحسين فاعلية دور لجان المراجعة.

ومن أهم توصيات الدراسة ضرورة قيام هيئة الأوراق المالية الأردنية بالتأكيد على أن يتم تشكيل لجان المراجعة في الشركات المساهمة العامة المدرجة ببورصة عمان من أعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذيين الذين تتوفر فيهم الاستقلالية الكاملة والخبرة في مجال المحاسبة أو المالية، كذلك قيام مجالس الإدارة في الشركات المساهمة العامة المدرجة ببورصة عمان بوضع ميثاق مكتوب للجنة المراجعة تحدد من خلاله واجبات وصلاحيات لجنة المراجعة، على أن يتم مراجعته سنوياً ونشره مع التقارير السنوية مرة كل ثلاث سنوات على الأقل.

5. **دراسة مشتهى (2008): بعنوان "تأثير خصائص لجنة المراجعة على تحسين جودة التقارير المالية: دراسة تطبيقية على الشركات الصناعية المساهمة العامة المدرجة ببورصة عمان"**.

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل العلاقة بين إمكانية تسلم الشركة لتقرير تدقيق نظيف (كمقياس لجودة التقارير المالية) وخصائص لجنة المراجعة في الشركات الصناعية العامة المدرجة ببورصة عمان، مستفيداً من دليل الحاكمية المؤسسية الصادر عن هيئة الأوراق المالية الأردنية.

وأظهرت نتائج الدراسة وجود تأثير إيجابي لكل من حجم لجنة المراجعة والخبرة المالية لأعضاء اللجنة، على تقرير مدقق الحسابات الخارجي. كما تبين وجود تأثير سلبي لملكية لأعضاء لجنة المراجعة في أسهم الشركة على تقرير مدقق الحسابات الخارجي، وفي نفس الوقت لم يكن لمعيار استقلالية لأعضاء لجنة المراجعة ولعدد مرات الاجتماعات أي تأثير على جودة التقارير المالية.

ومن أهم توصيات الدراسة العمل على تبني تشريعات ملائمة لوضع آلية محددة لانتخاب أو ترشيح أعضاء لجنة المراجعة للحفاظ على الاستقلالية المطلوبة للجان التدقيق، والعمل على إحداث الانسجام والتوافق بين دليل الحاكمية المؤسسية والقوانين الأردنية فيما يتعلق بالخصائص الواجب توافرها في أعضاء لجنة المراجعة.

6. دراسة السويطي (2006): بعنوان "تطوير أنموذج لدور لجان المراجعة في الشركات المساهمة العامة الأردنية وتأثيرها في فاعلية واستقلالية التدقيق الخارجي".

هدفت هذه الدراسة إلى تطوير أنموذج لتعزيز دور لجان التدقيق في الشركات المساهمة العامة الأردنية، من أجل تدعيم فاعلية واستقلالية التدقيق الخارجي، بما يؤدي إلى تحسين جودة التدقيق وزيادة مصداقية البيانات المنشورة، حتى تعزز ثقة المجتمع المالي في هذه البيانات.

وقد تم إتباع المنهج الاستقرائي الذي يقوم على ملاحظة الظواهر وجمع البيانات، من خلال تشخيص الوضع الحالي للجان التدقيق في بيئة الأعمال الأردنية.

وتم توزيع استبانه على عينة الدراسة المكونة من230مفردة تشمل المدراء العامون والمدراء الماليون ومدراء التدقيق الداخلي ومكاتب التدقيق، للشركات التي شكلت لجان مراجعة.

ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة أن جميع الشركات المساهمة العامة الأردنية في قطاعي البنوك وشركات التأمين تقوم بتشكيل لجان مراجعة بنسبة تصل إلى 100%، في حين وصلت نسبة شركات الخدمات المدرجة في بورصة عمان التي شكلت لجان مراجعة عام2005 إلى85%. كما توصلت الدراسة إلى أنه رغم وجود كفاءات ممتازة في بعض أعضاء لجان التدقيق المشكلة، إلاّ أنه لا تتوفر في هذه اللجان بشكل عام المتطلبات الأساسية لممارسة دورها بفعالية، وليس لها تأثير مهم في فعالية واستقلالية التدقيق الخارجي.

لذلك خرجت الدراسة بعدة توصيات من أهمها أن تقوم هيئة الأوراق المالية الأردنية والجهات التشريعية، بإجراء التعديلات التشريعية اللازمة على القوانين والتعليمات المتعلقة بتشكيل ودور لجان التدقيق، بحيث تتلاءم تلك التشريعات مع الأنموذج المقترح في البحث حتى يتسنى لتلك اللجان القيام بدورها بكفاءة وفعالية.

7. **دراسة AL-Mudhaki and Joshi (2004) بعنوان "The Role and Function of Audit Committees in the Indian Corporate Governance"**

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على كيفية تشكيل لجان التدقيق في الشركات المساهمة العامة الهندية والمنافع المتوقع تحقيقها من هذه اللجان.

وتم توزيع استبانه على عينة مكونة من286 شركة من الشركات الهندية المدرجة في بورصة بومباي.

وأهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة تمثلت في:

- أن 56.2% فقط من الشركات الهندية قامت بتشكيل لجان مراجعة، على الرغم من أن تشكيل هذه اللجان يعد مطلباً إلزامياً بموجب قانون الشركات الهندي المعدل لعام2000.
- أن63.3% من الشركات التي شكلت لجان مراجعة تتكون لجانها من ثلاثة إلى ستة أعضاء.
- أن الغالبية العظمى من أعضاء اللجان يفتقرون إلى الاستقلالية، رغم أن أغلبهم مدراء تنفيذيون.
- أن الشركات لا تقوم بتحديد وظائف لجان التدقيق فيها بوضوح، وان تشكيلها مازال يتم ببطء،كما أن وظائفها ماتزال تتركز في المجللات التقليدية في المحاسبة، ولا يتم تطوير دورها بالسرعة الكافية.

8. **دراسة Thomas ,et. al (2004) بعنوان "Audit committee Effectiveness in the Banking Industry"**

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل ومعرفة أهمية وفائدة لجان المراجعة الداخلية للبنوك التجارية الصغيرة. حيث قام البحث بتقييم جوانب محددة تتعلق بالرقابة الداخلية وذلك لتقييم الفائدة من وجود لجان مراجعة داخلية للبنوك. وقد توصلت الدراسة إلى أن البنوك التي يتوفر لديها لجنة مراجعة داخلية لديها رقابة داخلية أكبر من البنوك التي لا يوجد لديها لجان مراجعة، وأن البنوك التي لديها أعضاء لجان مراجعة لديهم خبرة بنكية أو مالية تتمتع برقابة داخلية أكثر فعالية من البنوك التي ليس لديها أعضاء لديهم هذه الخبرة المالية والبنكية. ومن أهم توصيات هذه الدراسة ضرورة أن يتوافر في أعضاء لجان المراجعة الفهم والخبرة في طبيعة الصناعة المصرفية حتى تضيف تلك اللجان القيمة للبنوك التجارية وتكون أكثر فعالية في تحقيق الرقابة.

9. دراسة Felo, et. Al., (2003): بعنوان "Audit committee Characteristics and Quality of Financial Reporting" An Empirical Analysis.

هدفت هذه الدراسة إلى اختبار العلاقة بين خصائص أعضاء لجنة المراجعة من حيث الخبرة والاستقلالية، وحجم اللجنة، وجودة البيانات المالية.

وتألفت عينة الدراسة من 77 شركة أمريكية، حيث تم تحليل البيانات المالية المنشورة لتلك الشركات عن الفترتين(93/92) و(96/95).

وقد خلصت الدراسة إلى النتائج التالية:

- لا تقلل الدراسة من دور لجان المراجعة، وتأثيرها في البيانات المالية، وأن الاستقلالية ترتبط سلبا مع الانحرافات المالية، كما أن هناك علاقة ايجابية بين الخبرة المالية لأعضاء لجان المراجعة ونوعية البيانات المالية المنشورة.
- أوضحت الدراسة أنه كلما زادت نسبة أعضاء لجنة المراجعة ممن لهم الخبرة في المحاسبة والإدارة المالية، أثر ذلك إيجابيا في نوعية البيانات المالية المنشورة.

وأوصت الدراسة بأن اشتراط الخبرة لجميع أعضاء لجنة المراجعة بموجب تشريع ملزم، وعدم اقتصار الخبرة المحاسبية أو المالية على عضو واحد فقط. لأن تطبيق هذا الشرط يزيد من فاعلية لجان المراجعة، ويكون له فائدة أكثر للمستثمرين في تحسين نوعية البيانات المالية من خلال تشكيل مناسب لعضوية لجان المراجعة.

10. دراسة Kuppusamy, et. Al., (2003) بعنوان "Audit Committee in Malaysia and the Blue Ribbon Committee report: A Comparative Study"

هدفت هذه الدراسة إلى تقديم تقرير مختصر حول التأسيس الإلزامي للجان المراجعة وفعاليتها في ماليزيا كمقارنة مع توصيات(BRC)، حيث قامت بدراسة تشكيل لجان المراجعة في الشركات البالغ عددها 355 والمدرجة في بورصة كوالالمبور من عام 1991حتى عام1998.

ومن أهم نتائجها أن توصيات(BRC) لم يتم تنفيذها بصورة شاملة باستثناء التوصيات المتعلقة بميثاق لجنة المراجعة قد تم تلبيتها، وأما فيما يتعلق بالتواصل مع الإدارة والمدقق الخارجي بينت الدراسة أن المتطلبات الماليزية تنسجم مع توصيات(BRC) باستثناء عدم وجود متطلبات

للجنة المراجعة لتضمين رسالة مع التقرير السنوي تبين آراء اللجنة فيما إذا كانت القوائم المالية قد عرضت بعدالة بالإضافة إلى مراجعة القوائم الربع سنوية من قبل المدقق.

11. دراسة Abbott, et. al (2002) بعنوان "Audit Committee Characteristics and Financial Misstatement"

هدفت هذه الدراسة إلى فحص التأثير المترتب على توافر خصائص معينة في لجان المراجعة واحتمالية التحريف في البيانات المالية في حالة فقدان هذه الخصائص بشكل جزئي أو كلي، وقد شملت عينة الدراسة 500 شركة أمريكية من قطاعات مختلفة.

وقد توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

- أن 74% من لجان المراجعة في هذه الشركات تتكون من أعضاء خارجيين مستقلين.
- أن 57% من هذه اللجان عقدت خلال العام أربعة اجتماعات فأكثر.
- أن 79% من اللجان تشتمل اللجنة على عضو واحد على الأقل ذي خبرة محاسبية أو مالية.
- أن 38% فقط من هذه اللجان امتازت بالخصائص الثلاث مجتمعة(استقلالية الأعضاء، تعقد أربعة اجتماعات فأكثر في السنة، توافر خبير محاسبي أو مالي واحد في اللجنة على الأقل).
- يوجد ارتباط سلبي بين توافر الخصائص الثلاث وبين حدوث تحريف في البيانات المالية.
- يوجد ارتباط إيجابي بين افتقار اللجنة لواحد على الأقل من ذوي الخبرات المحاسبية أو المالية، وبين إمكانية التحريف في البيانات المالية.

ومن أهم توصيات هذه الدراسة ضرورة توافر الأعضاء ذوي الخبرات المالية من أجل تعزيز الدور الإشرافي و الرقابي الذي يجب أن تلعبه هذه اللجان في عمليات التقرير والإبلاغ المالي.

12. دراسة الفرح (2001): بعنوان "مدى فعالية لجان التدقيق في الشركات المساهمة العامة الأردنية".

هدفت هذه الدراسة إلى قياس مدى فعالية لجان التدقيق في الشركات المساهمة العامة الأردنية من وجهة نظر مديري التدقيق الداخلي والخارجي، وكذلك التعرف على أهم العوامل التي تعمل على تعزيز فعالية هذه اللجان.

ولتحقيق هذه الأهداف تم تصميم ثلاث استبيانات، الأولى وجهت إلى مدراء التدقيق الداخلي، والثانية إلى مدراء التدقيق الخارجي، والثالثة إلى أعضاء لجان التدقيق في الشركات المساهمة العامة الأردنية التي قامت بتشكيل لجان مراجعة.

وقد خلصت الدراسة إلى أن لجان التدقيق في الشركات المساهمة العامة الأردنية تتمتع بفعالية من وجهة نظر التدقيق الداخلي، بينما لا تتمتع بفعالية من وجهة نظر التدقيق الخارجي.

كما تبين أن العوامل التي تعزز من فعالية لجان التدقيق مرتبة حسب الأهمية هي: امتلاك أحد أعضاء اللجنة لخلفية مالية أو محاسبية، واستقلالية أعضاء لجنة المراجعة عن الإدارة، ووجود دليل مكتوب، والإفصاح عن وجود دليل مكتوب، وزيادة عدد مرات اجتماع لجنة المراجعة لأكثر من أربع مرات في السنة، ومقدرة اللجنة على تعيين وتغيير وإنهاء خدمات مدير التدقيق الداخلي، ومقدرة اللجنة على تعيين مستشار خارجي وتعيين مدقق الحسابات الخارجي وتحديد أتعابه.

وقد أوصت الدراسة بضرورة أن تتأكد هيئة الأوراق المالية الأردنية من تقيد الشركات المساهمة العامة بالمادة(25) والقاضية بتشكيل لجان مراجعة، على أن تحدد لهم مهلة نهائية لذلك، وعلى هيئة الأوراق المالية أن تفرض على الشركات المساهمة العامة الإفصاح عما إذا كان لديها لجان تدقيق أم لا، وضرورة قيام البنك المركزي الأردني من تقيد البنوك بالمادتين(32)و(33) والتي تقضي بتشكيل لجان مراجعة، على أن تحدد لهم مهلة نهائية لذلك، و أن يكون تشكيل لجان التدقيق في الشركات العامة المساهمة أحد الشروط الواجب توافرها لإدراج أسهمها في بورصة عمان.

13. دراسة Read and Raghunandan(2001) بعنوان "The State of Audit committees"

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مدى تحسين فعالية لجان المراجعة التي تتبنى توصيات اللجنة المشكلة في الولايات المتحدة الأمريكية، والمسماة Blue Ribbon Committee (BRC)التي حثت هيئة تداول الأوراق المالية الأمريكية وبورصات الأوراق المالية الأمريكية أن تطلب من الشركات المدرجة تشكيل لجان مراجعة من أعضاء مستقلين فقط، على أن يكون أحد الأعضاء على الأقل خبيرا محاسبيا أو ماليا. على اعتبار أن استقلالية الأعضاء ومؤهلاتهم ذات تأثير مهم في موضوعية وكفاءة لجان التدقيق.

وتم توزيع استبانة الدراسة على123 مدير تدقيق داخلي يعملون في الشركات الصناعية الأمريكية الكبرى.

وأهم نتائج الدراسة أن 69% من لجان المراجعة أخذت بتوصيات لجنة (BRC) من حيث استقلالية أعضاء لجان المراجعة والخبرة المالية لأحد أعضائها، بينما لم تأخذ 31% من لجان التدقيق بتلك التوصيات.

وأوصت الدراسة بضرورة تطبيق توصيات لجنة (BRC) لاسيما ما يتعلق منها بتوفير خاصيتي الاستقلالية والخبرة المالية، لأن ذلك يؤدي إلى وجود لجان مراجعة يقظة ذات فاعلية مما ينعكس على تحسين أداء هذه اللجان، وإقامة علاقة مباشرة قوية مع المدققين الداخليين و المدققين الخارجيين، الذي يؤدي إلى تعزيز الثقة والتعاون مع بقية المشاركين في الحاكمية المؤسسية.

14. دراسة جمعة (1998): بعنوان "العلاقة بين لجان التدقيق والشركات المساهمة العامة الأردنية".

هدفت هذه الدراسة إلى فحص العلاقة بين وجود لجان التدقيق في الشركات المساهمة العامة الأردنية، وتحقيقها للأهداف المنشودة من وجودها، حيث أشارت إلى أن وجود لجان التدقيق في الشركات المساهمة العامة سوف يحقق الأهداف التالية: تخفيض الضغوط على رئيس مجلس

الإدارة وأعضائه، المحافظة على استقلالية المدقق الخارجي، الإشراف على عمل المدقق الداخلي، المحافظة على حقوق المساهمين.

ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة أن نشوء لجان التدقيق في الأردن جاء استجابة لمتغيرات الظروف الاقتصادية، وكذلك حتى تتمكن الشركات الأردنية من طرح أسهما في أسواق المال العالمية.

وأوصت الدراسة بإعادة النظر في عدد من الأنظمة والتعليمات والقوانين ذات العلاقة، بحيث يتضمن قانون الشركات الأردني نصاً صريحاً بتشكيل لجنة ثلاثية للتدقيق في الشركات المساهمة العامة. وأن يتم تعديل المادة (25) من تعليمات الإفصاح والمعايير المحاسبية الصادرة عن هيئة الأوراق المالية الأردنية بحيث تنص على إصدار قواعد لاختيار أعضاء لجنة التدقيق ومدة عضويتهم وأسلوب عملها بقرار من مراقب الشركات بناء على اقتراح مجلس الإدارة.

15. دراسة المنيف والحميد (1998): بعنوان "مهام لجان مراجعة ومعايير اختيار أعضائها: دراسة تطبيقية في المملكة العربية السعودية".

هدفت هذه الدراسة إلى وضع تصور لوظائف لجان المراجعة المالية في المملكة العربية السعودية مرتبة حسب أهميتها، وتحديد معايير اختيار أعضائها.

وتم استخدام أسلوب الاستبانة لجمع المعلومات، حيث وزعت على 268 مفردة متمثلة في المحاسبين القانونيين ومدراء شركات المساهمة و مستخدمي القوائم المالية.

وقد تكونت استبانة الدراسة من قسمين أساسين، القسم الأول تناول وظائف لجان التدقيق حيث تم تبويبها في أربع مجموعات رئيسة، الأولى تتعلق بالإشراف على إعداد الحسابات، والثانية بالإشراف على تدقيق الحسابات، والثالثة شملت وظائف تتعلق بفحص الرقابة الداخلية، والرابعة شملت وظائف تتعلق بالقرارات المالية.

بينما تناول القسم الثاني من الاستبانة معايير اختيار أعضاء لجان التدقيق والمتمثلة في: معيار التأهيل العلمي، والخبرة العلمية، وملكية العضو لأسهم في الشركة، والتفرغ، والاستقلال، والمهنة الحالية، والعمر.

و قد توصلت الدراسة إلى أن 21 وظيفة من وظائف لجان التدقيق حصلت على تأييد أغلب آراء المستبانين. كما بينت الدراسة أن المعايير الأساسية لاختيار أعضاء لجان التدقيق تمثلت في التخصص في مجال المحاسبة، والخبرة العملية في الأعمال المالية، والاستقلال، ومهنة محاسب قانوني. بينما التفرغ وملكية العضو لأسهم الشركة وعمر العضو، لم تعتبر شروطا مهمة لاختيار أعضاء لجان المراجعة.

وقد أوصت الدراسة بضرورة أن تأخذ الجمعيات العمومية للشركات المساهمة فيما يتعلق بوظائف لجان المراجعة التي توصل إليها البحث عند تحديد مهام تلك اللجان وتعيين أعضائها، ودراسة إمكانية جعل مثل هذه الوظائف والمعايير ملزمة من قبل الجهات ذات الاختصاص، وأن يتم أعادة تقييم تجربة لجان المراجعة في المملكة السعودية من ناحية فاعليتها ومقارنة الوظائف والمعايير التي حددت من قبل الجمعيات العمومية للشركات المساهمة مع الوظائف والمعايير المقترحة في هذه الدراسة.

16. دراسة Collier (1993) بعنوان "Audit Committees in Major UK Companies"

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على طبيعة لجان المراجعة في المملكة المتحدة والتفاعلات بين اللجنة والتدقيق الداخلي.

وشملت عينة الدراسة 250 شركة بريطانية م قطاعات مختلفة، حيث طلب من المستجيبين تحديد الأسباب التي تعكس الدوافع الرئيسة لتشكيل لجان مراجعة.

وأهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة:

- أن جميع الشركات المالية إضافة إلى 80%من الشركات الأخرى لديها وظيفة تدقيق داخلي، وأن 90%من مؤسسات وهيئات القطاع العام وكذلك70%من الشركات البريطانية المدرجة الأسواق المالية شكلت لجان مراجعة لديها بشكل طوعي،دون أن تكون ملزمة قانونا بذلك.
- أن تشكيل لجان التدقيق يقوي دور المديرين غير التنفيذيين وتزيد من فعاليتهم وتدعم استقلالية المدقق الخارجي، وتسهل الاتصال بين مجلس الإدارة وكل من المدققين الداخليين والخارجيين.

- أن فعالية اللجنة تعتمد على فعالية وخصائص الأعضاء وأن الفعالية تتغير بتغير الأعضاء.
- بلغ الحد الأقصى لعدد أعضاء اللجنة11 عضواً، في حين بلغ الحد الأدنى لها عضوان فقط.
- أن الأنشطة الرئيسة للجنة المراجعة تتمثل في مراجعة البيانات المالية السنوية المدققة والتقارير المالية، وكان التركيز على استقلالية وفعالية التدقيق الداخلي كأقوى الأسباب لتشكيل هذه اللجان.

وقد توصلت الدراسة إلى ضرورة إلزام الشركات المدرجة في بورصة لندن للأوراق المالية بتشكيل لجان مراجعة بموجب تشريع قانوني ملزم.

2.2.1 التعليق على الدراسات السابقة

أولاً: من خلال استعراض نتائج الدراسات السابقة التي تناولت موضوع لجان المراجعة نستنتج أهمية وجود لجان المراجعة في البنوك أو الشركات وأهمية الدور الذي تلعبه تلك اللجان في مجالات عديدة أهمها الرقابة وتحسين فاعلية نظم الرقابة الداخلية وأعمال التدقيق الداخلي، ودعم استقلالية مدقق الحسابات الخارجي، وتحسين جودة التقارير المالية وتعزيز الثقة في البيانات المالية المنشورة، وكونها أيضاً من أهم دعائم حوكمة الشركات.

كما أن هناك مقومات لفاعلية لجان المراجعة حتى تستطيع القيام بالدور المنوط بها على أكمل وجه، ومن أهم هذه المقومات الاستقلالية التامة للجان المراجعة، خبرة أعضائها في الأمور المالية والمحاسبية، وجود دليل أو ميثاق مكتوب يحدد مهامها ، بالإضافة إلى تمتع تلك اللجان بالصلاحيات اللازمة التي تجعلها قادرة على الوفاء بمسئولياتها.

وبالنظر إلى الدراسات السابقة نجد أنها تناولت موضوع لجان المراجعة من جوانب مختلفة، فبعض هذه الدراسات ركزت على العوامل التي لها تأثير على تحسين فاعلية لجان المراجعة مثل دراسة (أبو ميالة،2007) التي درست إحدى عشر عاملاً لها تأثير على فاعلية لجان المراجعة، وكذلك دراسة (الفرح،2001) التي تناولت ستة عوامل من شأنها أن تؤثر في فاعلية لجان المراجعة، وكذلك دراسة (Read and Raghunandan,2001) التي أخذت بتوصيات لجنة (BRC) فيما يتعلق بالعوامل التي تؤدي إلى تحسين فاعلية لجان المراجعة.

وهناك دراسات أخرى تناولت العلاقة بين خصائص لجان المراجعة وبين حدوث تحريف في البيانات المالية مثل دراسة (Abbott, et. Al,2002). أو العلاقة بين خصائص أعضاء لجنة المراجعة من حيث الخبرة والاستقلالية، وحجم اللجنة، وجودة البيانات المالية مثل دراسة (Felo, et. al ,2003) . و تأثير خصائص لجنة المراجعة على تحسين جودة التقارير المالية مثل دراسة (مشتهى،2008).

وبعض الدراسات ركزت على أهمية تشكيل لجان المراجعة والمنافع التي تعود سواء على البنوك أو الشركات من وجود تلك اللجان، مثل دراسة (Thomas ,et. al ,2004) التي بينت أن البنوك التي يتوفر لديها لجان مراجعة لديها رقابة داخلية اكبر من البنوك التي لا يوجد لديها لجان مراجعة، وكذلك دراسة (AL-Mudhaki and Joshi ,2004) ، ودراسة (جمعة، 1998).

بينما دراسات أخرى أبرزت الدور الذي تقوم به لجان المراجعة في تدعيم استقلال المراجع الداخلي في البنوك التجارية مثل دراسة (تامر،2010)، أو دور لجان المراجعة في فاعلية واستقلالية التدقيق الخارجي مثل دراسة (السويطي،2006)، أو دور لجان المراجعة في حوكمة الشركات مثل دراسة (سامي،2009) ودراسة (الرحيلي،2008).

ثانياً: تعد هذه الدراسة امتداداً لتلك الدراسات وما يميزها أنها طبقت على البنوك العاملة في فلسطين، حيث يوجد اختلاف في البيئة سواء من الناحية القانونية أو الصناعية أو المالية التي تمت فيها الدراسات السابقة مقارنة مع البيئة الفلسطينية التي تعتبر حديثة نسبياً في مجال تطبيق فكرة لجان المراجعة في ظل الاهتمام المتزايد بالحوكمة، حيث تعتبر لجان المراجعة من الركائز الرئيسة في مجال حوكمة الشركات.

كما أن هذه الدراسة جاءت لتسليط الضوء على مدى فاعلية دور لجان المراجعة في دعم آليات التدقيق الداخلي والخارجي معاً من وجهة نظر ثلاثة أطراف رئيسة لها تعامل بشكل أو بآخر مع أعضاء لجان المراجعة، وهذه الأطراف تتمثل في المدققين الداخليين في البنوك ومدققين الحسابات الخارجيين لتلك البنوك ومفتشين سلطة النقد.

واختلفت هذه الدراسة أيضاً في أنها ركزت على مقومات أساسية مجتمعة من شأنها أن تزيد من فاعلية لجان المراجعة والمتمثلة في متغيرات الدراسة، وهذا ينعكس على قيامها بدور فعال في دعم التدقيق الداخلي والخارجي وقيامها بمهامها ومسئولياتها على أكمل وجه.

وحسب علم الباحث فهذه الدراسة تعتبر أول دراسة تناولت موضوع لجان المراجعة بالتطبيق على قطاع المصارف الذي يعتبر من القطاعات المهمة في الاقتصاد، فحيثما كانت الرقابة الفعالة على أعمال تلك المصارف ازدادت ثقة المودعين وأصحاب المصالح ومن ثم تحسين وتشجيع الاستثمار.

الفصل الثاني

مقومات فاعلية لجان المراجعة

و علاقتها بالتدقيق الداخلي والخارجي

المبحث الأول: ماهية لجان المراجعة والعوامل التي ساهمت في ظهورها

- **تمهيد.**
- **نشأة وتطور لجان المراجعة في البيئات المختلفة.**
- **مفهوم لجان المراجعة.**
- **أهداف لجان المراجعة.**
- **العوامل التي ساهمت نحو تشكيل لجان المراجعة.**

المبحث الثاني: تكوين لجان المراجعة ومقومات فاعليتها

- **تمهيد.**
- **تشكيل لجان المراجعة وموقعها في الهيكل التنظيمي.**
- **خصائص لجان المراجعة.**
- **مهام ومسئوليات لجان المراجعة.**
- **صلاحيات لجان المراجعة.**
- **آليات عمل لجان المراجعة.**

المبحث الثالث: لجان المراجعة وعلاقتها بالتدقيق الداخلي والخارجي

- **تمهيد.**
- **علاقة لجان المراجعة بالحوكمة.**
- **التدقيق الداخلي وأهدافه.**
- **التدقيق الخارجي وأهدافه.**
- **علاقة التدقيق الداخلي بالتدقيق الخارجي.**
- **دور لجان المراجعة في التدقيق الداخلي.**
- **دور لجان المراجعة في التدقيق الخارجي.**

المبحث الأول
ماهية لجان المراجعة
والعوامل التي ساهمت في ظهورها

1.1.2 تمهيد

تلعب البنوك دوراً كبيراً في عملية التطوير الاقتصادي، حيث إنها تستحوذ على مدخرات وثروات العديد من المستثمرين، كما يتجلى دورها من خلال ما تقدمه من خدمات مصرفية مهمة ومتعددة، لذلك أصبح من الضروري أن يتم ضبط أداء إدارات تلك البنوك وفقاً لإطار عام من الممارسات والإجراءات السليمة التي تناسب طبيعة مسئولياتها، ومن هنا تبرز أهمية دور لجان المراجعة كجهة رقابية و إشرافية هدفها التأكد من أن جميع الضوابط و آليات التدقيق الداخلي والخارجي تتم على قدر كبير من الكفاءة والفاعلية والاستقلالية، من أجل تعزيز الثقة في البيانات المالية التي تنشرها تلك البنوك.

ولعل حالات التلاعب والغش في التقارير المالية كانت من أهم الأسباب التي دفعت بالشركات والبنوك إلى تشكيل لجان مراجعة وخاصة في أعقاب الانهيارات والإخفاقات المالية في كبرى الشركات.

بالإضافة إلى أن فكرة تكوين لجان المراجعة قد ظهرت على السطح في الآونة الأخيرة نتيجة وجود بعض الضغوط التي تمارسها إدارة الشركات والبنوك على مدقق الحسابات الخارجي مما يؤثر سلباً على استقلاله وحياده خاصة إذا كانت الإدارة تملك سلطة تحديد أتعـــابه وسلطة عزله (علي وشحاته،2007،ص313)، وبالتالي يمكن القول إن المحافظة على استقلال مدقق الحسابات الخارجي هي الأساس في نشأة فكرة وجود لجان المراجعة لكي تعمل كحلقة وصل للتنسيق بين عمل مدقق الحسابات الخارجي والإدارة بصورة تؤدي إلى دعم استقلال مدقق الحسابات وزيادة فاعلية عملية التدقيق وهيكل الرقابة الداخلية.

2.1.2 نشأة وتطور لجان المراجعة في البيئات المختلفة

أولاً: نشأة لجان المراجعة في الولايات المتحدة الأمريكية

ظهرت فكرة تشكيل لجان المراجعة في الولايات المتحدة الأمريكية بعد الهزات المالية الناتجة عن التلاعب في التقارير المالية لشركة Robbins & McKesson والتي أسفرت عن قيام كل من بورصة نيويورك للأوراق المالية New York Stock Exchange (NYSE) وهيئة تداول الأوراق المالية Securities and Exchange Commission (SEC) بالتوصية بضرورة تشكيل لجنة مكونة من الأعضاء غير التنفيذيين تكون مهمتها تعيين المدقق الخارجي وتحديد أتعابه، وذلك كمحاولة لزيادة ودعم استقلاليته في إبداء الرأي في القوائم المالية التي تصدرها الشركات، وفي عام1967 أوصى معهد المحاسبين القانونيين الأمريكي American Institute of Certified Public Accountants (AICPA) جميع الشركات العامة بضرورة إنشاء لجنة المراجعة بحيث تكون من ضمن مسئولياتها حل المشكلات التي قد تنشأ بين المدقق الخارجي وإدارة الشركة فيما يتعلق بالأمور المحاسبية وطريقة الإفصاح عن المعلومات في القوائم المالية، وفي عام1972 أوصت هيئة تداول الأوراق المالية(SEC) شركات المساهمة بإنشاء لجان للمراجعة تكون عضويتها قاصرة فقط على الأعضاء غير التنفيذيين من مجلس الإدارة (سليمان،2006 ، ص139).

وفي عام1974 أصدرت هيئة تداول الأوراق المالية (SEC) نشرتها رقم (165) التي تطلب فيها ضرورة الإفصاح عن وجود لجنة مراجعة في الشركات المدرجة في البورصات، وفي عام 1978 أصدرت بورصة نيويورك (NYSE) قرار يلزم فيه الشركات الأمريكية التي تتداول أوراقها بالسوق المالي بإنشاء لجان مراجعة مكونة من أعضاء مجلس إدارتها غير التنفيذيين، وفي عام1979 قررت بورصة نيويورك (NYSE) استخدام لجان المراجعة، وهو ما شجعته هيئة تداول الأوراق المالية(SEC) وكذلك معهد المحاسبين القانونيين الأمريكي (AICPA) (علي وشحاته، 2003، ص197-198).

وفي عام1987 تم تشكيل الهيئة الوطنية لحماية البيانات المالية من الغش (The Treadway Commission) والتي أوصت أن تقوم جميع الشركات العامة بتشكيل لجان مراجعة مكونة

بالكامل من أعضاء مستقلين، وقد أصدرت اللجنة في تقريرها توصيات بهدف زيادة فعالية لجان المراجعة ومن أهمها: (Treadway,1987,P.12)

1. ضرورة قيام هيئة تداول الأوراق المالية(SEC) بإلزام الشركات المساهمة العامة بتشكيل لجان مراجعة مكونة من أعضاء مستقلين عن الإدارة.
2. يجب أن تمتلك لجان المراجعة الموارد والسلطة الملائمة لتنفيذ مسئولياتها.
3. يجب أن تتمتع لجان المراجعة بالمعرفة واليقظة والفاعلية وتراقب عمليات الإبلاغ المالي ونظم الرقابة الداخلية في الشركة.
4. ينبغي أن تقوم لجان المراجعة بإعداد ميثاق مكتوب يحدد واجباتها ومسئولياتها.
5. ضرورة قيام لجان المراجعة بمراجعة تقييم الإدارة حول مدى استقلالية المدقق الخارجي.

هذا ورغم تلك المحاولات الجادة لتعزيز دور لجان المراجعة، إلا أن تقوية أداء تلك اللجان وتحسين فاعليتها وتعزيز استقلاليتها يعود الفضل فيه إلى لجنة Blue Ribbon Committee (BRC) التي تشكلت في 28سبتمبر1998، من خلال توصياتها العشرة التي أصدرتها في تقريرها في14ديسمبر1999 من أجل تقوية وتعزيز دور لجان المراجعة (السويطي، 2006، ص93).

وفي يوليو من العام2002، صادق الكونغرس الأمريكي على قانون (Sarbanes-Oxley) وذلك بعد انهيار عدد من الشركات الأمريكية العملاقة، حيث أكد القانون على أهمية مراعاة حوكمة الشركات من حيث انتهاج آليات دورية وسريعة لتوفير الإفصاح والشفافية في القوائم المالية، بالإضافة إلى الإلزام بتشكيل لجان مراجعة من أعضاء مستقلين تكفل عنصر الاستقلالية لمدقق الحسابات الخارجي،وتدعيم فعالية التدقيق الداخلي (قراقيش، 2009، ص1-16).

ثانياً: نشأة لجان المراجعة في المملكة المتحدة

تعود نشأة لجان المراجعة في بريطانيا إلى أوائل السبعينات من القرن التاسع عشر، عندما كان لشركة السكك الحديدية البريطانية Great Western Railway Company لجنة مراجعة تابعة لها، والتي أصدرت تقريرها في عام 1972 موضحاً المهام التي كانت تقوم بها، وأقرت فيه بأن المدقق الخارجي قام بعمله على أكمل وجه، وأوصت باستمرار عمله مع

الشركة. وفي عام 1978 نصحت بورصة لندن للأوراق المالية الشركات البريطانية المدرجة فيها بتشكيل لجان مراجعة، في حين يعود الانتشار الساحق لتشكيل هذه اللجان في بريطانيا إلى عام 1980عندما دارت نقاشات واسعة حول دور حوكمة الشركات وواجبات المديرين غير التنفيذيين، كما زاد الاهتمام بتشكيلها بفضل تقريري لجنة Treadway Commission في أمريكا وتقرير لجنة MacDonald في كندا، لدرجة أن ثلثي الشركات البريطانية أفصحت عن وجود لجان المراجعة تم تشكيلها بشكل اختياري. وفي عام1991 أصدر معهد المحاسبين والقانونين في إنكلترا وويلز(ICAEW) توصياته بتطبيق مفهوم لجان المراجعة ووضع تفصيلات حول كيفية تشكيلها وتحديد واجباتها (السويطي، 2006، ص77).

وفي مايو1991 تم تشكيل لجنة مراجعة الشئون المالية للشركات البريطانية والمعروفة باسم كدبوري (Cadbury) والتي أوصت في تقريرها النهائي عام1992، بأنه يتعين على الشركات المساهمة تشكيل لجان مراجعة خلال العامين القادمين، وأن تقوم هذه اللجان بوضع ميثاق مكتوب يحدد مهامها، وأن تجتمع بمدقق الحسابات الخارجي مرة على الأقل في العام دون حضور الإدارة (الفرح، 2001، ص35).

وفي عام2003 تم نشر تقرير Robert Smith الذي تضمن العديد من التوصيات الخاصة بدور ومسئوليات لجان المراجعة في بريطانيا وكيفية الإفصاح عن هذه المسئوليات في التقارير السنوية للشركات، وتمت التوصية بتطبيقه على الشركات البريطانية المدرجة بعد الأول من يوليو من العام نفسه (السويطي،2006، ص79).

ثالثاً: نشأة لجان المراجعة في كندا

بدأت فكرة لجان المراجعة تلاقي رواجاً في كندا في نهاية الستينات من القرن الماضي وذلك بعد انهيار شركة Atlantic Acceptance عام 1965، وفي عام1970 اعتبر تشكيل لجان المراجعة أحد المتطلبات القانونية للشركات المساهمة العامة الكندية، حيث نصت المادة 182 من قانون الشركات الكندي" أنه على الشركات المساهمة العامة تشكيل لجان مراجعة من أعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذيين على أن لا يقل عددهم عن ثلاثة أعضاء"، وفي عام 1975

نص نفس القانون أيضاً "على أن واجبات لجان المراجعة هو المصادقة على القوائم المالية قبل إرسالها لمجلس الإدارة" (الفرح، 2001، ص35).

وفي عام1984 تفاقم الوضع المالي في كندا عندما أعلن عن خبر انهيار بنكين من أكبر البنوك الكندية وهما Canadian Commercial Bank و Northland Bank، مما دعا معهد المحاسبين القانونيين الكندي في عام 1988 إلى تكوين لجنة ماكدونالد McDonald لبحث سبل تطوير الرقابة على الشركات الكندية، حيث أوصت في تقريرها على ما يلي: (المعتاز وHigson،2002)

1. على الشركات المساهمة العامة تشكيل لجان مراجعة مكونة من أعضاء خارجيين.
2. على لجنة المراجعة أن تقوم بمراجعة القوائم المالية المرحلية والسنوية.
3. على لجنة المراجعة أن تفصح سنوياً للمساهمين عن المهام و المسئوليات التي قامت بها.

هذا وعلى غرار ما حدث في أمريكا وبريطانيا وكندا كانت هناك العديد من الدول الأخرى مثل فرنسا وأستراليا وألمانيا وماليزيا وسنغافورة قد ظهر لديها تطبيقات عملية حول مهام ودور لجان المراجعة، وتطورت مسئولياتها حتى أصبحت في الوقت الحالي أداة مهمة من أدوات حوكمة الشركات (سليمان، 2006، ص141).

رابعاً: نشأة لجان المراجعة في المملكة الأردنية الهاشمية

وفي الدول المجاورة مثل الأردن فقد أصدرت هيئة الأوراق المالية الأردنية تعليمات الإفصاح والمعايير المحاسبية رقم (1) لعام 1998 للشركات المساهمة العامة المدرجة في سوق عمان للأوراق المالية، جاء فيها ضرورة أن تقوم الشركات بتشكيل لجان المراجعة من ثلاثة أعضاء من مجلس الإدارة غير التنفيذيين وحددت مهام وصلاحيات عمل تلك اللجان، على أن تجتمع أربع مرات في العام على الأقل.

وفي عام 2002 أشار قانون الأوراق المالية رقم (76) إلى ضرورة تشكيل لجان المراجعة وأوضح أنه يتوجب على مجلس الإدارة تشكيل لجنة تسمى لجنة المراجعة تتألف من ثلاثة أعضاء غير تنفيذيين وإعلام الهيئة بهذا التشكيل وبأي تغير يطرأ عليه، وحدد مهام اللجنة وصلاحياتها ومدة عملها(أبو ميالة، 2007، ص22-23).

كذلك أشارت تعليمات الإفصاح في معايير المحاسبة ومعايير التدقيق الصادرة عن مجلس مفوض هيئة الأوراق المالية رقم (2004/53) في المادة رقم (15) "أنه على مجلس إدارة الشركة تشكيل لجنة مراجعة من ثلاثة أعضاء من غير التنفيذيين وتسمية أحدهم رئيساً للجنة، ويعد عضو مجلس الإدارة غير تنفيذي إذا لم يكن موظفاً في الشركة أو يتقاضى راتباً منها، وتجتمع لجنة المراجعة بصفة دورية وتقدم تقريرها إلى مجلس الإدارة ، على أن لا يقل عدد اجتماعاتها عن أربع مرات في السنة"(مشتهى، 2008، ص20).

أما بالنسبة لقانون البنوك الأردني رقم (28) لعام2000 فقد حدد مهام وصلاحيات عمل لجان المراجعة و طالب البنوك بتشكيل لجان المراجعة من ثلاثة أعضاء من أعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذيين، وحدد مهام وصلاحيات تلك الجان على أن تجتمع أربع مرات في العام (الفرح، 2001، ص38).

خامساً: نشأة لجان المراجعة في مصر

فيما يتعلق بنشأة لجان المراجعة في مصر فقد صدر قرار مجلس إدارة الهيئة العامة لسوق المال في 2002/06/18 بإلزام كل شركة مساهمة مقيدة في بورصة الأوراق المالية بضرورة وجود لجنة للمراجعة للتأكد من مدى التزام الشركة بقواعد الإفصاح من عدمه فضلاً عن التأكد من مدى قيام مدققين الحسابات بواجباتهم بحيادية تامة وذلك باعتبارهم عيناً للمساهمين، وقد نص القرار في المادة السابعة منه على وجوب أن يكون لكل شركة مقيدة في البورصة لجنة للمراجعة يختارها مجلس إدارة الشركة لا يقل عدد أعضائها عن ثلاثة من المشهود لهم بالكفاءة والخبرة في مجال عمل الشركة من أعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذيين بحيث تقوم اللجنة بأعمالها بصفة مستقلة عن إدارة الشركة(علي وشحاته، 2007، ص331).

سادساً: نشأة لجان المراجعة في فلسطين

أما في فلسطين ففكرة تطبيق لجان المراجعة تعتبر حديثة نسبياً بالمقارنة مع البيئات الأخرى، وقد بدأ الاهتمام بها خصوصاً بعد تبنى مفهوم حوكمة الشركات، حيث تعتبر لجان المراجعة من الدعائم الأساسية للحوكمة. غير أنه على حد علم الباحث لا يوجد قانون يلزم

الشركات المساهمة بتشكيل لجان المراجعة باستثناء البنوك، حيث ألزم قانون المصارف رقم 2 لسنة 2002 في المادة (41) كل مصرف بتشكيل لجنة مراجعة من بين أعضاء مجلس إدارته وحدد مهامها ومسئولياتها.

3.1.2 مفهوم لجان المراجعة

لقد عرف البعض لجنة المراجعة بأنها " لجنة منبثقة من مجلس إدارة الشركة وعضويتها قاصرة فقط على الأعضاء غير التنفيذيين الذين لديهم خبرة في مجال المحاسبة والمراجعة،وتكون مسئولة عن الأشراف على عملية إعداد القوائم المالية، ومراجعة المبادئ والسياسات المحاسبية، ومراجعة وظيفتي التدقيق الخارجي والداخلي، ومراجعة الالتزام بقواعد حوكمة الشركات" (سليمان، 2006، ص142).

وعرفها (Arens, et. al, 2010, p.84) " بأنها عبارة عن عدد من الأشخاص المختارين من بين أعضاء مجلس إدارة الشركة، تكون مسئولة عن المحافظة على استقلالية المدقق الخارجي عن الإدارة، وتتكون من ثلاثة إلى خمسة أعضاء وقد تمتد لتشمل سبعة أعضاء من أعضاء مجلس الإدارة من غير المديرين".

و أشار (Andrew and Goddard, 2000) في دراستيهما إلى مفهوم لجنة المراجعة بالقول "بأنها عبارة عن مجموعة مكونة من عدد من أعضاء مجلس الإدارة المستقلين، في الغالب ثلاثة أعضاء على الأقل، بحيث يمتلك أحد أعضائها على الأقل خلفية مالية أو محاسبية، ويحكم عملها دليل مكتوب يبين بوضوح مسئوليتها وطرق القيام بها، وتمتلك اللجنة السلطة الكافية للقيام بمهام عديدة أهمها مراجعة القوائم المالية قبل رفعها إلى مجلس الإدارة، ومراجعة تعيين المدقق الخارجي، ومراجعة خطة التدقيق ونتائج التدقيق، ومراجعة نظام الرقابة الداخلي".

هذا وقد عرفها (الذنيبات، 2006، ص181) "بأنها تلك اللجنة التي تتكون عادة من المديرين غير التنفيذيين في المنشأة، وأن الهدف الأساس من تشكيلها هو زيادة فاعلية وظيفة التدقيق وزيادة مساءلة الإدارة".

وعرفها (حماد، 2005، ص 194-201) "بأنها لجنة دائمة منبثقة من مجلس الإدارة، وتتكون من عدد لا يقل عن ثلاثة من الأعضاء غير التنفيذيين ذوي الكفاءة والخبرة، وتجتمع معظم لجان

المراجعة كل ربع سنة، ويجب أن يكون لها خط اتصال مباشر مع المساهمين عن طريق تقرير منفصل عن التقرير السنوي، وتسعى اللجنة لتقديم رؤية واضحة عن مدى تحقيق مبادئ حوكمة الشركات،والقيام بمهمة الرقابة والمراجعة والمساءلة".

كما عرفها (علي وشحاته، 2007، ص313) "بأنها لجنة تتكون من عدد من أعضاء مجلس الإدارة غير المتفرغين والمعينين من خارج الشركة، لكي تعمل كحلقة وصل للتنسيق بين عمل مدقق الحسابات الخارجي والإدارة، بصورة تؤدي إلى دعم استقلال مدقق الحسابات الخارجي وزيادة فاعلية عملية التدقيق، وزيادة فاعلية هيكل الرقابة الداخلية بالشركة".

وحول ما سبق يتضح من تلك التعريفات أنها تشترك في العناصر التالية:

1. يتم اختيار لجنة المراجعة من قبل مجلس الإدارة، ومهمتها مساعدة مجلس الإدارة في أداء مهامه الرقابية.
2. تتألف لجنة المراجعة من أعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذيين، ممن يتوفر فيهم الخبرة المالية والمحاسبية.
3. يكون الحد الأدنى لعدد أعضاء لجنة المراجعة ثلاثة.
4. مسئولية لجنة المراجعة تتعلق بمراجعة عمليات التدقيق الداخلي والخارجي، وفحص أنظمة الرقابة الداخلية، ومراجعة إعداد التقارير المالية، وكذلك مراجعة الالتزام بقواعد حوكمة الشركات.
5. تعمل لجان المراجعة كحلقة وصل بين الإدارة والمدقق الداخلي والمدقق الخارجي.

4.1.2 أهداف لجان المراجعة

تهدف لجان المراجعة إلى الإشراف على السياسات المحاسبية والتقارير المالية للشركة والالتزام بتعليماتها، وبذلك فهي تساعد مجلس الإدارة على تنفيذ مسئولياته القانونية، وكذلك العمل كحلقة وصل بينه وبين كل من المدقق الخارجي والداخلي (توماس وهنكي، 1989، ص195).

ويرى (Persaud and Mason, 2000, p.7) أن الهدف من تشكيل لجان المراجعة تتمثل في أربعة عناصر رئيسة:

1. مساعدة المدقق الخارجي في إتمام عمله بكفاءة وفاعلية وموضوعية.
2. الإشراف التام على النظم المالية والرقابية في الشركة.
3. مراجعة السياسات والممارسات المحاسبية، واختيار السياسات المحاسبية الأكثر ملاءمة.
4. التوصية إلى الهيئة العامة بتعيين مدقق الحسابات الخارجي وتحديد أتعابه.

كما جاء أيضاً بأن لجان المراجعة تؤدي دوراً مهماً من حيث (السويطي، 2006، ص 58-59):

1. منح الثقة لمستخدمي البيانات المالية، وخلق انطباع لديهم بأن مراقبة أنشطة الشركة تتم على مستوى مجلس الإدارة من خلال لجنة المراجعة، مما يضفي طابع الجدية على الوظيفة الرقابية، والتركيز على مساءلة مجلس الإدارة تجاه جمهور المساهمين.
2. ضمان نزاهة البيانات المالية المنشورة وشفافية الإفصاح عن المعلومات التي تهم الأطراف المختلفة ذات العلاقة.
3. التأكد من كفاءة نظم إدارة المخاطر وكفاءة وفاعلية العمليات التشغيلية.
4. التأكد من أن العمليات المالية وتصرفات الأشخاص تتوافق مع الأنظمة والقوانين المطبقة.
5. التكامل بين أنشطة التدقيق والتأكيدات الداخلية والخارجية ونظم الرقابة المتبعة.
6. العمل على حل القضايا والإشكاليات التي تعود لأسباب مختلفة من خلال استخدام اللجنة كأداة تحقيق داخلية مستقلة تناقش أي حالات تذمر أو شكاوي تؤثر في أعمال الشركة بشكل عام.
7. الاهتمام بسمعة الشركة والحفاظ عليها عن طريق توثيق العلاقات وإجراء الحوار والاتصالات مع جميع الأطراف ذات المصلحة فيها.
8. التأكد من صحة السلوكيات الأخلاقية للأفراد والاهتمام بالقضايا الاجتماعية والبيئية.

5.1.2 أهمية لجان المراجعة

تتجلى أهمية لجان المراجعة من خلال المنافع المتوقعة منها، والتي يمكن أن تقدمها إلى جميع الأطراف ذات العلاقة، مثل: مجلس الإدارة والمدقق الخارجي والداخلي والمساهمين وأصحاب المصالح.

ويمكن توضيح المنافع التي تقدمها لجان المراجعة للأطراف السابقة على النحو التالي(سليمان، 2006، ص144-148):

1. أهميتها بالنسبة لمجلس الإدارة : أن إنشاء لجنة المراجعة سوف يؤدي إلى مساعدة أعضاء مجلس الإدارة التنفيذيين على تنفيذ مهامهم ومسئولياتهم، وخاصة فيما يتعلق بنواحي المحاسبة والمراجعة من خلال تحسين الاتصال بين مجلس الإدارة والمدقق الخارجي، وذلك من خلال الاجتماع بالمدقق الخارجي أثناء وفي نهاية عملية المراجعة وتوصيل نتيجة هذه الاجتماعات إلى مجلس الإدارة و المساعدة في حل المشكلات التي قد يواجهها المدقق مع إدارة الشركة فيما يتعلق بإعداد القوائم المالية.
2. أهميتها بالنسبة للمدقق الخارجي : لعل الدور الذي تلعبه لجان المراجعة في تدعيم استقلالية المدقق الخارجي بالشكل الذي يؤدي إلى قيامه بمهامه دون ضغط أو تدخل من الإدارة، وعليه هناك بعض المعايير التي اهتمت بطبيعة العلاقة بينهما من حيث دور لجان المراجعة في تعيين المدقق الخارجي وتحديد أتعابه وحل المشكلات التي قد تنشأ بين الإدارة والمراجع الخارجي وكذلك زيادة التفاعل بين كل من المدقق الخارجي والداخلي.
3. أهميتها بالنسبة للتدقيق الداخلي : تقوم لجان المراجعة باختيار رئيس قسم التدقيق الداخلي وتوفير الموارد اللازمة لهذا القسم والاجتماع المستمر بهم لحل المشكلات التي قد تنشأ بينهم وبين الإدارة، مما يؤدي إلى زيادة استقلالية وتفعيل دور قسم التدقيق الداخلي.
4. أهميتها بالنسبة للمستثمرين والأطراف الخارجية: إن إنشاء لجان المراجعة داخل الشركات يؤدي إلى زيادة الاعتمادية والشفافية في المعلومات والتقارير المحاسبية التي تصدرها الشركات، مما يؤدي بدوره إلى زيادة ثقة المستثمرين والأطراف الخارجية في تلك التقارير.

6.1.2 العوامل التي ساهمت في تشكيل لجان المراجعة في الشركات

لقد ساعدت كثيراً من العوامل على زيادة الاهتمام بموضوع لجان المراجعة واتجاه معظم الشركات والبنوك نحو تشكيل تلك اللجان، وأهم هذه العوامل ما يلي (علي وشحاته، 2007، ص314):

1. تزايد حالات الفشل المالي للعديد من الشركات والبنوك وتزايد حالات الغش والتلاعب بها.
2. زيادة رغبة الشركات والبنوك في تدعيم عملية الرقابة على أنشطتها، والتأكد من سلامة تطبيق المبادئ المحاسبية.
3. زيادة الضغوط من جانب مستخدمي القوائم المالية على الشركات والبنوك لإظهار نتيجة أعمالها ومركزها المالي بصورة حقيقية.
4. التناقض الموجود بين مدققين الحسابات الخارجيين وبين إدارة الشركة وبخاصة في مجال المحافظة على استقلال المدقق الخارجي لإبداء الرأي الفني المحايد، ومن ثم فإن وجود لجنة المراجعة في أي شركة يمثل حماية للمساهمين ويضمن تحقيق استقلال مدقق الحسابات.
5. وجود لجنة المراجعة يحد من حالات الغش والتلاعب وزيادة فعالية نظم الرقابة الداخلية، وبالتالي تدعيم الثقة في عملية إعداد القوائم المالية ومراجعتها، خاصة في ظل اقتصاديات السوق والمنافسة.
6. حاجة أصحاب المصلحة في الشركات إلى آلية إدارية تساهم في ضبط ورقابة أداء الإدارة كوكيل عنهم بشأن الأمور المالية والرقابية.
7. الحاجة المتزايدة إلى تحسين الثقة والجودة في التقارير المالية بهدف زيادة درجة الاعتماد عليها في اتخاذ القرارات المناسبة.

ومن العوامل التي ساهمت أيضاً في تشكيل لجان المراجعة حسب (سليمان، 2006، ص144) مواعيد تقديم التقارير المالية والتي تتطلب في بعض الدول ضرورة النشر الفعلي لتقارير مالية ربع سنوية إلى جانب التقارير السنوية، وهو ما يستلزم قدراً كبيراً من الوقت والجهد، وقد يكون إشراك كافة أعضاء مجلس الإدارة في هذه العملية أمراً لا يتسم بالكفاءة من ناحية تخصيص موارد مجلس الإدارة.

المبحث الثاني

تكوين لجان المراجعة ومقومات فاعليتها

1.2.2 تمهيد

تعتبر لجان المراجعة حلقة الوصل بين مجلس الإدارة وكل من المدقق الداخلي و المدقق الخارجي، وهي تلعب دوراً مهماً في الرقابة والإشراف على عمليات الشركات، ويتطلب الوفاء الفعال بهذا الدور وجود أعضاء بهذه اللجان على مستوى ملائم من الالتزام والاستقلال والخبرة والمعرفة والمهارة، وأن يتمتع هؤلاء الأعضاء بالصلاحيات اللازمة للقيام بالمهام المنوطة بهم على أكمل وجه.

لذلك فقد أكدت العديد من الهيئات والمنظمات في دول العالم المختلفة على هذه المفاهيم، من خلال تحديد القواعد التي تنظم تشكيل لجان المراجعة والمقومات الواجب توافرها بالشكل الذي يزيد من فاعلية تلك اللجان ويحقق أهدافها وصولاً إلى المنافع المرجوة منها، وهذا موضوع هذا المبحث.

2.2.2 تشكيل لجان المراجعة وموقعها في الهيكل التنظيمي

يتم تشكيل لجان المراجعة عادة في معظم دول العالم من قبل مجالس إدارة الشركات التي تتولى اختيارهم من الأعضاء غير التنفيذيين، وتحديد مهامهم وواجباتهم، وتحديد مكافآتهم وقبول استقالاتهم والاستغناء عن خدماتهم.

وغالباً ما يكون أعضاء لجنة المراجعة من أعضاء مجالس إدارة ومدراء سابقين في شركات أخرى أو من كبار رجال الخدمة المدنية والمحالين إلى المعاش أو محاسبين قانونيين، أو من بين أساتذة الجامعات أو السياسيين السابقين والذين لهم خلفية علمية وعملية في مجالات المحاسبة أو إدارة الأعمال أو التمويل أو الاقتصاد ممن يتمتعون بعقلية تحليلية ومقدرة على تقصي الحقائق. ويتم اختيار لجنة المراجعة لمدة ثلاث سنوات وقد تصل هذه المدة إلى أكثر من سبع سنوات، ثم يتم تغيير جميع أعضائها لضمان استمرار استقلاليتهم وتشجيع الحصول على خبرات وأفكار

جديدة دائماً، مع مراعاة أن مدة عضوية اللجنة يجب أن لا تتجاوز مدة عضوية مجلس الإدارة (تامر، 2010، ص8).

ويتم منح أعضاء لجان المراجعة مكافآت لقاء جهودهم المبذولة في أداء مهامهم، كما يجب أن تكون مكافآت أعضاء لجنة المراجعة كافية لجذب وتحفيز الأشخاص ذوي المهارات العالية، ويمكن أن تتضمن أتعاب سنوية وبدل حضور جلسات وأتعاب إضافية مقابل رئاسة اللجنة، وان تتاح لأعضاء لجنة المراجعة الحصول على مكافآتهم في صور أسهم الشركة (ميخائيل، 2005، ص18).

هذا و يتم عادة تحديد الخصائص والمؤهلات والخبرات المطلوب توافرها في أعضاء اللجنة، ومن ثم اختيار المرشحين الذين تتناسب خصائصهم مع طبيعة المهام المحددة لهم، و حيث أن لجنة المراجعة هي إحدى لجان مجلس الإدارة فهي تقوم بتقديم تقاريرها ونتائج أعمالها له، وموقعها في الهيكل التنظيمي كجهة رقابية يتحدد بحسب تفويض مجلس الإدارة وضمن مسئوليات وصلاحيات معينة، وبالتالي فهي بمثابة حلقة وصل بين مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية.

3.2.2 خصائص لجان المراجعة

إن نجاح لجنة المراجعة في القيام بمسئولياتها ومهامها يتطلب توافر مجموعة من الخصائص في أعضائها تمكنهم من أداء أعمالهم بكفاءة وفاعلية ومن ثم تحقيق أهداف لجنة المراجعة. ومن أهم هذه الخصائص أن يتمتع أعضاؤها بالاستقلالية التامة عن الإدارة وأن يكونوا على قدر من التأهيل العلمي والخبرة المهنية، وأن يتناسب عدد الأعضاء مع حجم المهام الملقاة عليهم، وأن يجتمع الأعضاء بصورة متكررة تمكنهم من تقييم مجريات الأمور في الشركة. فكل هذه الخصائص مجتمعة تؤدي إلى زيادة فاعلية دور لجنة المراجعة، وتعظيم المنفعة المتوقعة منها.

1. الاستقلالية

يعتبر معيار الاستقلال عن الإدارة من أهم المعايير التي ترتكز عليها أغلب اللوائح المنظمة لعمل لجنة المراجعة، ويمثل هذا المعيار أحد أهم شروط اختيار أعضاء لجنة المراجعة حيث أنه من الضروري أن يكون أعضاء لجنة المراجعة مستقلين ظاهرياً وحقيقياً عن إدارة الشركة بحيث لا يظهر لمجلس إدارة الشركة وجود علاقة مباشرة أو غير مباشرة بين أعضاء اللجنة ومدراء الشركة التنفيذيين (المنيف والحميد، 1998، ص46).

هذا وقد جاء في معايير لجنة بازل للرقابة المصرفية العالمية أن صفتي الاستقلالية وعمق النظر من أهم صفات لجنة المراجعة، حيث تلعب دوراً رئيساً في الإشراف والرقابة المالية وتقديم التقارير، وبهذا تعمل على تقوية حوكمة الشركات وزيادة الثقة العامة بالبنك (العزايزة، 2009، ص23).

ويظهر جلياً أن مفهوم الاستقلالية من المفاهيم الأساسية والمهمة التي تدعم مركز لجنة المراجعة وتقويه، فاستقلال أعضائها ظاهرياً وحقيقياً من شأنه أن يزيد من قدرتهم على ممارسة التقدير والحكم بشكل مستقل وبعيداً عن ضغوطات الإدارة.

وعليه فإن لجنة المراجعة المكونة من أعضاء مستقلين تكون في وضع أفضل لتقييم نوعية الإفصاح المالي، ومدى كفاية الرقابة الداخلية، ودعم المدقق الخارجي في إبداء رأيه بكل وضوح وصراحة، وكذلك المقدرة على تحليل النتائج المالية وتقييم أداء الشركة (سلطان، 2005، ص9) وتجدر الإشارة إلى أن موقع لجنة المراجعة في الهيكل التنظيمي وتبعيتها لمجلس الإدارة، حيث أنها ترفع تقاريرها مباشرة له فهذا أيضاً من الأمور التي تعزز استقلالية عضو لجنة المراجعة.

وقد حددت التوصية الأولى في تقرير(BRC) حول تلك الاستقلالية بوجوب تحقيق ما يلي : (BRC,1999)

1. أن لا يكون عضو لجنة المراجعة من موظفي الشركة أو إحدى الشركة التابعة لها.
2. أن لا يحصل العضو على أية مكافأة مالية من الشركة أو إحدى الشركات التابعة لها بخلاف المكافآت التي يحصل عليها مقابل الخدمة في مجلس الإدارة.
3. أن لا يكون أحد أقاربه موظفاً تنفيذياً داخل الشركة أو إحدى الشركات التابعة لها.

4. أن لا يكون العضو مديراً تنفيذياً في إحدى الشركات التي لها علاقات تجارية مع الشركة أو إحدى الشركات التابعة لها.
5. لا يجوز لمن يعمل مستشاراً في شركة ما أن يكون عضواً في لجنة مراجعتها.

كذلك أن لا تربط عضو لجنة المراجعة أية علاقة تعاقدية مع الشركة، وليس له أية تعاملات أو أعمال مالية أو علاقات أخرى، وأن لا يكون من موردين السلع أو الخدمات للشركة(سلطان، 2005، ص10).

2. المؤهلات والخبرة

من الأمور المتفق عليها أن يتمتع أعضاء لجنة المراجعة بالخبرة والمعرفة والمهارة بالقدر الذي يمكنهم من متابعة أنظمة الرقابة الداخلية وتقييمها ومدى الالتزام بإجراءات هذه النظم بالإضافة إلى القدرة على فهم الأمور المحاسبية، والتدقيق والإدارة المالية، وأن يكونوا على دراية كافية بإعداد التقارير المالية وبطبيعة نشاط الشركة(دحدوح، 2008، ص260).

إن توفر المؤهلات والخبرة العملية يعتبر محدداً مهماً في دعم فاعلية لجنة المراجعة وبالتالي فإن وجود أفراد من ذوي الدراية المالية و القدرة على قراءة وفهم القوائم المالية بما في ذلك الميزانية العمومية وقائمة الدخل وقائمة التدفقات النقدية يعد أمراً حيوياً في هذا المجال، فعلى سبيل المثال في بعض الدول مثل الولايات المتحدة الأمريكية تتطلب بورصات الأوراق المالية بشكل حازم أن تكون هذه المهارات لدى أعضاء لجنة المراجعة، وفي وثائق الممارسات الفضلى لحوكمة الشركات أوصت بأن يتمتع أعضاء اللجنة بالإضافة إلى المهارات الأخرى بالخبرة المحاسبية أو ما يماثلها من الخبرات المالية والحصول على الشهادات المهنية في مجال المحاسبة أو التدقيق(سليمان، 2006، ص151).

وبالإضافة إلى التأهيل المحاسبي أو المالي يجب أن يكون أعضاء لجنة المراجعة قادرين على فهم النشاط الاقتصادي للشركة وعملياتها التشغيلية ولهم القدرة على الحكم والتقدير الشخصي للأمور وتوجيه الاستفسارات وتقصي الحقائق، حيث رأى (Collier, 1993, p.425) أن أهم الصفات التي تعد من العوامل الأساسية لتأكيد نجاح اللجنة في القيام بمسئولياتها تتمثل في

الاستقلالية والفهم التام للمهام والواجبات المنوطة باللجنة، وتنوع خبرات وخلفيات أعضائها وقدرتهم على الحكم على الأمور، واتخاذ القرارات الصائبة ومن ثم التقرير عنها بدقة.

كما حدد قانون (Sarbanes-Oxley, 2002) مجموعة من المتطلبات الواجب توافرها في عضو لجنة المراجعة فيما يتعلق بالمؤهلات والخبرة:

1. أن يكون مراجع خارجي أو محاسب سابق أو حاصل على شهادة علمية في مجال المحاسبة والمراجعة.
2. أن يكون له معرفة كاملة بالمبادئ المحاسبية المتعارف عليها، وبكيفية إعداد القوائم المالية.
3. أن يكون لديه الخبرة الجيدة في إجراءات عملية المراجعة التي يقوم بها المدقق الخارجي.
4. أن يكون على معرفة وإلمام بطبيعة مهام ومسئوليات لجنة المراجعة.

وبذلك فإن الخبرة والمؤهلات العلمية لدى أعضاء لجنة المراجعة تعد من الأركان المهمة التي تزيد من فاعلية دورها نظراً لأن العديد من القضايا المحاسبية والمالية تعتمد على الحكم الشخصي بالإضافة طبعاً إلى التخصص في مجال المحاسبة أو المراجعة، ويمكن القول أن حجم المؤهلات والخبرات الواجب توافرها في أعضاء لجنة المراجعة ترتبط أيضاً بحجم وطبيعة نشاط البنك أو الشركة، فكبر حجم الشركة وتعقد نشاطها يحتاج المزيد من المهارات والخبرات والمقدرة على متابعة وتقييم أنظمة الرقابة الداخلية وفهم التقارير المالية ومراجعة خطة التدقيق الخارجي.

3. حجم لجنة المراجعة

يختلف عدد أعضاء اللجنة من شركة إلى أخرى ومن دولة إلى أخرى وذلك وفقا لحجم مجلس الإدارة وحجم الشركة وطبيعة نشاطها، وفي جميع الأحوال يجب أن يكون حجم لجنة المراجعة منسجم مع المسئوليات الواجب القيام بها، ومزيج من الخبرات والقدرات التي تمكن اللجنة من القيام بدورها وتحقيق أهدافها، وبشرط أن لا يؤثر هذا الحجم على أداء اللجنة، فطبيعة وكمية الأعمال التي تقوم بها اللجنة في قطاع البنوك مثلاً تختلف عن طبيعة وكمية الأعمال التي تقوم بها في قطاع آخر مثل قطاع الصناعات، حيث نجد أن مهامها في قطاع البنوك تتميز بالحساسية والتنوع مما يستدعي زيادة حجم اللجنة.

ولهذا الشأن اهتمت العديد من الهيئات والمؤتمرات العلمية والدراسات بتحديد الحجم الأمثل لعدد أعضاء اللجنة والذي يتراوح بين ثلاثة إلى خمسة أعضاء وقد يمتد ليشمل سبعة أعضاء كما هو الحال في الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا واستراليا ومصر والسعودية، وان التشكيل الجيد للجان المراجعة يجب أن يجمع بين الخبرة ومناوبة العضوية لضمان عنصر الخبرة وتحديث وجهات النظر(دحدوح، 2008، ص61).

وفي ضوء ما سبق فإنه من الضروري أن يتم تحديد عدد أعضاء لجنة المراجعة بالشكل الذي يساعدها على تحقيق أهدافها، بحيث لا يؤثر زيادة عدد الأعضاء أو نقصه على قيام اللجنة بدورها بكفاءة وفاعلية، وأن يتناسب عدد أعضائها مع حجم المهام المطلوبة منهم وذلك حتى يتسنى للجنة المراجعة ممارسة دورها الرقابي والإشرافي بفاعلية أكثر.

4. عدد مرات الاجتماع

يعتبر عدد المرات التي تجتمع فيه لجنة المراجعة خلال العام من الأمور التي تؤثر في فاعلية لجنة المراجعة، حيث يعد ذلك مقياساً مهماً على مقدرة اللجنة على القيام بمهامها وممارسة دورها بشكل إيجابي، كما أن عدد الاجتماعات يرتبط بحجم مسئوليات اللجنة وبطبيعة ظروف الشركة(سليمان، 2006، ص154).

ويجب على كل لجنة مراجعة أن تقرر لنفسها عدد مرات اجتماعاتها والزمن الذي سيستغرقه كل اجتماع وفقاً لما تعتقد أنه ضروري للوفاء بمسئولياتها، وكثيراً ما يتم وضع مواعيد اجتماعات اللجنة لتتوافق مع الانتهاء من إعداد القوائم المالية البينية والسنوية مع إعطاء عضو اللجنة الوقت الكافي قبل الاجتماع لاستعراض المعلومات التي تتضمنها القوائم المالية، ويتولى رئيس اللجنة وضع جدول الأعمال ورئاسة الاجتماعات، وتوفير المعلومات لباقي الأعضاء حتى يكون الاجتماع مفيد وفعال (سلطان، 2005، ص23).

و على سبيل المثال فقد أوصى تقرير(Smith, 2003) في بريطانيا بأن العدد المناسب لاجتماعات لجنة المراجعة خلال العام يجب أن لا يقل عن ثلاث مرات، في حين أوصت لجنة(Tredway, 1987) في الولايات المتحدة الأمريكية بأن يكون الاجتماع على أساس ربع

سنوي، مع مراعاة ضرورة حضور كل من المدقق الخارجي والمدقق الداخلي لهذه الاجتماعات من أجل مناقشة الموضوعات التي تتعلق بأدائهم (أبو ميالة، 2007، ص44).

وفي هذا الخصوص جاء في بعض الدراسات أن أربعة اجتماعات على الأقل خلال العام الواحد تعتبر الحد الأدنى المطلوب وعلى النحو التالي (متولي، 1992):

1. اجتماع يخصص لتخطيط أعمال اللجنة ويكون بعد الانعقاد السنوي للجمعية العامة للمساهمين.
2. اجتماع يخصص لمناقشة نتائج أعمال المدقق الخارجي والقوائم المالية السنوية، ويكون قبل انعقاد مجلس الإدارة.
3. اجتماع خلال العام أو في وقت متأخر منه لفحص مشاكل القوائم المالية، ومتابعة تنفيذ ملاحظات المدقق الداخلي والخارجي.
4. اجتماع يخصص للإعداد للاجتماع السنوي لجمعية العامة للمساهمين.

وتجدر الإشارة إلى أن عدد اجتماعات اللجنة أمر يخص اللجنة ذاتها فذلك يتقرر وفقاً لظروفها الخاصة ، كما أنه يرتبط بحجم الشركة من ناحية أخرى، فكلما زاد حجم الشركة نتج عنه زيادة في عمل اللجنة ومن ثم احتياجها إلى مزيد من الاجتماعات.

وفضلاً عما سبق فان الإعداد الجيد والمسبق لهذه الاجتماعات من قبل أعضاء اللجنة، والانتظام في مواعيد عقد الاجتماعات يتيح مجالاً أكثر لمناقشة الإدارة والمدقق الداخلي والخارجي بصورة أوسع ومعالجة القضايا في الوقت المناسب والاتصال الدائم مع المسئولين في الشركة.

4.2.2 مهام ومسئوليات لجان المراجعة

لا توجد تعليمات أو نشرات صادرة عن المنظمات المعنية تحدد بدقة مهام لجنة المراجعة، وبمعنى آخر لا يوجد اتفاق على أنشطة معينة يجب على لجنة المراجعة القيام بها، حيث أن هذه المهام قد تتسع وقد تضيق بحسب نشاط وهيكل الشركة، فقد تنحصر في مهمة متابعة المدقق الخارجي وقد تمتد لتشمل التدخل في جميع المسائل المالية للشركة وتقييم أداء الإدارة والإشراف على عمل المراجعة الداخلية.

ومما لاشك فيه أن التوضيح الدقيق لمسئوليات لجنة المراجعة يؤدي إلى زيادة الوعي لدى أعضائها ، وفي نفس الوقت إبرازها إلى الأطراف الأخرى التي تتعامل مع اللجنة مثل إدارة الشركة والمدقق الخارجي والمدققين الداخليين، بالشكل الذي يؤدي إلى عدم تداخل هذه المسئوليات بين الأطراف المختلفة (سليمان، 2006، ص161)، لذلك فإن تحديد تلك المهام يعد أمراً مهماً لزيادة فاعلية أداء لجنة المراجعة والمجال الذي يتعين العمل من خلاله، وفي ذلك ذكر أحد الباحثين أن تصنيف مهام لجنة المراجعة يمكن حصره في ثلاثة مجالات (Wolinzer, 1995, p:47-48):

أولاً: مسئوليات تتعلق بقضايا المحاسبة والتقارير المالية وتتمثل في:

1. مراجعة البيانات المالية السنوية والمرحلية قبل عرضها على مجلس الإدارة.
2. مراجعة السياسات المحاسبية المتبعة، وتأثير التغيرات في السياسات المحاسبية.
3. فحص أنظمة الرقابة الداخلية، والتحقق من توافق الممارسات الفعلية مع هذه الأنظمة.
4. تقدير مدى تعرض البيانات المالية للغش، ومعالجة حالات الغش المكتشفة.
5. مراجعة جميع العمليات المهمة غير العادية والتصرفات المشكوك في عدم قانونيتها.
6. تقييم ما تقوم به الإدارة من تخمينات وتقديرات محاسبية لها تأثير مهم في البيانات المالية.

ثانياً: مسئوليات مرتبطة بالمدققين وأنشطة التدقيق وتتمثل في:

1. التوصية بتعيين المدقق الخارجي وتحديد أتعابه.
2. مراجعة خطط التدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي وتحديد مدى فاعليتها.
3. مراجعة الترتيبات المتعلقة بتنسيق أعمال المدققين الداخليين والمدققين الخارجيين.
4. مراجعة خطاب الإدارة الذي يصدر عن المدقق الخارجي الموجه إلى مجلس الإدارة.
5. التحقق من عدم تقييد نطاق المدقق الخارجي أو أي تدخل من الإدارة أو تأثير مفرط فيه.
6. معالجة أي خلاف بين المدقق الخارجي و المديرين، وحسم الأمور المختلف فيها.
7. مراقبة الموارد المخصصة لوظيفة التدقيق الداخلي والتحقق من مدى كفايتها.
8. مراجعة حجم الأتعاب المدفوعة للمدقق الخارجي عن الخدمات الاستشارية.

ثالثاً: مسئوليات مرتبطة بالحوكمة وتتمثل في:

1. تسهيل وتحسين الاتصال بين المدقق الخارجي ومجلس الإدارة.

2. مراجعة سياسات الشركة وممارساتها على ضوء الاعتبارات الأخلاقية.
3. مراقبة الكيفية التي تدار بها أمور الشركة ومدى توافقها مع نظامها الأساسي، والتأكد من الالتزام بتطبيق التعليمات والقواعد المتبعة.

وليس بعيداً عن نفس الإطار وفي مجال متابعة مهام وأداء لجان المراجعة في القطاع المصرفي فقد حرصت سلطة النقد الفلسطينية على تحديد مهام ومسئوليات لجنة المراجعة في البنوك على النحو التالي(موقع سلطة النقد الفلسطينية www.pma.ps ، تعليمات رقم2009/03):

1. دراسة القوائم المالية قبل اعتمادها ونشرها، وأنه لم يحذف من هذه القوائم أي بيانات أو معلومات أو مبالغ ذات أهمية نسبية بحيث ينتج عن حذفها أن تكون القوائم المالية مضللة.
2. دراسة السياسات المحاسبية التي يتبناها البنك قبل اعتمادها وأي تغيير في هذه السياسات، مع الأخذ في الاعتبار مدى ملاءمة تلك السياسات لطبيعة أعمال المصرف وأثرها على المركز المالي ونتائج أعماله.
3. التحقق من كفاية تصميم الأنشطة الرقابية في البنك وفاعلية تنفيذها بطريقة تمكن من التحقق من جودة التنفيذ والثبات فيها.
4. الإشراف على عمليات التقصي عن المعاملات والأمور ذات العلاقة بالغش أو الأخطاء التي تقع في البنك، أو أي أمور أخرى تراها اللجنة مهمة.
5. دراسة التقارير والملاحظات التي يقدمها المدقق الخارجي، بحيث تكون اللجنة حلقة الوصل بين المدقق الخارجي ومجلس الإدارة، بما يمكن المدقق الخارجي من القيام بعمله بمنأى عن أية قيود أو تأثيرات من قبل مجلس الإدارة أو إدارة البنك.
6. تتولى اللجنة اقتراح تعيين المدقق الخارجي، والتحقق من أن الخدمات المهنية التي يقدمها للبنك كانت تنفيذاً لمتطلبات نظامية محددة، وكما تقترح اللجنة عزل المدقق الخارجي مع بيان أسباب ذلك.
7. التحقق من استقلالية المدققين الداخليين، ودراسة خطة عمل التدقيق الداخلي في البنك ونطاق الفحص، وتقديم أي مقترحات من شأنها التأكيد على استقلالية المدققين الداخليين، وتكون اللجنة بمثابة حلقة الوصل بين مجلس الإدارة والمدققين الداخليين.

8. تقوم اللجنة بدراسة طلبات الترشيح لوظيفة مدير التدقيق الداخلي في البنك، وكذلك منح المكافآت والبدلات والمزايا الأخرى المخصصة له، والنظر في إنهاء عمله.
9. اتخاذ ما يلزم للتأكد من عدم مخالفة البنك للأنظمة والقوانين السارية.

و في ضوء ما سبق يتضح أهمية الدور الذي تلعبه لجنة المراجعة من خلال المهام التي تقوم بها، وأهميتها لاستمرار عمل البنك بفاعلية والحد من الغش والأخطاء، ومساعدة مجلس الإدارة في الوفاء بمسئولياته، ودعم عمل المدقق الخارجي والتحقق من كفاية نظم الرقابة الداخلية والإشراف على إعداد التقارير المالية ودعم عمليات التدقيق الداخلي.

5.2.2 صلاحيات لجان المراجعة

لا شك أن تحديد صلاحيات وسلطات لجنة المراجعة بصورة تفصيلية وواضحة سوف يمكنها من القيام بأعمالها بكفاءة وفاعلية، الأمر الذي يستوجب منحها الصلاحيات التي تؤهلها للقيام والاضطلاع بالمسئوليات الواجب القيام بها لتمكينها من اتخاذ القرارات التي تكفل تحقيق الأداء السليم لكافة أنشطتها.

وعليه حتى تستطيع لجنة المراجعة القيام بمهامها ومسئولياتها يجب أن تتوافر لديها صلاحيات معينة تمكنها من ذلك، كأن يكون لديها صلاحية الحصول على أية معلومة من الإدارة التنفيذية واستدعاء أي موظف أو عضو مجلس إدارة لحضور اجتماعاتها، طلب حضور مدقق الحسابات الخارجي لمناقشته في أمر يتعلق بالشركة، التوصية لمجلس الإدارة بترشيح مدقق الحسابات الخارجي للانتخاب من الهيئة العامة، وكذلك ترشيح تعيين المدقق الداخلي للشركة (مشتهى، 2008، ص35).

وفي هذا الخصوص أيضاً أوصت (Cadbury Committee, 1992) أن لجنة المراجعة يجب أن يكون لها سلطة مناقشة أي موضوعات تراها مهمة، كذلك بإمكانها الاستعانة بأحد الأطراف الخارجية ذات الخبرة والدراية بالمشكلات الفنية التي تواجهها اللجنة وخاصة في النواحي القانونية التي يمكن أن تؤثر على عملية إعداد القوائم المالية وعلى سلامة الإفصاح عن المعلومات الواردة بها.

ومما سبق نجد أنه من العوامل التي تساهم في زيادة فاعلية دور لجنة المراجعة أن تتمتع بالصلاحيات اللازمة للقيام بمهامها على أكمل وجه، بحيث تستطيع اللجنة الاطلاع على كافة المعلومات والبيانات والتقارير والسجلات والمراسلات، وغير ذلك من الأمور التي ترى اللجنة أهمية الاطلاع عليها، ولها الحق في استدعاء أي موظف في الشركة وطلب أي معلومة منه، ولها أن تستعين بأي طرف خارجي لطلب المشورة سواء كانت قانونية أو فنية أو مالية أو إدارية وكذلك بإمكانها مناقشة المدقق الخارجي والتواصل معه والاستفسار منه عن أي أمر يخص الشركة. وعلى مجلس الإدارة اتخاذ كل الإجراءات التي تكفل للجنة القيام بدورها وتأدية مهامها.

6.2.2 آليات عمل لجان المراجعة

في ضوء ما سبق يتبين أهمية الدور الذي تقوم به لجان المراجعة نحو تعزيز الثقة والمصداقية في البيانات المالية المنشورة للشركات المساهمة العامة، خاصة بسبب ازدياد حالات إفلاس الشركات الناشئة عن الممارسات غير الشرعية من تلاعب وتضليل وغش في بياناتها المالية المنشورة لذلك وحتى تستطيع لجان المراجعة إعادة ثقة المستثمرين بالقوائم المالية، والقيام بما هو مطلوب ومأمول منها (مشتهى، 2008، ص35)، لذلك فإنه من الأهمية وضع خطة متكاملة لتنفيذ آليات ومهام عمل تلك اللجان بالكفاءة والفاعلية المطلوبتين، وذلك من خلال (السويطي، 2006، ص217):

1. إدراج جميع المهام والمسئوليات التي ينبغي أن تقوم بأدائها لجنة المراجعة في ميثاق مكتوب ويصادق عليه مجلس الإدارة.
2. أن يقوم رئيس اللجنة بعمله على أساس التفرغ الكامل، للتنسيق الدائم بين مجلس الإدارة والإدارات التنفيذية والأعضاء الآخرين.
3. أن تعقد اللجنة اجتماعاتها بشكل دوري وعلى أساس شهري.
4. تعقد اللجنة اجتماعات أخرى كلما دعت الحاجة لذلك.
5. تدعو اللجنة لحضور اجتماعاتها من تراه من المديرين أو الموظفين أو غيرهم.

6. تقوم اللجنة بتوفير الموارد اللازمة لقيام اللجنة بمهامها وتحمل مسئولياتها، سواء كانت موارد مالية أم بشرية.
7. قيام اللجنة بإصدار تقريراً سنوياً يتم نشره ضمن التقارير السنوية، بحيث يتضمن المهام التي نفذتها فعلاً خلال العام، وكذلك عدد أسماء أعضاء لجنة المراجعة والخبرات العلمية والعملية المتوافرة لديهم، وأيضاً عدد اجتماعات اللجنة أثناء العام ونسبة حضور كل عضو فيها(سليمان، 2006، ص158).

وعليه يتبين أن وجود آلية أو خطة عمل للجان المراجعة من شأنه أن يعزز من فاعليتها وقدرتها على القيام بالمهام المطلوبة منها بشكل واضح ومدروس، غير أنه في اعتقاد الباحث بالنسبة للتفرغ الكامل لرئيس اللجنة ليس أمراً ضرورياً.

المبحث الثالث

لجان المراجعة وعلاقتها بالتدقيق الداخلي والخارجي

1.3.2 تمهيد

يعتبر تعيين لجنة المراجعة من الممارسات الجيدة السليمة للمصرف، باعتبارها أمراً لا غنى عنه، بل أن بعض الجهات الرقابية تشترط على البنوك تأسيس لجنة للمراجعة لكي تقوم بالمهام الرقابية المنوطة بها، لذلك فقد حظيت باهتمام العديد من الدول (تشاركهام، 2003، ص29)، ويرجع هذا الاهتمام من خلال الدور الذي تلعبه لجنة المراجعة في الإشراف على وظيفة التدقيق الداخلي ودورها في دعم عملية التدقيق والإشراف على إعداد التقارير المالية مما يزيد من مصداقيتها، وذلك من أجل الحفاظ على حقوق المساهمين وحماية مصالحهم وهو ما تسعى إليه قواعد الحوكمة، التي ترتكز بدورها على لجنة المراجعة والتدقيق الداخلي والخارجي من أجل تحقيق الرقابة والمساءلة.

وعليه يتناول هذا المبحث علاقة لجنة المراجعة بالحوكمة ومدى الدور الذي تلعبه في دعم عمل التدقيق الداخلي والخارجي.

2.3.2 علاقة لجان المراجعة بالحوكمة

تأتي عمليات التدقيق الداخلي والخارجي للشركات في إطار تفعيل دور أصحاب المصالح لضمان فعالية حوكمة الشركات، حيث يتعين على الشركات من أجل الحصول على قوائم مالية على درجة من الشفافية والمصداقية والإفصاح أن تقوم بتفعيل عمليات التدقيق والمعلومات المالية للشركة من خلال منظومة متكاملة متمثلة في لجنة المراجعة ومجلس الإدارة والمدققين الداخليين والمدققين الخارجيين(ميخائيل، 2005، ص9).

وقد تعددت تعريفات الحوكمة بتعدد المفاهيم ووجهات النظر، فقد عرفتها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية Organization for Economic Co-operation and

Development (OECD) بأنها "مجموعة من العلاقات بين إدارة المؤسسة ومجلس الإدارة ومساهميها، والأطراف الأخرى ذات العلاقة بها، وهي تتضمن الهيكل أو الإطار العام الذي يتم من خلاله وضع أهداف المؤسسة والوسائل الكفيلة بتحقيق تلك الأهداف، وآليات الرقابة على الأداء" (www.oecd.org)، فحينما تتواجد الحوكمة القوية الواعية المدركة لمهامها ومسئولياتها تتوافر نزاهة البيانات المالية، في حين عندما يسمح للمديرين التصرف بحرية مطلقة دون قيود رقابية أو ضوابط تنظيمية تزداد حالات الغش وعدم الموثوقية في البيانات المالية، لذلك كان من الضروري وجود أدوات رقابية داخلية وخارجية على أعمال المديرين، ورسم العلاقة بين الأطراف المشاركة في الحوكمة والتي تتمثل في كل من مجلس الإدارة ولجنة المراجعة والمدققين الداخليين والخارجيين(السويطي، 2006، ص116)، وبتفاعل مهام هذه الأطراف مع مسئوليات مجلس الإدارة تتحقق الرقابة الشاملة ومن ثم حماية مصالح الشركة و الأطراف ذوي العلاقة بها.

من هنا تأتي أهمية لجنة المراجعة كونها أحد أهم دعائم الحوكمة من خلال ما تلعبه من دور في مراقبة الإدارة والإشراف على عمليات التدقيق الداخلي والخارجي، وكذلك التحقق من كفاية نظام الرقابة الداخلية وتنفيذه بفاعلية، وتقديم التوصيات اللازمة لمجلس الإدارة التي من شأنها تفعيل النظام وتطويره بما يحقق أهداف الشركة وحماية مصالح المساهمين والمستثمرين (الرحيلي، 2008، ص195)، حيث أكدت معظم الدراسات الخاصة بالحوكمة على ضرورة وجود لجان للمراجعة في الوحدات الاقتصادية التي تسعى إلى تطبيق الحوكمة، وأشارت أيضاً إلى أن وجود تلك اللجان يمثل أحد العوامل الرئيسة لتقييم تطبيق الحوكمة. ومن ذلك دراسة (Dezzoort,et.al.,2002,p.41) التي أكدت وجوب أن تضم لجنة المراجعة أعضاء مؤهلين وسلطات وموارد لحماية مصالح حملة الأسهم، وذلك من خلال ضمان إعداد التقارير المالية الموثوقة، والرقابة الداخلية الفعالة، وإدارة المخاطر و تفعيل دورها الرقابي والإشرافي، حيث أن فاعلية لجنة المراجعة أصبح جزءاً من الحوكمة الذي تزايد الاهتمام به بشكل كبير في الآونة الأخيرة.

وبينت دراسة (Rezaee,et.al., 2003, p.503) أن تحديد أفضل الممارسات للجنة المراجعة يساعد الشركة على تأسيس معيار لتقييم كفاية اللجنة وفاعليتها، وأن لجنة المراجعة الفعالة سوف تعمل على تحسين الحوكمة والمساءلة، وبالتالي زيادة ثقة الجمهور بالقوائم المالية.

وجاء أيضاً في دراسة (سلطان، 2005، ص24) أن لجنة المراجعة تلعب دوراً مهماً لضمان الرقابة على العمليات التي تستخدمها إدارة الشركة والمدققين الداخليين والخارجيين، بما يحقق جودة التقارير المالية و التي بدورها تساعد على تطبيق معايير الحوكمة والوصول إلى الأهداف المحددة.

وعليه فإن لجان المراجعة تعتبر أداة جيدة من أدوات الحوكمة، بل أحد الدعائم الأساسية في نجاحها والتي يتضح دورها في هذا المجال من خلال الآتي (سامي، 2009، ص26) :

1. تحقيق التنسيق الفعال مع المدققين الخارجيين من خلال تحديد مجال المراجعة، ومراجعة القوائم المالية قبل وبعد النشر.
2. تقييم النواحي المالية وذلك من خلال مراجعة أداء إدارة الحسابات والإدارة المالية وتقييم السياسات المالية.
3. فحص وتقييم أعمال إدارة التدقيق الداخلي للتأكد من مدى كفاية برامج التدقيق، وكذلك تقييم مدى كفاية فريق التدقيق للوفاء بالمهام المنوط القيام بها.
4. التأكد من فعالية إجراءات الرقابة الداخلية ومدى الالتزام بالقواعد والمعايير الموضوعة.
5. فحص ومراجعة السياسات المحاسبية والإجراءات المتبعة في إعداد القوائم المالية.

وبذلك يتضح الدور المنوط بلجان المراجعة والمسئوليات الملقاة على عاتقها وأهمية استمرارية المحافظة على حقوق المساهمين وأصحاب المصالح في الشركة وتعظيم أرباحها بشكل عادل، ومساعدة مجلس الإدارة في النهوض بمسئولياته وصولاً إلى تحقيق الحوكمة الرشيدة.

3.3.2 التدقيق الداخلي وأهدافه

تلعب وظيفة التدقيق الداخلي دوراً مهماً في الشركة، كونها من أهم مكونات نظام الرقابة الداخلية، فهي تمد الإدارة بالمعلومات الضرورية التي تساعدها في اتخاذ القرارات. وهي وظيفة تنشأ داخل الشركة من قبل طاقم من الموظفين المؤهلين والمختصين لهذا الغرض، بحيث يمتد

نطاقها لخدمة لجنة المراجعة ومجلس الإدارة والمساهمين وكافة العاملين وكذلك المدقق الخارجي والعديد من الأطراف والجهات الأخرى.

1.3.3.2 مفهوم التدقيق الداخلي

لقد تعددت التعريفات التي تناولت التدقيق الداخلي وتطورت بحسب التطور الذي لحق بهذه الوظيفة، وأبرزها ما جاء على لسان معهد المدققين الداخليين Institute of Internal Auditors (IIA) بأن التدقيق الداخلي هو نشاط تأميني واستشاري مستقل وموضوعي مصمم لإضافة القيمة وتحسين عمليات المنظمة عبر مساعدتها في تحقيق أهدافها بواسطة إكسابها آلية منظمة ومنهج انضباطي لتقييم وتحسين فعالية إدارة المخاطر والرقابة وعمليات الحوكمة (IIA, 2004).

وقد أشار (Anderson , 2003 ,p106) إلى أن الدور التأميني للتدقيق الداخلي يشمل تقديم تأكيدات موضوعية بخصوص نظم الرقابة الداخلية وإدارة المخاطر وتوافق الشركة مع معايير الحوكمة والمتطلبات الإدارية الحديثة الأخرى، أما النشاط الاستشاري فيتضمن إجراء تدريب وتحفيز العاملين حول الرقابة الداخلية، ويتم توجيه الخدمات الاستشارية بشكل أساسي إلى الإدارة العليا للشركة، أما الخدمات التأمينية فتوجه إلى مجلس الإدارة ولجنة المراجعة.

2.3.3.2 أهداف ووظائف التدقيق الداخلي

هناك العديد من المهام والوظائف التي تقوم بها إدارة التدقيق الداخلي ومن بينها (الاتحاد الدولي للمحاسبين، 2005، ص561) :

1. تطوير النظام المحاسبي ونظام الرقابة الداخلية، من خلال إعادة النظر بهما ومتابعة ومراقبة تطبيقاتهما وتقديم المقترحات اللازمة لتطويرهما.
2. اختبار المعلومات المالية والتشغيلية وإجراء الاختبارات التفصيلية للمعاملات والأرصدة والإجراءات.
3. فحص الجدوى الاقتصادية للعمليات وكفايتها وفعاليتها بما في ذلك الضوابط غير المالية للمنشأة.

4. فحص الالتزام بالقوانين والأنظمة والمتطلبات الخارجية الأخرى، وكذلك الالتزام بالسياسات والأوامر الإدارية الأخرى.

وحيث أن عملية التدقيق الداخلي تتم في جميع مراحل النظام المحاسبي بهدف اكتشاف الأخطاء والغش، والتأكد من سلامة السجلات والبيانات المالية، والمحافظة على أصول الشركة، والتحقق من مدى توافق النظام مع متطلبات الإدارة، فإنه يمكن تركيز أهداف التدقيق الداخلي في هدفين رئيسين (المجمع العربي للمحاسبين، 2001، ص228) :

أ- هدف حماية

من خلال مراجعة الأحداث والوقائع الماضية للتحقق من الآتي:

1. دقة وتطبيق الرقابة المحاسبية، ومدى إمكانية الاعتماد على البيانات المحاسبية.
2. أن أصول الشركة قد تم المحاسبة عنها، وأنها محاطة بالحماية الكافية من السرقة والإهمال.
3. اختبار الرقابة الداخلية خاصة فيما يتعلق بالفصل بين وظائف الاحتفاظ والتنفيذ والمحاسبة.
4. تقييم الضبط الداخلي من حيث تقسيم الأعمال بما يحقق تسلسل العمليات وعدم تكرار الأعمال.

ب- هدف إنشاء

ويعني اقتراح الخطوات اللازمة لتصحيح نتائج الفحص والمراقبة وتقديم النصح للإدارة، والتأكد من أن كل جزء من نشاط الخريطة التنظيمية للشركة موضع مراقبة، وتقييم مدى الالتزام بالسياسات والإجراءات والخطط الموضوعة.

3.3.2 التدقيق الخارجي وأهدافه

من أجل إضفاء الثقة والمصداقية على المعلومات المحاسبية، يتوجب على الشركات المساهمة تعيين مدقق حسابات خارجي يقوم بفحص القوائم المالية والدفاتر والسجلات وأنظمة الرقابة الداخلية، ومن ثم إبداء رأيه الفني المحايد في مدى عدالة وصدق تلك القوائم المالية، مع التزامه بالمبادئ المحاسبية ومعايير المراجعة، كما يجب أن يتمتع المدقق الخارجي بالاستقلالية عن الشركة التي يدقق حساباتها، لان موضوع الاستقلالية هو الأساس في عملية التدقيق.

4.3.2 أهداف التدقيق الخارجي

تتمثل أهداف تدقيق الحسابات في القيام بما يلي (جربوع، 2007، ص13) :

1. إبداء الرأي الفني المحايد على صدق تعبير القوائم المالية لنتائج الأعمال والمركز المالي وفقا للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها.
2. إمداد إدارة الشركة بالمعلومات عن نظام الرقابة الداخلية وبيان أوجه العجز أو القصور في هذا النظام.
3. إمداد الطرف الثالث من مستخدمي القوائم المالية مثل: المستثمرين والدائنين والبنوك والدوائر الحكومية المعنية بالبيانات المالية وذلك لتقرير ما إذا كانوا يرغبون في منح تسهيلات ائتمانية للشركة أم لا.

5.3.2 العلاقة بين المدقق الداخلي والمدقق الخارجي

تعتبر الأعمال التي يقوم بها المدقق الخارجي استكمالاً للمهام الرقابية التي يقوم به المدقق الداخلي، وتقتضي متطلبات الحوكمة والضبط الداخلي التعاون والتنسيق بينهما في كافة مجالات العمل وهو ما أشار إليه المعيار الدولي للتدقيق رقم610 بعنوان"استفادة المدقق الخارجي من عمل المدقق الداخلي" حيث أوضح وجوب قيام المدقق الخارجي بالحصول على فهم كاف لفعاليات التدقيق الداخلي، لغرض مساعدته في تخطيط عملية المراجعة وتطوير آليات فاعلة لانجاز مهامه بكفاءة، مع الأخذ في الاعتبار الظروف المحيطة بأداء المدقق الداخلي وموقعه في التنظيم الإداري وطبيعة ومدى المهام المكلف بها ووجهة نظر الإدارة حول توصياته وكذلك كفاءته المهنية (المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، 1998، ص209).

هذا وتعتبر وظيفة المدقق الداخلي و المهام التي يقوم بها مرتكزاً لعمل المدقق الخارجي، حيث أن المدقق الخارجي أثناء قيامه بعمليات التدقيق بصفة مستقلة قادر على إبداء رأيه في مدى سلامة وصحة نظام الرقابة الداخلية، ومدى ملاءمة السياسات والإجراءات المتبعة والتي قد يكون المدقق الداخلي قد أغفل عنها أو لم يستطع إبداء رأيه بصراحة ووضوح فيها، بالإضافة إلى أن المدقق الداخلي يستفيد من خبرة المدقق الخارجي وبذلك يرفع من كفاءته وخبرته(حبوش،

2007، ص59)، كل ذلك يؤكد أن العلاقة بين المدقق الداخلي والمدقق الخارجي هي علاقة تكامل وتعاون وأن هناك فوائد متبادلة تهدف إلى خدمة المصلحة العليا للشركة.

أما على صعيد الخدمات التي يقدمها المدقق الداخلي للمدقق الخارجي فيمكن بيانها فيما يلي (جربوع، 2007، ص120):

1. التقارير التي يرفعها المدقق الداخلي لإدارة الشركة سواء أكانت مالية أو انتقاديه أو مصححة للإجراءات المتبعة مفيدة للمدقق الخارجي في تكوين فكرة سليمة عن مدى قوة نظام الرقابة الداخلية ومدى فعالية التدقيق الداخلي في تحسين وضبط تلك النظم.
2. يمكن لإدارة التدقيق الداخلي بما لديها من خبرة ودراية بعمليات الشركة وأساليب العمل والإجراءات المتبعة، أن تقدم الإيضاحات الكاملة للمدقق الخارجي أثناء قيامه بمهامه.
3. إن وجود مدقق داخلي أو إدارة للتدقيق الداخلي تساهم في تحسين طرق العمل وتدعيم نظام الرقابة الداخلية، الأمر الذي يعمل على طمأنة المدقق الخارجي وتخفيض نطاق اختباراته.
4. في عمليات الجرد خصوصاً في المنشآت ذات الفروع، قد لا يستطيع المدقق الخارجي زيارة جميع تلك الفروع، أو إجراء عمليات الجرد فيها في وقت واحد، لذلك فإنه يعتمد في ذلك على دقة أعمال إدارة التدقيق الداخلي التي تقوم بهذه المهمة.

6.3.2 دور لجان المراجعة في دعم فاعلية التدقيق الداخلي

تلعب لجنة المراجعة دوراً مهماً في زيادة فاعلية التدقيق الداخلي والعمل على تحسينها وتطويرها خاصة أن عمليات التدقيق الداخلي لها تأثير كبير على جميع عمليات الشركة، كما أن وظيفة التدقيق الداخلي تعتبر من أهم أجزاء نظام الرقابة الداخلي المطبق في الشركة.

ونظراً لأهمية الدور الذي تلعبه وظيفة التدقيق الداخلي في منع التلاعب واكتشاف الأخطاء، كون المدققين الداخليين هم موظفين داخل الشركة ولهم الدراية الكاملة بطبيعة عمليات الشركة والسياسات المحاسبية المتبعة، فقد اهتمت العديد من الهيئات بضرورة قيام لجنة المراجعة بمتابعة خطط التدقيق الداخلي واختيار الجهة المناسبة للقيام بالتدقيق والاجتماع برئيس التدقيق الداخلي للوقوف على الأخطاء التي يتم اكتشافها والعمل على معالجتها (سليمان، 2006،

ص187)، لهذا ينبغي أن تهتم لجنة المراجعة بالتدقيق الداخلي حيث توجد علاقة متبادلة بينهما وكل منهما يؤثر ويتأثر بالآخر.

ولكي يؤدي المدققين الداخليين دورهم بفاعلية يجب أن يتمتعوا بالاستقلالية، لذلك فإن وجود لجنة للمراجعة في الشركة فإنه من شأنها تدعيم وتعزيز استقلالية التدقيق الداخلي، والتي تبدأ بترشيح مسئول فريق التدقيق ودراسة خطة عملهم ونطاق الفحص والتقارير التي تصدر عنهم، وكذلك توفير الموارد اللازمة لهم وحل المشكلات التي قد تنشأ مع الإدارة وزيادة التفاعل والتنسيق مع المدقق الخارجي (المومني، 2009، ص470)، وفي ذات السياق يرى (Kevin, 2000, p.42) أن الخطوة الأولى في تعزيز استقلالية التدقيق الداخلي، تتمثل في أن لا تكون أنشطته مرتبطة بالإدارة العليا للشركة، لأن ذلك يخفض ثقة مستخدمي البيانات المالية في قدرة أعمال التدقيق على منع الغش، حيث تتعزز كفاءة وموضوعية هذه الأعمال عندما يكون تعيين المدققين الداخليين وتحديد مكافآتهم وعزلهم ضمن سلطة لجنة المراجعة، وان تقاريرهم يجب أن توجه إلى هذه اللجنة من أجل دراستها وتقييمها ورفع الملاحظات والتوصيات إلى مجلس الإدارة.

وبذلك فإن لجنة المراجعة تقوم بالعديد من المهام فيما يتعلق بدعم وظيفة التدقيق الداخلي والتي تتمثل في (دحدوح، 2008، ص270):

1. تقييم فاعلية التدقيق الداخلي وجودته كجزء من نظام الرقابة الداخلية، وأنه يتم وفق معايير الأداء المهني.
2. متابعة اللوائح والنظم المتعلقة بمهام التدقيق الداخلي والموافقة عليها.
3. فحص إستراتيجية أداء التدقيق الداخلي وخطته السنوية والموافقة عليها.
4. تدعيم استقلالية التدقيق الداخلي وذلك من خلال:

- تعيين مدير التدقيق الداخلي وعزله.
- التأكد من أن التدقيق الداخلي لديه الموارد الكافية لمباشرة عملياته.
- حرية مدير التدقيق في الاتصال المباشر بلجنة المراجعة لمناقشة أية أمور مهمة.
- التأكد من عدم وجود أية قيود على المدققين الداخليين عند تنفيذ مهامهم.
- المشاركة في تعيين فريق التدقيق وترقيتهم وتغييرهم.

5. فحص نتائج التدقيق الداخلي وخاصة تلك التي لها تثير مهم، مثل التصرفات غير القانونية، ونقاط الضعف في الرقابة الداخلية .
6. فحص المستوى المهني للمدققين الداخليين ومدى كفاءتهم في تنفيذ مسئولياتهم.
7. التنسيق بين عمل المدققين الداخليين والمدققين الخارجيين، مما يؤدي إلى تحسين الاتصال بينهم وزيادة جودة عملية التدقيق وتحقيق التكامل بينهما.

ومما سبق يتبين أهمية دور لجنة المراجعة في دعم عمليات التدقيق الداخلي من خلال الإشراف على إدارة التدقيق الداخلي ودراسة خطة العمل، ودعم استقلال موظفي التدقيق، والمحافظة على خطوط الاتصال بين مجلس الإدارة والتدقيق الخارجي.

7.3.2 دور لجان المراجعة في دعم فاعلية التدقيق الخارجي

يعتبر المدقق الخارجي وكيلاً عن المساهمين في تدقيق القوائم المالية التي أعدتها الإدارة، والمطلوب منه إبداء رأيه الفني المحايد، وهذا يتطلب الالتزام بقواعد السلوك المهني والتخطيط وتنفيذ أعمال التدقيق للحصول على تأكيد معقول بأن البيانات المالية خالية من الأخطاء الجوهرية، ولكي يقوم المدقق الخارجي بمهامه بكل موضوعية واستقلالية، فقد حرصت العديد من الهيئات والمنظمات المهنية على أن يكون من مهام لجنة المراجعة دعم وتعزيز فاعلية واستقلالية المدقق الخارجي بالشكل الذي يستطيع أن يؤدي مهامه دون ضغط أو تدخل من إدارة الشركة (المومني، 2009، ص471)، مما يكون له الأثر الإيجابي في زيادة ثقة المساهمين والأطراف الأخرى في القوائم المالية ومن ثم ترشيد قراراتهم الاستثمارية.

ومن هنا يظهر الدور المهم الذي تقوم به لجنة المراجعة تجاه التدقيق الخارجي وذلك من خلال (علي وشحاته، 2007، ص319):

1. ترشيح وتعيين المدقق الخارجي وتحديد أتعابه وإعداد خطاب التكليف الصادر له.
2. مساعدة المدقق الخارجي في أداء مهامه والمحافظة على استقلاله، وكذلك الحصول على كافة المعلومات والإيضاحات التي يحتاج لها.
3. العمل على حل المشكلات والنزاعات التي قد تنشأ بين المدقق الخارجي والإدارة، مما يؤدي إلى تحسين جودة وفاعلية عملية التدقيق.

4. تحقيق التنسيق بين المدقق الخارجي والمدقق الداخلي.
5. دراسة القوائم المالية قبل عرضها على مجلس الإدارة للموافقة عليها.
6. متابعة نتائج الفحص الذي يقوم به المدقق الخارجي ودراسة وتقييم ملاحظاته، واستلام تقرير التدقيق ودراسة التوصيات الواردة به.

وتجدر الإشارة إلى أن اختيار وتعيين المدققين الخارجيين وتحديد أتعابهم والاستغناء عن خدماتهم تكون من سلطات الجمعية العمومية وذلك للمحافظة على استقلالهم عن الإدارة، غير أنه في الواقع العملي نجد أن الإدارة تلعب دوراً كبيراً في مثل هذه الأمور مما يضعف من موقف المدققين الخارجيين ويهدد استقلالهم، كونها تكون قادرة على فرض مجموعة من السياسات المحاسبية بالشكل الذي يحقق أهدافها، لذلك فقد أكدت العديد من الدراسات، والتوصيات الصادرة عن المنظمات والهيئات العلمية والتي اهتمت باستقلالية المدقق الخارجي، أن تكون لجنة المراجعة هي المسئولة عن عملية اختيار وتعيين المدققين الخارجين أو عزلهم ودراسة شروطهم وتحديد أتعابهم، وذلك من أجل المحافظة على استقلالهم وحمايتهم من أي إجراء تعسفي قد تقوم به الإدارة بحقهم في حال وجود خلاف حول المسائل المتعلقة بإعداد القوائم المالية والمبادئ والسياسات المتبعة (سليمان، 2006، ص181).

الفصل الثالث

منهجية الدراسة

- **تمهيد.**
- **أسلوب الدراسة.**
- **مجتمع الدراسة.**
- **خطوات بناء الاستبانة.**
- **أداة الدراسة.**
- **اختبار التوزيع الطبيعي.**
- **المعالجات الإحصائية المستخدمة في الدراسة.**
- **صدق الاستبانة.**
- **ثبات الاستبانة.**

1.3 تمهيد

تعتبر منهجية الدراسة وإجراءاتها محوراً رئيساً يتم من خلاله انجاز الجانب التطبيقي من الدراسة، وعن طريقها يتم الحصول على البيانات المطلوبة لإجراء التحليل الإحصائي للتوصل إلى النتائج التي يتم تفسيرها في ضوء الأدبيات المتعلقة بموضوع الدراسة، ومن ثم تحقيق الأهداف التي تسعى إليها الدراسة.

ويتناول هذا الفصل وصفا للمنهج المتبع ومجتمع الدراسة، وكذلك أداة الدراسة المستخدمة وطريقة إعدادها وكيفية بنائها وتطويرها، ومدى صدقها وثباتها. كما يتضمن وصفا للإجراءات التي تتعلق بتصميم أداة الدراسة، والأدوات التي استخدمت لجمع بيانات الدراسة، وينتهي الفصل بالمعالجات الإحصائية التي استخدمت في تحليل البيانات واستخلاص النتائج، وفيما يلي وصف لهذه الإجراءات.

2.3 أسلوب الدراسة

بناءً على طبيعة الدراسة والأهداف التي تسعى إلى تحقيقها تم استخدم المنهج الوصفي التحليلي، والذي يعتمد على دراسة الظاهرة كما توجد في الواقع، ويهتم بوصفها وصفا دقيقًا ويعبر عنها تعبيراً كيفياً وكمياً، كما لا يكتفي هذا المنهج عند جمع المعلومات المتعلقة بالظاهرة من أجل استقصاء مظاهرها وعلاقاتها المختلفة، بل يتعداه إلى التحليل والربط والتفسير للوصول إلى استنتاجات يبني عليها التصور المقترح بحيث يزيد بها رصيد المعرفة عن الموضوع .

لقد تم استخدام مصدرين أساسين للمعلومات:

1. **المصادر الثانوية**: تم الاتجاه في معالجة الإطار النظري للبحث إلى مصادر البيانات الثانوية والتي تتمثل في الكتب والمراجع العربية والأجنبية ذات العلاقة، والدوريات والمقالات والتقارير، والأبحاث والدراسات السابقة التي تناولت موضوع الدراسة، والبحث والمطالعة في مواقع الإنترنت المختلفة.

2. **المصادر الأولية**: لمعالجة الجوانب التحليلية لموضوع الدراسة تم اللجوء إلى جمع البيانات الأولية من خلال الاستبانة كأداة رئيسة للدراسة، صممت خصيصاً لهذا الغرض، ووزعت

على مجتمع الدراسة ومن ثم تفريغها وتحليلها باستخدام برنامج التحليل الإحصائي واستخدام الاختبارات الإحصائية المناسبة بهدف الوصول لدلالات ذات قيمة ومؤشرات تدعم موضوع الدراسة.

3.3 مجتمع الدراسة

يتكون مجتمع الدراسة من جميع مفردات الظاهرة المتمثلة في المدققين الداخليين في الإدارات العامة أو الإقليمية- بالنسبة للبنوك الوافدة- للبنوك العاملة في فلسطين وعددهم 57 مفردة موزعين على 17 بنك، والمدققين الخارجيين الذين يتولون مهام الفحص والمراجعة في تلك البنوك وعددهم 25 مفردة موزعين على 3 شركات تدقيق، بالإضافة إلى مفتشي سلطة النقد المكلفون بأداء مهمة التفتيش والمراقبة على تلك البنوك وعددهم 25 مفردة، والملحق رقم(6) يوضح تلك البنوك وشركات التدقيق المكلفة بتدقيق حساباتها.

هذا وقد تم استخدام أسلوب المسح الشامل لأفراد مجتمع الدراسة، حيث تم توزيع عينة استطلاعية حجمها 20 استبانه لاختبار الاتساق الداخلي وثبات الاستبانة، وبعد التأكد من صدق وسلامة الاستبانة للاختبار تم توزيع 87 استبانه على مجتمع الدراسة ليصبح مجموع الاستبيانات الموزعة 107 استبانه، وتم استرداد 102 استبانه.

وبذلك يكون عدد أفراد مجتمع الدراسة 107 مفردة ممثلة في ثلاث فئات ، الفئة الأولى المدققين الداخليين، والفئة الثانية مدققي الحسابات الخارجيين، والفئة الثالثة مفتشي سلطة النقد في دائرة التفتيش والرقابة على البنوك، والجدول رقم (3.1) يوضح عدد الاستبانات الموزعة على أفراد تلك الفئات والمسترد منها.

مع ملاحظة أنه تم استثناء البنك العربي الفلسطيني للاستثمار من مجتمع الدراسة بسبب رفضه التعاون، و كذلك البنك الوطني الإسلامي لأنه خارج رقابة سلطة النقد الفلسطينية.

جدول (3.1)

مجتمع الدراسة

م	المؤسسة	عدد الاستبيانات الموزعة	عدد الاستبيانات المستردة
.1	بنك فلسطين م.ع.م	12	12
.2	البنك الإسلامي الفلسطيني	6	6
.3	البنك الإسلامي العربي	3	3
.4	بنك الاستثمار الفلسطيني	4	4
.5	بنك الإسكان للتجارة والتمويل	4	4
.6	البنك العربي	3	3
.7	بنك الأردن	3	3
.8	بنك القاهرة عمان	3	3
.9	بنك القدس	3	3
.10	البنك التجاري الفلسطيني	5	5
.11	البنك العقاري المصري العربي	3	3
.12	بنك الرفاه لتمويل المشاريع الصغيرة	2	2
.13	البنك الأهلي الأردني	2	2
.14	بنك الاتحاد	1	1
.15	البنك الأردني الكويتي	1	1
.16	البنك التجاري الأردني	1	1
.17	بنك HSBC الشرق الأوسط المحدود	1	1
	المجموع	**57**	**57**
.1	سابا وشركاهم(DELOITTE)	10	10
.2	شركة طلال أبو غزالة وشركاه	6	6
.3	ERNST & YOUNG	9	9
	المجموع	**25**	**25**
.1	سلطة النقد الفلسطينية	**25**	**20**
	المجموع الكلي	**107**	**102**

4.3 خطوات بناء الاستبانة

تم بناء الاستبانة من خلال:

1- الإطلاع على الأدب المحاسبي والدراسات السابقة ذات الصلة بموضوع الدراسة، والاستفادة منها في بناء الاستبانة وصياغة فقراتها.

2- تم استشارة المشرف وعدداً من أساتذة الجامعات الفلسطينية في تحديد محاور الاستبانة وفقراتها.

3- تحديد المحاور الرئيسة التي تشملها الاستبانة.

4- تحديد الفقرات التي تقع تحت كل مجال.

5- تم تصميم الاستبانة في صورتها الأولية بعد عرضها على المشرف مرات عديدة وإجراء التعديلات المناسبة.

6- تم عرض الاستبانة على 10 من المحكمين ذوي الاختصاص في مجال المحاسبة والمراجعة والإحصاء من أعضاء هيئة التدريس في الجامعة الإسلامية بغزة وجامعات أخرى، والملحق رقم (1) يبين أسماء أعضاء لجنة التحكيم.

وفي ضوء أراء المحكمين تم تعديل بعض فقرات الاستبانة من حيث الحذف والإضافة والتعديل، لتستقر الاستبانة على 59 فقرة موزعة على 4 محاور، والملحق رقم (3) يوضح الاستبانة في صورتها النهائية.

5.3 أداة الدراسة

تم إعداد استبانه حول "**مدى فاعلية دور لجان المراجعة في دعم آليات التدقيق الداخلي والخارجي دراسة تطبيقية على البنوك العاملة في فلسطين**"، حيث تعتبر الاستبانة الأداة الرئيسة الملائمة للدراسة الميدانية للحصول على المعلومات والبيانات التي يجري تعبئتها من قبل المستجيب.

وقد قسمت الاستبانة إلى ثلاثة أجزاء رئيسة هي:

الجزء الأول: تعريف المستجيب بموضوع وهدف الدراسة.

الجزء الثاني: وهو عبارة عن الخصائص الشخصية عن المستجيب (اسم المؤسسة، الجنس، العمر، الوظيفة الحالية، المؤهل العلمي، التخصص العلمي، الخبرة الوظيفية).

الجزء الثالث: وهو عبارة عن محاور الدراسة، حيث تتكون الاستبانة من 59 فقرة موزعة على 4 محاور هي:-

المحور الأول: **خصائص أعضاء لجنة المراجعة** ، ويتكون من (14) فقرة.

المحور الثاني: **مهام ومسئوليات لجنة المراجعة**، ويتكون من (33) فقرة.

المحور الثالث: **صلاحيات وسلطات لجنة المراجعة**، ويتكون من (5) فقرات.

المحور الرابع: **آلية عمل لجنة المراجعة**، ويتكون من (7) فقرات.

مع ملاحظة أن عدد فقرات المحور الثاني أكبر من عدد فقرات باقي المحاور، وذلك بسبب أن هذا المحور يعالج موضوعين وهما مهام لجنة المراجعة بالنسبة للتدقيق الداخلي، ومهام لجنة المراجعة بالنسبة للتدقيق الخارجي، فضلاً عن تعدد وتنوع مهام ومسئوليات لجنة المراجعة بشكل عام.

اختبار التوزيع الطبيعي Normality Distribution Test

تم استخدام اختبار كولمجوروف- سمرنوف Kolmogorov-Smirnov Test(K-S) لاختبار ما إذا كانت البيانات تتبع التوزيع الطبيعي من عدمه، وكانت النتائج كما هي مبينة في جدول (3.2).

جدول (3.2)

نتائج اختبار التوزيع الطبيعي

م	المحور	القيمة الاحتمالية (Sig.)
.1	خصائص أعضاء لجنة المراجعة	*0.001
.2	مهام ومسئوليات لجنة المراجعة	*0.005
.3	صلاحيات وسلطات لجنة المراجعة	*0.000
.4	آلية عمل لجنة المراجعة	*0.000
	جميع محاور الدراسة	*0.023

* البيانات لا تخضع للتوزيع الطبيعي عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$

يتضح من النتائج الظاهرة في الجدول (3.2) أن القيمة الاحتمالية (.Sig) لجميع محاور الدراسة

كانت أقل من مستوى الدلالة $\alpha = 0.05$ وهذا يعني أن توزيع البيانات لهذه المحاور لا يتبع التوزيع الطبيعي لذلك سيتم استخدام الاختبارات غير المعلمية للإجابة على فرضيات الدراسة.

6.3 المعالجات الإحصائية المستخدمة في الدراسة:

تم استخدام الأدوات الإحصائية التالية:

تم تفريغ وتحليل الاستبانة من خلال برنامج التحليل الإحصائي Statistical Package for the Social Sciences (SPSS) ، حيث تم استخدام الاختبارات الإحصائية غير المعلمية، وذلك حسب اختبار التوزيع الطبيعي، وقد تم استخدام الأدوات الإحصائية التالية:

1. النسب المئوية والتكرارات والمتوسط الحسابي: وهي تستخدم بشكل أساسي لأغراض معرفة تكرار فئات متغير ما، ويفيد في وصف مجتمع الدراسة.
2. اختبار ألفا كرونباخ (Cronbach's Alpha) وطريقة التجزئة النصفية (Split Half Method) لمعرفة ثبات فقرات الاستبانة.
3. معامل ارتباط سبيرمان (Spearman Correlation Coefficient) لقياس درجة الارتباط، حيث يعمل هذا الاختبار على دراسة العلاقة بين متغيرين.
4. اختبار الإشارة في حالة عينة واحدة (Sign Test) لمعرفة ما إذا كانت متوسط درجة الاستجابة قد وصلت إلى الدرجة المتوسطة وهي 3 أم زادت أو قلت عن ذلك. ويتم استخدمه للتأكد من دلالة المتوسط لكل فقرة من فقرات الاستبانة.
5. اختبار مان – وتني (Mann-Whitney Test) لمعرفة ما إذا كان هناك فروق ذات دلالة إحصائية بين مجموعتين من البيانات الترتيبية.
6. اختبار كروسكال – والاس (Kruskal – Wallis Test) لمعرفة ما إذا كان هناك فروق ذات دلالة إحصائية بين ثلاث مجموعات أو أكثر من البيانات الترتيبية.

7.3 صدق الاستبانة

يقصد بصدق الاستبانة أن تقيس أسئلة الاستبانة ما وضعت لقياسه، وقد تم التأكد من صدق الاستبانة بطريقتين:

1-صدق أداة الدراسة

تم عرض الاستبانة على مجموعة من المحكمين تألفت من 10 أساتذة متخصصين في مجال المحاسبة والمراجعة والإحصاء، والملحق رقم (1) يبين أسماء المحكمين، وقد تمت الاستجابة لآراء المحكمين وتم إجراء ما يلزم من حذف وتعديل في ضوء المقترحات التمهيد حتى خرجت الاستبانة في صورتها النهائية و الموضحة في الملحق رقم (3).

2- صدق المقياس

أولاً: الاتساق الداخلي Internal Validity

يقصد بصدق الاتساق الداخلي مدى اتساق كل فقرة من فقرات الاستبانة مع المحور الذي تنتمي إلية هذه الفقرة، وقد تم حساب الاتساق الداخلي للاستبانه وذلك من خلال حساب معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات محاور الاستبانة والدرجة الكلية للمحور نفسه.

ثانياً: الصدق البنائي Structure Validity

يعتبر الصدق البنائي أحد مقاييس صدق الأداة الذي يقيس مدى تحقق الأهداف التي تريد الأداة الوصول إليها، ويبين مدى ارتباط كل مجال من محاور الدراسة بالدرجة الكلية لفقرات الاستبانة.

3- ثبات الاستبانة Reliability

يقصد بثبات الاستبانة أن تعطي هذه الاستبانة نفس النتيجة لو تم إعادة توزيع الاستبانة أكثر من مرة تحت نفس الظروف والشروط، أو بعبارة أخرى أن ثبات الاستبانة يعني الاستقرار في نتائج الاستبانة وعدم تغييرها بشكل كبير فيما لو تم إعادة توزيعها على أفراد العينة عدة مرات خلال فترات زمنية معينة.

أولاً: نتائج الاتساق الداخلي

يوضح الجدول (3.3) معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات المحور الأول والدرجة الكلية للمحور، والذي يبين أن معاملات الارتباط المبينة دالة عند مستوي معنوية 0.05 =α وبذلك يعتبر المحور صادق لما وضع لقياسه.

جدول (3.3)

معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات المحور الأول والدرجة الكلية للمحور

م	الفقرة	معامل سبيرمان للارتباط	القيمة الاحتمالية (Sig.)
.1	تتمتع لجنة المراجعة بالاستقلالية عن إدارة البنك مما يمكنها من ممارسة دورها بفاعلية.	.526	*0.001
.2	يتم اختيار أعضاء لجنة المراجعة من أعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذيين.	.302	*0.049
.3	عند تعيين أعضاء لجنة المراجعة يتم مراعاة عدم وجود علاقات مع البنك، سواء كانت قرابة أو مالية أو شخصية.	.307	*0.037
.4	يحمل بعض أعضاء لجنة المراجعة مؤهلا في المحاسبة أو في المالية مما يؤهلها لممارسة دورها بفاعلية.	.762	*0.000
.5	تضم لجنة المراجعة أعضاء من ذوي الخبرات المحاسبية والمالية مما يؤهلها لممارسة دورها بفاعلية.	.674	*0.000
.6	يستطيع أعضاء لجنة المراجعة التعامل مع مختلف النشاطات المصرفية للبنك وطبيعة عملياته المختلفة.	.750	*0.000
.7	يستطيع أعضاء لجنة المراجعة فهم القوائم المالية(قائمة الدخل،قائمة المركز المالي،قائمة التدفق النقدي).	.696	*0.000
.8	تتكون لجنة المراجعة على الأقل من ثلاثة أعضاء.	.471	*0.003
.9	عدد أعضاء لجنة المراجعة الحاليين في البنك كاف لممارسة دورها بفاعلية.	.420	*0.006
.10	تعقد لجنة المراجعة الاجتماعات المقرر انعقادها بموجب الأنظمة والتعليمات من أجل القيام بواجباتها المحددة.	.699	*0.000
.11	تجتمع لجنة المراجعة بصفة دورية.	.715	*0.000
.12	يستدعى المدقق الخارجي للبنك لحضور اجتماعات لجنة المراجعة ومناقشته ببعض القضايا المهمة .	.546	*0.001
.13	يستدعى المدقق الداخلي للبنك لحضور اجتماعات لجنة المراجعة ومناقشته ببعض القضايا المهمة .	.667	*0.000
.14	يتم بشكل دوري مناقشة القضايا الجوهرية المهمة والمتعلقة بتطوير مهام و مسئوليات لجنة المراجعة.	.788	*0.000

* الارتباط دال إحصائياً عند مستوي دلالة 0.05= α.

وفيما يتعلق بالمحور الثاني يوضح الجدول (3.4) معامل الارتباط بين كل فقرة من فقراته والدرجة الكلية للمحور، والذي يبين أن معاملات الارتباط المبينة دالة عند مستوي معنوية 0.05 =α وبذلك يعتبر المحور صادق لما وضع لقياسه.

جدول (3.4)

معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات المحور الثاني والدرجة الكلية للمحور

م	الفقرة	معامل سبيرمان للارتباط	القيمة الاحتمالية (Sig.)
.1	تقوم لجنة المراجعة بمراجعة القوائم المالية قبل اعتمادها ونشرها.	.768	*0.000
.2	تعمل لجنة المراجعة على مراجعة السياسات المحاسبية المتبعة في البنك بشكل دوري ومدى ملاءمتها للأداء وأثرها على المركز المالي ونتيجة الأعمال.	.693	*0.000
.3	تقوم لجنة المراجعة بفحص أنظمة الرقابة الداخلية في البنك والتحقق من كفايتها ومدى توافق الممارسات الفعلية مع تلك الأنظمة.	.302	*0.039
.4	تقوم لجنة المراجعة بمتابعة الأخطار المتعلقة بأداء البنك ومدى تعرض البيانات المالية للغش أو الأخطاء، ومعالجة حالات الغش المكتشفة.	.560	*0.000
.5	تشرف لجنة المراجعة على عملية إعداد التقارير والقوائم المالية.	.613	*0.000
.6	تقوم لجنة المراجعة بمتابعة و فحص مدى تطبيق مبادئ الحوكمة في البنك.	.534	*0.001
.7	تدعم لجنة المراجعة في البنك استقلال المدقق الداخلي.	.311	*0.034
.8	تقوم لجنة المراجعة بترشيح تعيين مدير التدقيق الداخلي.	.366	*0.017
.9	تقوم لجنة المراجعة بتحديد راتب ومكافآت مدير التدقيق الداخلي في البنك.	.405	*0.009
.10	من مهام اللجنة النظر في إنهاء عمل مدير التدقيق الداخلي سواء بسبب الاستقالة أو العجز أو الإعفاء.	.380	*0.012
.11	تشارك لجنة المراجعة في تعيين موظفي قسم التدقيق الداخلي .	.482	*0.002

م	الفقرة	معامل سبيرمان للارتباط	القيمة الاحتمالية (Sig.)
.12	تقوم لجنة المراجعة بفحص الكفاءة المهنية للمدققين الداخليين في البنك.	.641	*0.000
.13	تقوم لجنة المراجعة بمراجعة خطة التدقيق الداخلي ونطاق الفحص والتقارير الصادرة عنه.	.468	*0.002
.14	تعمل لجنة المراجعة كحلقة وصل بين المدققين الداخليين ومجلس إدارة البنك.	.361	*0.017
.15	تعمل لجنة المراجعة على التأكد من عدم وجود أية قيود على المدققين الداخليين عند تنفيذ مهامهم.	.470	*0.002
.16	تقوم لجنة المراجعة بفحص نتائج التدقيق الداخلي.	.600	*0.000
.17	ترسل تقارير التدقيق الداخلي مباشرة إلى لجنة المراجعة.	.414	*0.007
.18	تتابع لجنة المراجعة تنفيذ ملاحظات وتوصيات المدقق الداخلي.	.614	*0.000
.19	تقوم لجنة المراجعة بالتنسيق بين المدقق الداخلي في البنك ومدقق الحسابات الخارجي.	.682	*0.000
.20	تقوم لجنة المراجعة في البنك بدعم استقلال مدقق الحسابات الخارجي.	.806	*0.000
.21	تقوم لجنة المراجعة بفحص ومتابعة الأمور التي قد تؤثر على استقلالية المدقق الخارجي.	.735	*0.000
.22	توصي لجنة المراجعة بتعيين أو عزل مدقق الحسابات الخارجي .	.700	*0.000
.23	تشرف لجنة المراجعة في البنك على عمل مدقق الحسابات الخارجي.	.661	*0.000
.24	تدرس لجنة المراجعة في البنك خطة التدقيق والتقارير والملاحظات التي يقدما مدقق الحسابات الخارجي.	.767	*0.000
.25	تعمل لجنة المراجعة كحلقة وصل بين مدقق الحسابات الخارجي ومجلس الإدارة ، بما يمكنه من القيام بعمله بمنأى عن أية قيود أو تأثيرات من إدارة البنك.	.732	*0.000
.26	تتأكد لجنة المراجعة من أن إدارة البنك توفر كافة التسهيلات اللازمة لمدقق الحسابات الخارجي للقيام بعمله بفاعلية.	.796	*0.000
.27	تتأكد لجنة المراجعة من عدم إخفاء إدارة البنك لأية معلومات عن المدقق الخارجي تكون لازمة لأداء مهام التدقيق.	.700	*0.000
.28	تعمل لجنة المراجعة على حل الخلافات التي قد تنشأ بين	.615	*0.000

م	الفقرة	معامل سبيرمان للارتباط	القيمة الاحتمالية (Sig.)
	إدارة البنك ومدقق الحسابات الخارجي حول القضايا المحاسبية وقضايا التدقيق الخارجي.		
.29	تقوم لجنة المراجعة في البنك بمناقشة مدقق الحسابات الخارجي حول أي قضيا مهمة.	.653	*0.000
.30	تعقد لجنة المراجعة اجتماعات دورية مع مدقق الحسابات الخارجي بدون حضور إدارة البنك.	.684	*0.000
.31	تقوم لجنة المراجعة بمراجعة نتائج التدقيق.	.752	*0.000
.32	ترسل نسخة من تقارير المدقق الخارجي إلى لجنة المراجعة.	.639	*0.000
.33	تقوم لجنة المراجعة بمتابعة تنفيذ ملاحظات وتوصيات المدقق الخارجي.	.723	*0.000

* الارتباط دال إحصائياً عند مستوي دلالة 0.05= α.

وفيما يتعلق بالمحور الثالث يوضح الجدول (3.5) معامل الارتباط بين كل فقرة من فقراته والدرجة الكلية للمحور، والذي يبين أن معاملات الارتباط المبينة دالة عند مستوي معنوية 0.05 =α وبذلك يعتبر المحور صادق لما وضع لقياسه.

جدول (3.5)

معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات مجال المحور الثالث والدرجة الكلية للمحور

م	الفقرة	معامل سبيرمان للارتباط	القيمة الاحتمالية (Sig.)
.1	يوجد تحديد واضح للصلاحيات والسلطات الممنوحة للجنة المراجعة يساعدها في أداء دورها بفاعلية.	.839	*0.000
.2	تستطيع لجنة المراجعة الحصول على أية معلومة من الإدارات التنفيذية في البنك.	.774	*0.000
.3	تستطيع لجنة المراجعة الإطلاع على كافة التقارير والسجلات والمراسلات والبيانات الخاصة بالبنك.	.843	*0.000
.4	تستطيع لجنة المراجعة استدعاء أي موظف في البنك للاستفسار منه عن أية أمور تراها ضرورية.	.872	*0.000
.5	تستطيع لجنة المراجعة استدعاء أي عضو في مجلس الإدارة لحضور اجتماعاتها.	.709	*0.000

* الارتباط دال إحصائياً عند مستوي دلالة 0.05= α.

وفيما يتعلق بالمحور الرابع يوضح الجدول (3.6) معامل الارتباط بين كل فقرة من فقراته والدرجة الكلية للمحور، والذي يبين أن معاملات الارتباط المبينة دالة عند مستوي معنوية $\alpha = 0.05$ وبذلك يعتبر المحور صادق لما وضع لقياسه.

جدول (3.6)

معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات مجال المحور الرابع والدرجة الكلية للمحور

م	الفقرة	معامل سبيرمان للارتباط	القيمة الاحتمالية (Sig.)
.1	يوجد ميثاق مكتوب يحدد بوضوح مهام أعضاء لجنة المراجعة في البنك مما يساعدها في ممارسة دورها بفاعلية.	.791	*0.000
.2	يصادق مجلس إدارة البنك على ميثاق لجنة المراجعة.	.801	*0.000
.3	يتضمن الميثاق مهام لجنة المراجعة ومسئولياتها.	.888	*0.000
.4	يتضمن الميثاق متطلبات العضوية في لجنة المراجعة.	.750	*0.000
.5	توفر لجنة المراجعة الموارد اللازمة لأداء مهامها وتحمل مسئولياتها.	.867	*0.000
.6	تصدر لجنة المراجعة تقرير سنوي عن المهام التي أنجزتها خلال العام.	.816	*0.000
.7	يتم نشر تقرير لجنة المراجعة ضمن التقارير التي يصدرها مجلس إدارة البنك.	.757	*0.000

* الارتباط دال إحصائياً عند مستوي دلالة $\alpha = 0.05$.

ثانياً: الصدق البنائي Structure Validity

يعتبر الصدق البنائي أحد مقاييس صدق الأداة الذي يقيس مدى تحقق الأهداف التي تريد الأداة الوصول إليها، ويبين مدى ارتباط كل مجال من محاور الدراسة بالدرجة الكلية لفقرات الاستبانة.

ويبين الجدول (3.7) أن جميع معاملات الارتباط في جميع محاور الاستبانة دالة إحصائياً عند مستوي معنوية $\alpha = 0.05$ ، وبذلك تعتبر جميع محاور الاستبانة صادقه لما وضعت لقياسه.

جدول (3.7)

معامل الارتباط بين درجة كل محور من محاور الاستبانة والدرجة الكلية للاستبانه

م	المحور	معامل سبيرمان للارتباط	القيمة الاحتمالية (Sig.)
.1	خصائص أعضاء لجنة المراجعة	.773	*0.000
.2	مهام ومسئوليات لجنة المراجعة	.946	*0.000
.3	صلاحيات وسلطات لجنة المراجعة	.765	*0.000
.4	آلية عمل لجنة المراجعة	.824	*0.000

* الارتباط دال إحصائياً عند مستوي دلالة 0.05= α.

8.3 ثبات الاستبانة Reliability

يقصد بثبات الاستبانة أن تعطي هذه الاستبانة نفس النتيجة لو تم إعادة توزيع الاستبانة أكثر من مرة تحت نفس الظروف والشروط، أو بعبارة أخرى أن ثبات الاستبانة يعني الاستقرار في نتائج الاستبانة وعدم تغييرها بشكل كبير فيما لو تم إعادة توزيعها على أفراد العينة عدة مرات خلال فترات زمنية معينة.

وقد تم التحقق من ثبات استبانه الدراسة من خلال ما يلي:

أ. معامل ألفا كرونباخ Cronbach's Alpha Coefficient

تم استخدم طريقة ألفا كرونباخ لقياس ثبات الاستبانة، وكانت النتائج كما هي مبينة في الجدول (3.8).

جدول (3.8)

معامل ألفا كرونباخ لقياس ثبات الاستبانة

م	المحور	عدد الفقرات	معامل ألفا كرونباخ	الثبات*
.1	خصائص أعضاء لجنة المراجعة	14	0.825	0.908
.2	مهام ومسئوليات لجنة المراجعة	33	0.951	0.975
.3	صلاحيات وسلطات لجنة المراجعة	5	0.827	0.909
.4	آلية عمل لجنة المراجعة	7	0.904	0.951
جميع محاور الاستبانة		**59**	**0.970**	**0.985**

*الثبات = الجذر التربيعي الموجب لمعامل ألفا كرونباخ

ويتضح من النتائج الموضحة في الجدول (3.8) أن قيمة معامل ألفا كرونباخ كانت مرتفعة لكل محور حيت تتراوح بين (0.825، 0.951). كذلك كانت قيمة معامل ألفا لجميع فقرات الاستبانة (0.970). وكذلك قيمة الثبات كانت مرتفعة لكل محور حيث تتراوح بين (0.908، 0.975). كذلك كانت قيمة الثبات لجميع فقرات الاستبانة (0.985) وهذا يعنى أن معامل الثبات مرتفع.

ب. طريقة التجزئة النصفية Split Half Method

تم تجزئة فقرات الاختبار إلى جزأين (الأسئلة ذات الأرقام الفردية، والأسئلة ذات الأرقام الزوجية) ثم تم حساب معامل الارتباط بين درجات الأسئلة الفردية ودرجات الأسئلة الزوجية وبعد ذلك تم تصحيح معامل الارتباط بمعادلة سبيرمان - براون Spearman-Brown:

معامل الارتباط المعدل = $\frac{2r}{1+r}$ حيث r معامل الارتباط بين درجات الأسئلة الفردية ودرجات الأسئلة الزوجية. وتم الحصول على النتائج الموضحة في الجدول (3.9)

جدول (3.9)

طريقة التجزئة النصفية لقياس ثبات الاستبانة

م	المحور	عدد الفقرات	معامل الارتباط	معامل الارتباط المعدل
.1	خصائص أعضاء لجنة المراجعة	14	0.831	0.908
.2	مهام ومسئوليات لجنة المراجعة	33	0.944	0.971
.3	صلاحيات وسلطات لجنة المراجعة	5	0.803	0.894
.4	آلية عمل لجنة المراجعة	7	0.888	0.942
جميع ففرات الاستبانة معاً		**59**	**0.962**	**0.981**

واضح من النتائج الموضحة في الجدول (3.9) أن قيمة معامل الارتباط المعدل (سبيرمان-براون (Spearman-Brown) مرتفع ودال إحصائيًا.

وبذلك تكون الاستبانة في صورتها النهائية كما هي في الملحق رقم (3) قابلة للتوزيع، حيث تم التأكد من صدق وثبات استبانه الدراسة مما يجعلها على صالحة لتحليل النتائج والإجابة على أسئلة الدراسة واختبار فرضياتها.

الفصل الرابع
تحليل البيانات واختبار فرضيات الدراسة

المبحث الأول

- **تمهيد**
- **الوصف الإحصائي لمجتمع الدراسة**
- **اختبار فرضيات الدراسة.**

المبحث الثاني

- **النتائج والتوصيات.**
- **الدراسات المقترحة.**

المبحث الأول

الوصف الإحصائي لمجتمع الدراسة

1.1.4 تمهيد

يتضمن هذا المبحث عرضاً لتحليل البيانات واختبار فرضيات الدراسة، وذلك من خلال الإجابة عن أسئلة الدراسة واستعراض أبرز نتائج الاستبانة والتي تم التوصل إليها من خلال تحليل فقراتها، والوقوف على متغيراتها التي اشتملت على (اسم المؤسسة، الجنس، العمر، الوظيفة الحالية، المؤهل العلمي، التخصص العلمي، الخبرة العملية).

وقد تم إجراء المعالجات الإحصائية للبيانات المتجمعة من استبانه الدراسة، كما تم استخدام برنامج الرزم الإحصائية للدراسات الاجتماعية (SPSS) للحصول على نتائج الدراسة التي سيتم عرضها وتحليلها في هذا الفصل.

2.1.4 الوصف الإحصائي لمجتمع الدراسة وفق الخصائص والسمات الشخصية

فيما يلي عرض لمجتمع الدراسة وفق الخصائص والسمات الشخصية:

1. توزيع مجتمع الدراسة حسب المؤسسة

يتضح من جدول (4.1) أن نسبة مجتمع الدراسة من البنوك العاملة في فلسطين تتراوح بين 1% و5.9% باستثناء بنك فلسطين 11.8%، وأن نسبة شركات التدقيق تتراوح بين 5.9% و9.8%، وأن نسبة سلطة النقد 19.6%.

وبالنظر إلى النسب المئوية لتوزيع أفراد مجتمع الدراسة في البنوك العاملة في فلسطين نجدها متفاوتة إلى حد ما باستثناء بنك فلسطين نسبته أكبر، وذلك بسبب زيادة عدد فروعه وبالتالي زيادة عدد المدققين الداخليين لديه مقارنة بعدد المدققين الداخليين في باقي البنوك، أما بخصوص اختلاف نسبة توزيع أفراد مجتمع الدراسة الخاصة بشركات التدقيق بفروق بسيطة وذلك نظراً لاختلاف حجم ونشاط كل شركة ومن ثم اختلاف عدد المدققين الخارجيين لديها.

جدول (4.1)

توزيع مجتمع الدراسة حسب المؤسسة

م.	اسم المؤسسة	العدد	النسبة المئوية %
.1	بنك فلسطين م.ع.م	12	11.8
.2	البنك الإسلامي الفلسطيني	6	5.9
.3	البنك الإسلامي العربي	3	2.9
.4	بنك الاستثمار الفلسطيني	4	3.9
.5	بنك الإسكان للتجارة والتمويل	4	3.9
.6	البنك العربي	3	2.9
.7	بنك الأردن	3	2.9
.8	بنك القاهرة عمان	3	2.9
.9	بنك القدس	3	2.9
.10	البنك التجاري الفلسطيني	5	4.9
.11	البنك العقاري المصري	3	2.9
.12	بنك الرفاه	2	2.0
.13	البنك الأهلي الأردني	2	2.0
.14	بنك الاتحاد	1	1.0
.15	البنك الأردني الكويتي	1	1.0
.16	البنك التجاري الأردني	1	1.0
.17	HSBC BANK	1	1.0
.18	سابا وشركاهم(DELOITTE)	10	9.8
.19	شركة طلال أبو غزالة وشركاه	6	5.9
.20	ERNST & YOUNG	9	8.8
.21	سلطة النقد الفلسطينية	20	19.6
المجموع		**102**	**100**

2. توزيع مجتمع الدراسة حسب الجنس

يتبين من جدول (4.2) أن ما نسبته 88.2% من مجتمع الدراسة من الذكور، بينما الباقي 11.8% من الإناث، ويرجع ذلك إلى طبيعة التدقيق سواء كانت الداخلي أو الخارجي التي تحتاج إلى جهد أكبر وقدرة على العمل الميداني وتنقل أكثر بين الفروع المختلفة للبنك، وهذا

أيضاً يعكس طبيعة المجتمع الفلسطيني وتوجهات العمالة بالنسبة للذكور أكثر من الإناث، حيث بلغت نسبة مشاركة النساء في سوق العمل 14.1%، حسب إحصائيات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني لعام2010.

جدول (4.2)

توزيع مجتمع الدراسة حسب الجنس

الجنس	العدد	النسبة المئوية %
ذكر	90	88.2
أنثى	12	11.8
المجموع	102	100.0

3. توزيع مجتمع الدراسة حسب العمر

يتبين من جدول (4.3) أن ما نسبته 23.5% من مجتمع الدراسة أعمارهم أقل من 30 سنة، 39.2% أعمارهم تتراوح بين 30 إلى أقل من 40 سنة، 25.5% أعمارهم تتراوح بين 40 إلى أقل من 50 سنة، وأن ما نسبته 11.8% أعمارهم 50 سنة فأكثر.

ويلاحظ أن النسبة الأعلى من مجتمع الدراسة تراوحت أعمارهم بين 30 إلى أقل من40 سنة، وذلك لأن في هذه الفترة من العمر يكون الموظف قد جمع بين الخبرات العملية والعلمية المتنوعة، ومن ثم يكون الاعتماد عليه بشكل كبير من قبل المؤسسة وخاصة في مجالات التدقيق المتنوعة. كما أن هذا الاختلاف في الفئات العمرية يدلل على استطلاع جميع آراء مجتمع الدراسة بمختلف فئاته العمرية.

جدول (4.3)

توزيع مجتمع الدراسة حسب العمر

العمر	العدد	النسبة المئوية %
أقل من 30 سنة	24	23.5
من 30 _ أقل من 40 سنة	40	39.2
من 40 _ أقل من 50 سنة	26	25.5
50 سنة فأكثر	12	11.8
المجموع	**102**	**100.0**

4. توزيع مجتمع الدراسة حسب الوظيفة الحالية

تبين النتائج الموضحة في جدول (4.4) أن 55.9% من مجتمع الدراسة وظيفتهم الحالية مدقق حسابات داخلي، 24.5% وظيفتهم الحالية مدقق حسابات خارجي، وأن ما نسبته 19.6% وظيفتهم الحالية مفتش لدى سلطة النقد، وهذه النتيجة منطقية لأن عدد المدققين الداخليين في البنوك أكبر من عدد مدققي الحسابات الخارجيين ومن عدد مفتشي سلطة النقد في دائرة الرقابة والتفتيش على تلك البنوك، وبالتالي هناك متابعة ورقابة داخلية وخارجية على الأداء المصرفي.

جدول (4.4)

توزيع مجتمع الدراسة حسب الوظيفة الحالية

الوظيفة الحالية	العدد	النسبة المئوية %
مدقق حسابات داخلي	57	55.9
مدقق حسابات خارجي	25	24.5
مفتش سلطة النقد	20	19.6
المجموع	**102**	**100.0**

5. توزيع مجتمع الدراسة حسب المؤهل العلمي

يتضح من جدول (4.5) أن ما نسبته 3.9% هم من حملة درجة دون البكالوريوس، و64.7% هم من حملة درجة البكالوريوس، و3.9% هم من حملة درجة دبلوم عالي، وأن 27.5% هم من حملة درجة الدراسات العليا. ويلاحظ أن ما يزيد عن 96% من أفراد مجتمع الدراسة يحملون شهادات علمية عالية، مما يعني قدرتهم على فهم فقرات الاستبانة والإجابة عليها بفاعلية.

ومن ناحية أخرى يلاحظ أن نسبة حملة درجة البكالوريوس هي الأكبر، ويعزى ذلك إلى طبيعة العمل في البنوك وشركات التدقيق وسلطة النقد التي لا تحتاج إلى مؤهلات أكاديمية عليا، ومع ذلك نجد أن نسبة 27.5% من مجتمع الدراسة من حملة الدراسات العليا وهذا يعد مؤشراً على توافر الكفاءات العلمية في مجالات التدقيق المختلفة، والحرص على تطوير الذات.

جدول (4.5)

توزيع مجتمع الدراسة حسب المؤهل العلمي

المؤهل العلمي	العدد	النسبة المئوية %
دون البكالوريوس	4	3.9
بكالوريوس	66	64.7
دبلوم عالي	4	3.9
دراسات عليا	28	27.5
المجموع	**102**	**100.0**

6. توزيع مجتمع الدراسة حسب التخصص

يتضح من جدول (4.6) أن ما نسبته 60.8% هم من تخصص المحاسبة، و18.6% من تخصص إدارة أعمال، و13.7% من تخصص علوم مالية ومصرفية، وأن ما نسبته 6.9% من تخصصات أخرى " الاقتصاد والإحصاء "، و يدلل ذلك على أن نسبة ذوي الاختصاصات المحاسبية والمصرفية في مجتمع الدراسة بلغت 74.5% ويعزى ذلك لطبيعة وظيفة التدقيق التي أساسها التخصص المحاسبي، وأيضاً لطبيعة العمل في القطاع المصرفي وحاجته لمثل هذه التخصصات.

جدول (4.6)

توزيع مجتمع الدراسة حسب التخصص

التخصص	العدد	النسبة المئوية %
محاسبة	62	60.8
إدارة أعمال	19	18.6
علوم مالية ومصرفية	14	13.7
أخرى	7	6.9
المجموع	**102**	**100.0**

7. توزيع مجتمع الدراسة حسب الخبرة العملية

يتبين من جدول (4.7) أن ما نسبته 12.7% من مجتمع الدراسة عدد سنوات الخبرة العملية لهم أقل من 5 سنوات، 29.4% تتراوح ما بين 5 إلى أقل من 10 سنوات، 32.4% تتراوح ما بين 10 إلى أقل من 15 سنة، 18.6% تتراوح ما بين 15 إلى أقل من 20 سنة، وأن ما نسبته 6.9% عدد سنوات الخبرة لهم 20 سنة فأكثر.

وبالنظر إلى تلك النتائج نجد أن 87.3% من أفراد مجتمع الدراسة هم ممن تزيد خبرتهم العملية عن 5 سنوات، و57.8% من أفراد مجتمع الدراسة هم ممن تزيد خبرتهم العملية عن 10 سنوات، وهذا يدلل على ارتفاع مستوى الخبرة لدى المدققين مما يساعد على أن تتميز الإجابات بالدقة النسبية وهذا بدوره يؤدي إلى صحة وسلامة النتائج المراد التوصل إليها.

جدول (4.7)

توزيع مجتمع الدراسة حسب الخبرة العملية

الخبرة العملية	العدد	النسبة المئوية %
أقل من 5 سنوات	13	12.7
5 _ أقل من 10 سنوات	30	29.4
10 _ أقل من 15 سنة	33	32.4
15 _ أقل من 20 سنة	19	18.6
20 سنة فأكثر	7	6.9
المجموع	**102**	**100.0**

3.1.4 اختبار فرضيات الدراسة

اختبار الفرضيات حول متوسط (وسيط) درجة الإجابة يساوي درجة الموافقة المتوسطة.

تم استخدام الاختبارات غير المعلمية (اختبار الإشارة) لتحليل فقرات الاستبانة واختبار الفرضيات وذلك حسب نتائج اختبار التوزيع الطبيعي الموضحة في الجدول (3.2).

الفرضية الصفرية: اختبار أن متوسط درجة الإجابة يساوي 3.

الفرضية البديلة: متوسط درجة الإجابة لا يساوي 3.

إذا كانت Sig > 0.05 (Sig أكبر من 0.05) فإنه لا يمكن رفض الفرضية الصفرية ويكون في هذه الحالة متوسط آراء أفراد العينة حول الظاهرة موضع الدراسة لا يختلف جوهرياً عن درجة الحياد وهى 3، أما إذا كانت Sig < 0.05 (Sig أقل من 0.05) فيتم رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة القائلة بأن متوسط آراء أفراد العينة يختلف جوهرياً عن درجة الحياد، وفي هذه الحالة يمكن تحديد ما إذا كان متوسط الإجابة يزيد أو ينقص بصورة جوهرية عن درجة الحياد وذلك من خلال قيمة الاختبار فإذا كانت الإشارة موجبة فمعناه أن المتوسط الحسابي للإجابة يزيد عن درجة الحياد والعكس صحيح.

الفرضية الأولى

تتوفر في أعضاء لجان المراجعة الخصائص اللازمة لممارسة دورها بفاعلية في دعم التدقيق الداخلي والخارجي.

تم استخدام اختبار الإشارة لمعرفة ما إذا كانت متوسط درجة الاستجابة قد وصلت إلى درجة الحياد وهي 3 أم لا، النتائج موضحة في الجدول (4.8).

جدول (4.8)

المتوسط الحسابي وقيمة الاحتمال (.Sig) لكل فقرة من فقرات المحور الأول "خصائص أعضاء لجنة المراجعة"

م.	الفقرة	المتوسط الحسابي	المتوسط الحسابي النسبي	قيمة الاختبار	القيمة الاحتمالية (.Sig)	الرتبة
.1	تتمتع لجنة المراجعة بالاستقلالية عن إدارة البنك مما يمكنها من ممارسة دورها بفاعلية.	4.20	83.96	8.38	*0.000	8
.2	يتم اختيار أعضاء لجنة المراجعة من أعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذيين.	4.27	85.31	8.48	*0.000	3
.3	عند انتخاب أعضاء لجنة المراجعة يتم مراعاة عدم وجود علاقات مع البنك، سواء كانت قرابة أو مالية أو شخصية.	3.95	79.02	7.44	*0.000	13
.4	يحمل بعض أعضاء لجنة المراجعة مؤهلا في المحاسبة أو في المالية مما يؤهلها لممارسة دورها بفاعلية.	4.25	85.05	8.47	*0.000	4
.5	تضم لجنة المراجعة أعضاء من ذوي الخبرات المحاسبية	4.23	84.55	8.73	*0.000	5

م.	الفقرة	المتوسط الحسابي	المتوسط الحسابي النسبي	قيمة الاختبار	القيمة الاحتمالية (Sig.)	الرتبة
	والمالية مما يؤهلها لممارسة دورها بفاعلية.					
.6	يستطيع أعضاء لجنة المراجعة التعامل مع مختلف النشاطات المصرفية للبنك وطبيعة عملياته المختلفة.	4.20	83.92	8.68	*0.000	9
.7	يستطيع أعضاء لجنة المراجعة فهم القوائم المالية(قائمة الدخل،قائمة المركز المالي،قائمة التدفق النقدي).	4.22	84.36	9.07	*0.000	6
.8	تتكون لجنة المراجعة على الأقل من ثلاثة أعضاء.	4.29	85.86	9.17	*0.000	1
.9	عدد أعضاء لجنة المراجعة الحاليين في البنك كاف لممارسة دورها بفاعلية.	4.06	81.18	8.09	*0.000	12
.10	تعقد لجنة المراجعة الاجتماعات المقرر انعقادها بموجب الأنظمة والتعليمات من أجل القيام بواجباتها المحددة.	4.28	85.60	9.03	*0.000	2
.11	تجتمع لجنة المراجعة بصفة دورية.	4.08	81.58	7.97	*0.000	11
.12	يستدعى المدقق الخارجي للبنك لحضور اجتماعات لجنة المراجعة ومناقشته ببعض القضايا المهمة.	3.95	79.00	7.94	*0.000	14
.13	يستدعى المدقق الداخلي للبنك لحضور اجتماعات لجنة المراجعة ومناقشته ببعض القضايا المهمة.	4.22	84.36	8.53	*0.000	7
.14	يتم بشكل دوري مناقشة القضايا الجوهرية المهمة والمتعلقة بتطوير مهام و مسئوليات لجنة المراجعة.	4.16	83.14	8.41	*0.000	10
	جميع فقرات المحور معاً	**4.16**	**83.15**	**9.75**	***0.000**	

* المتوسط الحسابي دال إحصائياً عند مستوي دلالة $\alpha = 0.05$.

من الجدول (4.8) يمكن استخلاص ما يلي:

- في الفقرة الثامنة المتوسط الحسابي يساوي 4.29 (الدرجة الكلية من 5) أي أن المتوسط الحسابي النسبي 85.86%، و قيمة اختبار الإشارة 9.17 وأن القيمة الاحتمالية (Sig.) تساوي 0.000 لذلك تعتبر هذه الفقرة دالة إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$، ما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذه الفقرة قد زاد عن درجة الحياد وهي 3 مما يؤكد أن هناك موافقة على هذه الفقرة، وهذا يدل على أن البنوك تراعي لدى تكوينها لجان مراجعة أن لا يقل عدد أعضائها عن ثلاثة أشخاص.
- في الفقرة الثالثة المتوسط الحسابي يساوي 3.95 (الدرجة الكلية من 5) أي أن المتوسط الحسابي النسبي 79.02%، و قيمة اختبار الإشارة 7.44 وأن القيمة الاحتمالية (Sig.)

تساوي 0.000 لذلك تعتبر هذه الفقرة دالة إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$ ، مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذه الفقرة قد زاد عن درجة الحياد وهي 3 وهذا يعني أن هناك موافقة على هذه الفقرة لكن بدرجة أقل، مما يدلل على عدم وجود معايير واضحة بخصوص الاستقلالية.

- في الفقرة الثانية عشر المتوسط الحسابي يساوي 3.95 (الدرجة الكلية من 5) أي أن المتوسط الحسابي النسبي 79.00%، و قيمة اختبار الإشارة 7.94 وأن القيمة الاحتمالية (Sig.) تساوي 0.000 لذلك تعتبر هذه الفقرة دالة إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$ ، مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذه الفقرة قد زاد عن درجة الحياد وهي 3 وهذا يعني أن هناك موافقة على هذه الفقرة ولكن بدرجة أقل، وهذا يشير إلى أن البنوك تقوم بمناقشة المدقق الخارجي ودعوته لحضور اجتماعات لجنة المراجعة لمناقشته في القضايا المهمة .
- وبشكل عام يمكن القول بأن المتوسط الحسابي يساوي 4.16، وأن المتوسط الحسابي النسبي لجميع فقرات المحور يساوي 83.15% ، قيمة اختبار الإشارة 9.75 وأن القيمة الاحتمالية (Sig.) تساوي 0.000 لذلك يعتبر محور "خصائص أعضاء لجنة المراجعة" دالة إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$ ، مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذا المحور يختلف جوهرياً عن درجة الحياد وهي 3 وهذا يعني أن هناك موافقة من قبل أفراد مجتمع الدراسة على فقرات هذا المحور.

نتيجة اختبار الفرضية الأولى

بناءً على ما سبق يتم قبول الفرضية القائلة: بأنه تتوفر في أعضاء لجنة المراجعة الخصائص اللازمة لممارسة دورها بفاعلية في دعم التدقيق الداخلي والخارجي في البنوك العاملة في فلسطين.

ويعزى ذلك إلى أن تمتع أعضاء لجنة المراجعة بالاستقلالية التامة عن الإدارة التنفيذية للبنك، ووجود العدد الكاف من الأعضاء المؤهلين علمياً وعملياً في مجال المحاسبة والأمور المالية بحيث يكون لديهم المقدرة على فهم القوائم المالية والتعامل مع الأنشطة المختلفة للبنك، وكذلك

عقد الاجتماعات اللازمة التي تمكنهم من القيام بالمهام المنوطة بهم، كل ذلك يؤدي إلى تعزيز فاعلية دور لجنة المراجعة في دعم التدقيق الداخلي والخارجي. ومن جهة أخرى نظراً لطبيعة الدور الرقابي والإشرافي المهم الذي تلعبه لجنة المراجعة في البنك كونها جهة عليا منبثقة عن مجلس الإدارة، فهذا الدور تتحقق فاعليته من خلال توفر مجموعة من الخصائص في أعضاء لجنة المراجعة ومن ثم تحقيق المنفعة المرجوة من وجود تلك اللجنة في البنك.

وتتفق هذه النتائج إلى حد ما مع دراسة (الفرح، 2001) حيث بينت أنه من العوامل التي تعزز فاعلية لجنان المراجعة هو أن يمتع أعضائها بالاستقلالية والتأهيل والخبرة في مجال المحاسبة وكذلك عقد الاجتماعات بصفة دورية.

كما اتفقت مع دراسة (Collier ,1993) أن تشكيل لجان التدقيق يقوي دور المديرين غير التنفيذيين وتزيد من فعاليتهم وتدعم استقلالية المدقق الخارجي، وتسهل الاتصال بين مجلس الإدارة وكل من المدققين الداخليين والخارجيين، وأن فعالية اللجنة تعتمد على فعالية وخصائص الأعضاء وأن الفعالية تتغير بتغير الأعضاء.

الفرضية الثانية

تلتزم لجان المراجعة بتطبيق المهام والمسئوليات المحددة لها لممارسة دورها بفاعلية في دعم التدقيق الداخلي والخارجي .

تم استخدام اختبار الإشارة لمعرفة ما إذا كانت متوسط درجة الاستجابة قد وصلت إلى درجة الحياد وهي 3 أم لا. النتائج موضحة في الجدول (4.9).

جدول (4.9)

المتوسط الحسابي وقيمة الاحتمال (.Sig) لكل فقرة من فقرات المحور الثاني "مهام ومسئوليات لجنة المراجعة"

م.	الفقرة	المتوسط الحسابي	المتوسط الحسابي النسبي	قيمة الاختبار	القيمة الاحتمالية (.Sig)	الرتبة
.1	تقوم لجنة المراجعة بمراجعة القوائم المالية قبل اعتمادها ونشرها.	4.22	84.31	8.77	*0.000	9
.2	تعمل لجنة المراجعة على مراجعة السياسات المحاسبية المتبعة في البنك بشكل دوري ومدى	4.08	81.58	8.39	*0.000	20

م.	الفقرة	المتوسط الحسابي	المتوسط الحسابي النسبي	قيمة الاختبار	القيمة الاحتمالية (Sig.)	الرتبة
	ملاءمتها للأداء وأثرها على المركز المالي ونتيجة الأعمال.					
.3	تقوم لجنة المراجعة بفحص أنظمة الرقابة الداخلية في البنك والتحقق من كفايتها ومدى توافق الممارسات الفعلية مع تلك الأنظمة.	4.10	81.96	7.97	*0.000	17
.4	تقوم لجنة المراجعة بمتابعة الأخطار المتعلقة بأداء البنك ومدى تعرض البيانات المالية للغش أو الأخطاء،ومعالجة حالات الغش المكتشفة.	4.24	84.71	9.03	*0.000	8
.5	تشرف لجنة المراجعة على عملية إعداد التقارير والقوائم المالية.	3.76	75.29	6.00	*0.000	29
.6	تقوم لجنة المراجعة بمتابعة و فحص مدى تطبيق مبادئ الحوكمة في البنك.	3.89	77.82	6.65	*0.000	26
.7	تدعم لجنة المراجعة في البنك استقلال المدقق الداخلي.	4.36	87.25	9.05	*0.000	2
.8	تقوم لجنة المراجعة بترشيح تعيين مدير التدقيق الداخلي.	4.04	80.80	7.57	*0.000	22
.9	تقوم لجنة المراجعة بتحديد راتب ومكافآت مدير التدقيق الداخلي في البنك.	3.72	74.46	5.70	*0.000	31
.10	من مهام اللجنة النظر في إنهاء عمل مدير التدقيق الداخلي سواء بسبب الاستقالة أو العجز أو الإعفاء.	3.80	76.04	6.23	*0.000	27
.11	تشارك لجنة المراجعة في تعيين موظفي قسم التدقيق الداخلي .	3.75	75.10	6.75	*0.000	30
.12	تقوم لجنة المراجعة بفحص الكفاءة المهنية للمدققين الداخليين في البنك.	3.90	78.02	7.72	*0.000	25
.13	تقوم لجنة المراجعة بمراجعة خطة التدقيق الداخلي ونطاق الفحص والتقارير الصادرة عنه.	4.29	85.88	9.14	*0.000	4
.14	تعمل لجنة المراجعة كحلقة وصل بين المدققين الداخليين ومجلس إدارة البنك.	4.30	86.08	9.05	*0.000	3
.15	تعمل لجنة المراجعة على التأكد من عدم وجود أية قيود على المدققين الداخليين عند تنفيذ مهامهم.	4.26	85.29	8.82	*0.000	6
.16	تقوم لجنة المراجعة بفحص نتائج التدقيق الداخلي.	4.37	87.33	9.54	*0.000	1
.17	ترسل تقارير التدقيق الداخلي مباشرة إلى لجنة المراجعة.	4.18	83.56	8.27	*0.000	12
.18	تتابع لجنة المراجعة تنفيذ ملاحظات وتوصيات	4.19	83.76	8.77	*0.000	10

م.	الفقرة	المتوسط الحسابي	المتوسط الحسابي النسبي	قيمة الاختبار	القيمة الاحتمالية (Sig.)	الرتبة
	المدقق الداخلي.					
.19	تقوم لجنة المراجعة بالتنسيق بين المدقق الداخلي في البنك ومدقق الحسابات الخارجي.	3.96	79.21	7.44	*0.000	24
.20	تقوم لجنة المراجعة في البنك بدعم استقلال مدقق الحسابات الخارجي.	4.09	81.80	8.18	*0.000	18
.21	تقوم لجنة المراجعة بفحص ومتابعة الأمور التي قد تؤثر على استقلالية المدقق الخارجي.	4.08	81.58	8.12	*0.000	19
.22	توصي لجنة المراجعة بتعيين أو عزل مدقق الحسابات الخارجي .	3.78	75.60	5.85	*0.000	28
.23	تشرف لجنة المراجعة في البنك على عمل مدقق الحسابات الخارجي.	3.63	72.67	5.48	*0.000	33
.24	تدرس لجنة المراجعة في البنك خطة التدقيق والتقارير والملاحظات التي يقدما مدقق الحسابات الخارجي.	4.16	83.20	8.81	*0.000	14
.25	تعمل لجنة المراجعة كحلقة وصل بين مدقق الحسابات الخارجي ومجلس الإدارة، بما يمكنه من القيام بعمله بمنأى عن أية قيود أو تأثيرات من إدارة البنك.	4.07	81.39	7.97	*0.000	21
.26	تتأكد لجنة المراجعة من أن إدارة البنك توفر كافة التسهيلات اللازمة لمدقق الحسابات الخارجي للقيام بعمله بفاعلية.	4.10	81.98	8.03	*0.000	16
.27	تتأكد لجنة المراجعة من عدم إخفاء إدارة البنك لأية معلومات عن المدقق الخارجي تكون لازمة لأداء مهام التدقيق.	4.18	83.56	8.30	*0.000	11
.28	تعمل لجنة المراجعة على حل الخلافات التي قد تنشأ بين إدارة البنك ومدقق الحسابات الخارجي حول القضايا المحاسبية وقضايا التدقيق الخارجي.	3.97	79.41	7.96	*0.000	23
.29	تقوم لجنة المراجعة في البنك بمناقشة مدقق الحسابات الخارجي حول أي قضيا مهمة.	4.10	82.00	8.30	*0.000	15
.30	تعقد لجنة المراجعة اجتماعات دورية مع مدقق الحسابات الخارجي بدون حضور إدارة البنك.	3.65	73.07	5.54	*0.000	32
.31	تقوم لجنة المراجعة بمراجعة نتائج التدقيق.	4.26	85.15	9.08	*0.000	7
.32	ترسل نسخة من تقارير المدقق الخارجي إلى لجنة	4.27	85.35	9.25	*0.000	5

م.	الفقرة	المتوسط الحسابي	المتوسط الحسابي النسبي	قيمة الاختبار	القيمة الاحتمالية (Sig.)	الرتبة
	المراجعة.					
33.	تقوم لجنة المراجعة بمتابعة تنفيذ ملاحظات وتوصيات المدقق الخارجي.	4.17	83.40	8.73	*0.000	13
جميع فقرات المحور معاً		**4.06**	**81.17**	**9.41**	***0.000**	

* المتوسط الحسابي دال إحصائياً عند مستوي دلالة $\alpha = 0.05$.

من الجدول (4.9) يمكن استخلاص ما يلي:

- المتوسط الحسابي للفقرة السادسة عشر "تقوم لجنة المراجعة بفحص نتائج التدقيق الداخلي" يساوي 4.37 (الدرجة الكلية من 5) أي أن المتوسط الحسابي النسبي 87.33% ، قيمة اختبار الإشارة 9.54 وأن القيمة الاحتمالية (.Sig) تساوي 0.000 لذلك تعتبر هذه الفقرة دالة إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$ ، مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذه الفقرة قد زاد عن درجة الحياد وهي 3 وهذا يعني أن هناك موافقة على هذه الفقرة.
- المتوسط الحسابي للفقرة الثالثة والعشرين "تشرف لجنة المراجعة في البنك على عمل مدقق الحسابات الخارجي" يساوي 3.63 (الدرجة الكلية من 5) أي أن المتوسط الحسابي النسبي 72.67%، قيمة اختبار الإشارة 5.48 وأن القيمة الاحتمالية (.Sig) تساوي 0.000 لذلك تعتبر هذه الفقرة دالة إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$ ، مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذه الفقرة قد زاد عن درجة الحياد وهي 3 وهذا يعني أن هناك موافقة على هذه الفقرة ولكن بدرجة أقل.
- المتوسط الحسابي للفقرة الثلاثون "تعقد لجنة المراجعة اجتماعات دورية مع مدقق الحسابات الخارجي بدون حضور إدارة البنك" يساوي 3.65 (الدرجة الكلية من 5) أي أن المتوسط الحسابي النسبي 73.07%، قيمة اختبار الإشارة 5.54 وأن القيمة الاحتمالية (.Sig) تساوي 0.000 لذلك تعتبر هذه الفقرة دالة إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$ ، مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذه الفقرة قد زاد عن درجة الحياد وهي 3 وهذا يعني أن هناك موافقة على هذه الفقرة ولكن بدرجة أقل.

- وبشكل عام يمكن القول بأن المتوسط الحسابي يساوي 4.06، وأن المتوسط الحسابي النسبي لجميع فقرات المحور يساوي 81.17% ، قيمة اختبار الإشارة 9.41 وأن القيمة الاحتمالية (.Sig) تساوي 0.000 لذلك يعتبر محور "مهام ومسئوليات لجنة المراجعة" دالة إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$، مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذا المحور يختلف جوهرياً عن درجة الحياد وهي 3 وهذا يعني أن هناك موافقة على فقرات هذا المحور.

نتيجة اختبار الفرضية الثانية

بناءً على ما سبق يتم قبول الفرضية القائلة بأنه تلتزم لجان المراجعة بتطبيق المهام والمسئوليات المحددة لها لممارسة دورها بفاعلية في دعم التدقيق الداخلي والخارجي.

ويعزى ذلك إلى أن جميع المدققين الداخليين في البنوك العاملة في فلسطين والمدققين الخارجيين في شركات التدقيق ومفتشي سلطة النقد الذين يتعاملون مع لجان المراجعة يرون بشكل متساوي تقريباً أن لجان المراجعة تقوم بتنفيذ المهام المطلوبة أو المتوقعة منها وفقاً لتعليمات سلطة النقد الفلسطينية، فيما يخص التدقيق الداخلي وذلك لتحسين أساليب الرقابة الداخلية ورفع كفاءة المدقق الداخلي ودعم استقلاليته، إيماناً منها بأن ضعف التدقيق والرقابة الداخلية يؤدي إلى عدم الموثوقية في الحسابات.

كذلك يرون أن لجان المراجعة في البنوك تقوم بدعم استقلالية مدققين الحسابات الخارجيين والإشراف على عملهم والتوصية بتعيينهم وكذلك التنسيق بينهم وبين الإدارة والمدققين الداخليين، وتسهيل مهامهم أثناء عمليات التدقيق.

وهذه النتائج تدلل على التزام لجان المراجعة في البنوك بالمهام التي حددتها سلطة النقد الفلسطينية في تعليماته رقم 2009/03(موقع سلطة النقد الفلسطينيةwww.pma.ps).

كما أن هذه النتائج تتفق إلى حد ما مع بعض النتائج التي توصلت إليها بعض الدراسات كدراسة (جمعة، 1998) ، بأن لجان المراجعة تقوم بالإشراف على عمل المدقق الداخلي والمحافظة على استقلالية المدقق الخارجي.

وكذلك دراسة (أبو ميالة، 2007) بأن قيام لجنة المراجعة بترشيح تعيين مدير التدقيق الداخلي، والإشراف على عملية التدقيق الداخلي، والتوصية بتعيين المدقق الخارجي، والإشراف على عمله، والتأكد من عدم وجود ما يؤثر على استقلاليته، كل هذه المتطلبات تساهم في تحسين فاعلية لجان المراجعة.

وكذلك دراسة (تامر، 2010) أن وجود لجنة للمراجعة في البنك يؤدي إلى زيادة الموضوعية والثقة في التقارير المحاسبية وجميع ما يصدر عن البنك من معلومات مالية، كما أن لجنة المراجعة تقوم بالتنسيق بين عمل المدققين الداخليين والمدققين الخارجيين مما يؤدي إلى تحسين الاتصال بين الفريقين.

الفرضية الثالثة

تتمتع لجان المراجعة بالصلاحيات اللازمة لممارسة دورها بفاعلية في دعم التدقيق الداخلي والخارجي.

تم استخدام اختبار الإشارة لمعرفة ما إذا كانت متوسط درجة الاستجابة قد وصلت إلى درجة الحياد وهي 3 أم لا. النتائج موضحة في الجدول (4.10).

جدول (4.10)

المتوسط الحسابي وقيمة الاحتمال (.Sig) لكل فقرة من فقرات المحور الثالث "صلاحيات وسلطات لجنة المراجعة"

م.	الفقرة	المتوسط الحسابي	المتوسط الحسابي النسبي	قيمة الاختبار	القيمة الاحتمالية (.Sig)	الرتبة
.1	يوجد تحديد واضح للصلاحيات والسلطات الممنوحة للجنة المراجعة يساعدها في أداء دورها بفاعلية.	4.33	86.67	8.70	*0.000	3
.2	تستطيع لجنة المراجعة الحصول على أية معلومة من الإدارات التنفيذية في البنك.	4.41	88.24	9.08	*0.000	1
.3	تستطيع لجنة المراجعة الإطلاع على كافة التقارير والسجلات والمراسلات والبيانات الخاصة بالبنك.	4.41	88.24	9.39	*0.000	1
.4	تستطيع لجنة المراجعة استدعاء أي موظف في البنك	4.25	84.95	8.44	*0.000	4

	للاستفسار منه عن أية أمور تراها ضرورية.					
.5	تستطيع لجنة المراجعة استدعاء أي عضو في مجلس الإدارة لحضور اجتماعاتها.	4.10	81.96	8.62	*0.000	5
	جميع فقرات المحور معاً	**4.30**	**86.04**	**9.50**	***0.000**	

* المتوسط الحسابي دال إحصائياً عند مستوي دلالة $\alpha = 0.05$.

من الجدول (4.10) يمكن استخلاص ما يلي:

- المتوسط الحسابي للفقرة الثانية "تستطيع لجنة المراجعة الحصول على أية معلومة من الإدارات التنفيذية في البنك" يساوي 4.41 (الدرجة الكلية من 5) أي أن المتوسط الحسابي النسبي 88.24%، قيمة اختبار الإشارة 9.08 وأن القيمة الاحتمالية (.Sig) تساوي 0.000 لذلك تعتبر هذه الفقرة دالة إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$، مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذه الفقرة قد زاد عن درجة الحياد وهي 3 وهذا يعني أن هناك موافقة على هذه الفقرة.
- المتوسط الحسابي للفقرة الثالثة "تستطيع لجنة المراجعة الإطلاع على كافة التقارير والسجلات والمراسلات والبيانات الخاصة بالبنك" يساوي 4.41 (الدرجة الكلية من 5) أي أن المتوسط الحسابي النسبي 88.24%، قيمة اختبار الإشارة 9.39 وأن القيمة الاحتمالية (.Sig) تساوي 0.000 لذلك تعتبر هذه الفقرة دالة إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$، مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذه الفقرة قد زاد عن درجة الحياد وهي 3 وهذا يعني أن هناك موافقة على هذه الفقرة.

- المتوسط الحسابي للفقرة الخامسة "تستطيع لجنة المراجعة استدعاء أي عضو في مجلس الإدارة لحضور اجتماعاتها" يساوي 4.10 (الدرجة الكلية من 5) أي أن المتوسط الحسابي النسبي 81.96%، قيمة اختبار الإشارة 8.62 وأن القيمة الاحتمالية (.Sig) تساوي 0.000 لذلك تعتبر هذه الفقرة دالة إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$، مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذه الفقرة قد زاد عن درجة الحياد وهي 3 وهذا يعني أن هناك موافقة على هذه الفقرة.

- وبشكل عام يمكن القول بأن المتوسط الحسابي يساوي 4.30، وأن المتوسط الحسابي النسبي لجميع فقرات المحور يساوي 86.04%، قيمة اختبار الإشارة 9.50 وأن القيمة الاحتمالية (Sig.) تساوي 0.000 لذلك يعتبر محور "مهام ومسئوليات لجنة المراجعة" دالة إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$، مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذا المحور يختلف جوهرياً عن درجة الحياد وهي 3 وهذا يعني أن هناك موافقة على فقرات هذا المحور.

نتيجة اختبار الفرضية الثالثة

بناءً على ما سبق يتم قبول الفرضية القائلة: تتمتع لجان المراجعة بالصلاحيات اللازمة لممارسة دورها بفاعلية في دعم التدقيق الداخلي والخارجي.

ويعزى ذلك إلى أن أعضاء لجان المراجعة هم من أعضاء مجلس الإدارة، ومنهم من يمتلك أسهم في البنك، وبالتالي لهم من السلطات والصلاحيات ما يجعلهم قادرين على إنجاز مهامهم والقيام بدورهم بفاعلية.

وهذا يتفق مع دراسة (الفرح،2001) التي اعتبرت أن الصلاحيات الممنوحة للجان المراجعة من العوامل التي تعزز فاعليتها والقيام بدورها.

الفرضية الرابعة

يتوفر لدى لجان المراجعة آليات عمل مناسبة لممارسة دورها بفاعلية في دعم التدقيق الداخلي والخارجي.

تم استخدام اختبار الإشارة لمعرفة ما إذا كانت متوسط درجة الاستجابة قد وصلت إلى درجة الحياد وهي 3 أم لا. النتائج موضحة في جدول (4.11).

جدول (4.11)

المتوسط الحسابي وقيمة الاحتمال (.Sig) لكل فقرة من فقرات المحور الرابع

" آليات عمل لجنة المراجعة "

م.	الفقرة	المتوسط الحسابي	المتوسط الحسابي النسبي	قيمة الاختبار	القيمة الاحتمالية (.Sig)	الرتبة
.1	يوجد ميثاق مكتوب يحدد بوضوح مهام أعضاء لجنة المراجعة في البنك مما يساعدها في ممارسة دورها بفاعلية.	4.35	87.06	8.94	*0.000	2
.2	يصادق مجلس إدارة البنك على ميثاق لجنة المراجعة.	4.38	87.52	8.79	*0.000	1
.3	يتضمن الميثاق مهام لجنة المراجعة ومسئولياتها.	4.34	86.86	8.94	*0.000	3
.4	يتضمن الميثاق متطلبات العضوية في لجنة المراجعة.	4.31	86.20	8.56	*0.000	4
.5	توفر لجنة المراجعة الموارد اللازمة لأداء مهامها وتحمل مسئولياتها.	4.26	85.29	8.68	*0.000	5
.6	تصدر لجنة المراجعة تقرير سنوي عن المهام التي أنجزتها خلال العام.	4.18	83.53	8.54	*0.000	6
.7	يتم نشر تقرير لجنة المراجعة ضمن التقارير التي يصدرها مجلس إدارة البنك.	3.82	76.44	6.38	*0.000	7
	جميع فقرات المحور معاً	**4.23**	**84.66**	**9.10**	***0.000**	

* المتوسط الحسابي دال إحصائياً عند مستوي دلالة $\alpha = 0.05$.

من الجدول (4.11) يمكن استخلاص ما يلي:

- المتوسط الحسابي للفقرة الثانية " يصادق مجلس إدارة البنك على ميثاق لجنة المراجعة " يساوي 4.38 (الدرجة الكلية من 5) أي أن المتوسط الحسابي النسبي 87.52%، قيمة اختبار الإشارة 8.79 وأن القيمة الاحتمالية (.Sig) تساوي 0.000 لذلك تعتبر هذه الفقرة دالة إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$ ، مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذه الفقرة قد زاد عن درجة الحياد وهي 3 وهذا يعني أن هناك موافقة على هذه الفقرة.
- المتوسط الحسابي للفقرة السابعة " يتم نشر تقرير لجنة المراجعة ضمن التقارير التي يصدرها مجلس إدارة البنك " يساوي 3.82 (الدرجة الكلية من 5) أي أن المتوسط الحسابي

النسبي 76.44%، قيمة اختبار الإشارة 6.38 وأن القيمة الاحتمالية (.Sig) تساوي 0.000 لذلك تعتبر هذه الفقرة دالة إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$، مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذه الفقرة قد زاد عن درجة الحياد وهي 3 وهذا يعني أن هناك موافقة على هذه الفقرة.

- وبشكل عام يمكن القول بأن المتوسط الحسابي يساوي 4.23، وأن المتوسط الحسابي النسبي لجميع فقرات المحور يساوي 84.66% ، قيمة اختبار الإشارة 9.10 وأن القيمة الاحتمالية (.Sig) تساوي 0.000 لذلك يعتبر محور "آليات عمل لجنة المراجعة" دالة إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$، مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذا المحور يختلف جوهرياً عن درجة الحياد وهي 3 وهذا يعني أن هناك موافقة على فقرات هذا المحور.

نتيجة اختبار الفرضية الرابعة

بناءً على ما سبق يتم قبول الفرضية القائلة: يتوفر لدى لجان المراجعة آليات عمل مناسبة لممارسة دورها بفاعلية في دعم التدقيق الداخلي والخارجي.

ويُفسر ذلك بأن وجود ميثاق مكتوب للجنة المراجعة يتضمن مهامها ومسئولياتها ومتطلبات العضوية الواجب توفرها في أعضائها، ومصادق عليه من قبل مجلس إدارة البنك، وكذلك إصدار تقرير من قبل لجنة المراجعة بالمهام التي أنجزتها خلال العام، فهذه الآليات تمكن لجنة المراجعة من القيام بدورها بشكل فعال، وهذا ما أشار إليه تقرير لجنة (Treadway,1987) الذي طالب بضرورة وجود لائحة أو ميثاق مكتوب يوضح مهام وأهداف وسلطات لجنة المراجعة، لأن ذلك يساعدها على القيام بدورها بشكل فعال.

وجاء في دراسة (Kuppusamy, et.al., 2003) بأن امتلاك لجان المراجعة لميثاق مكتوب يمكن أن يخدم في تحديد واجباتها وسلطاتها ويساعدها ذلك في القيام بدورها ورسم خطوط بين مسئوليات الإدارة ومسئوليات لجنة المراجعة، وكذلك خلق علاقات وظيفية وودية داخل المؤسسة.

جميع فقرات الاستبانة

تم استخدام اختبار الإشارة لمعرفة ما إذا كانت متوسط درجة الموافقة قد وصلت إلى درجة الحياد وهي 3 أم لا. النتائج موضحة في جدول (4.12).

جدول (4.12)

المتوسط الحسابي وقيمة الاحتمال (.Sig) لجميع فقرات الاستبانة

الفقرة	المتوسط الحسابي	المتوسط الحسابي النسبي	قيمة الاختبار	القيمة الاحتمالية (.Sig)
جميع فقرات الاستبانة	**4.13**	**82.52**	**9.41**	***0.000**

* المتوسط الحسابي دال إحصائياً عند مستوي دلالة $\alpha = 0.05$.

من الجدول (4.12) يمكن استخلاص ما يلي:

- المتوسط الحسابي لجميع فقرات الاستبانة يساوي 4.13 (الدرجة الكلية من 5) أي أن المتوسط الحسابي النسبي 82.52 %، قيمة اختبار الإشارة 9.41 وأن القيمة الاحتمالية (.Sig) تساوي 0.000 لذلك تعتبر جميع فقرات الاستبانة دالة إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$، مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة قد زاد عن درجة الحياد وهي 3 وهذا يعني أن هناك موافقة على جميع فقرات الاستبانة.

اختبار الفرضية الخامسة

توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة 5% بين استجابات المبحوثين حول مدى فاعلية دور لجان المراجعة في دعم التدقيق الداخلي والخارجي، تعزى للمتغيرات الشخصية (الجنس، العمر، الوظيفة الحالية، المؤهل العلمي، التخصص العلمي، الخبرة العملية).

تم استخدام اختبار مان- وتني لمعرفة ما إذا كان هناك فروق ذات دلالة إحصائية بين مجموعتين من البيانات الترتيبية، كذلك تم استخدام اختبار كروسكال – والاس لمعرفة ما إذا كان هناك فروق ذات دلالة إحصائية بين ثلاث مجموعات أو أكثر من البيانات الترتيبية.

ويتفرع عن هذه الفرضية الأسئلة التالية:

أولاً: توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة 5% بين استجابات المبحوثين حول مدى فاعلية دور لجان المراجعة في دعم التدقيق الداخلي والخارجي تعزى إلى الجنس.

يوضح الجدول (4.13) أنه باستخدام اختبار "مان –وتني" تبين أن القيمة الاحتمالية (.Sig) لجميع محورات الدراسة كانت أكبر من مستوى الدلالة $\alpha = 0.05$ ومن ثم فإنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات مجتمع الدراسة تعزى إلى الجنس، حيث لا يوجد فرق بين آراء الفئات الثلاثة من المدققين(الداخليين أو الخارجيين أو مفتشي سلطة النقد) سواء كانوا ذكوراً أم إناثاً

جدول (4.13)

اختبار "مان- وتني" لمتغير الجنس

المحور	قيمة الاختبار	القيمة الاحتمالية (Sig.)
خصائص أعضاء لجنة المراجعة	-0.047	0.963
مهام ومسئوليات لجنة المراجعة	-0.551	0.582
صلاحيات وسلطات لجنة المراجعة	-0.252	0.801
آلية عمل لجنة المراجعة	-0.697	0.486
جميع محاور الدراسة معا	**-0.016**	**0.988**

ثانياً: توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة 5% بين استجابات المبحوثين حول مدى فاعلية دور لجان المراجعة في دعم التدقيق الداخلي والخارجي تعزى إلى العمر.

يوضح الجدول (4.14) أنه باستخدام اختبار "كروسكال-والاس" تبين أن القيمة الاحتمالية (.Sig) لجميع محور الدراسة كانت أكبر من مستوى الدلالة $\alpha = 0.05$، مما يدل على عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية حول مدى فاعلية دور لجان المراجعة في دعم التدقيق الداخلي والخارجي في البنوك الفلسطينية تعزى إلى العمر، حيث إن جميع الفئات العمرية من مجتمع الدراسة ترى وجود دور للجان المراجعة.

جدول (4.14)

اختبار "كروسكال- والاس" لمتغير العمر

المحور	قيمة الاختبار	درجات الحرية	القيمة الاحتمالية (Sig.)
خصائص أعضاء لجنة المراجعة	2.398	3	0.494
مهام ومسئوليات لجنة المراجعة	1.412	3	0.703
صلاحيات وسلطات لجنة المراجعة	1.390	3	0.708
آلية عمل لجنة المراجعة	1.821	3	0.610
جميع محاور الدراسة معا	**1.639**	**3**	**0.651**

ثالثاً: توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة 5% بين استجابات المبحوثين حول مدى فاعلية دور لجان المراجعة في دعم التدقيق الداخلي والخارجي تعزى إلى الوظيفة الحالية.

يوضح الجدول (4.15) أنه باستخدام اختبار"كروسكال- والاس" تبين أن القيمة الاحتمالية (Sig.) لجميع محاور الدراسة كانت أكبر من مستوى الدلالة $\alpha = 0.05$ ومن ثم فإنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات مجتمع الدراسة تعزى إلى الوظيفة الحالية، وهذا يعني أن المدققين الداخليين في البنوك الفلسطينية ومفتشي سلطة النقد ومدققين الحسابات الخارجيين يدركون الدور الذي تقوم به لجان المراجعة في البنوك الفلسطينية من حيث دعمها للتدقيق الداخلي والخارجي.

جدول (4.15)

اختبار "كروسكال- والاس" لمتغير الوظيفة الحالية

المحور	قيمة الاختبار	درجات الحرية	القيمة الاحتمالية (Sig.)
خصائص أعضاء لجنة المراجعة	4.862	2	0.088
مهام ومسئوليات لجنة المراجعة	3.261	2	0.196
صلاحيات وسلطات لجنة المراجعة	4.558	2	0.102
آلية عمل لجنة المراجعة	3.573	2	0.168
جميع محاور الدراسة معا	**4.348**	**2**	**0.114**

رابعاً: توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة 5% بين استجابات المبحوثين حول مدى فاعلية دور لجان المراجعة في دعم التدقيق الداخلي والخارجي تعزى إلى المؤهل العلمي.

يوضح الجدول (4.16) أنه باستخدام اختبار"كروسكال- والاس" تبين أن القيمة الاحتمالية (Sig.) لجميع محاور الدراسة كانت أكبر من مستوى الدلالة $\alpha = 0.05$، مما يدل على عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية حول فاعلية دور لجان المراجعة في دعم التدقيق الداخلي والخارجي في البنوك الفلسطينية تعزى إلى المؤهل العلمي.

جدول (4.16)

اختبار "كروسكال- والاس" لمتغير المؤهل العلمي

المحور	قيمة الاختبار	درجات الحرية	القيمة الاحتمالية (Sig.)
خصائص أعضاء لجنة المراجعة	2.325	3	0.508
مهام ومسئوليات لجنة المراجعة	2.589	3	0.459
صلاحيات وسلطات لجنة المراجعة	2.998	3	0.392
آلية عمل لجنة المراجعة	2.208	3	0.530
جميع محاور الدراسة معا	**2.547**	**3**	**0.467**

خامساً: توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة 5% بين استجابات المبحوثين حول مدى فاعلية دور لجان المراجعة في دعم التدقيق الداخلي والخارجي تعزى إلى التخصص.

يوضح الجدول (4.17) أنه باستخدام اختبار"كروسكال-والاس" تبين أن القيمة الاحتمالية (Sig.) لجميع محاور الدراسة كانت أكبر من مستوى الدلالة $\alpha = 0.05$، ومن ثم فإنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات مجتمع الدراسة تعزى إلى التخصص.

ويمكن تفسير ذلك كون أن مجتمع الدراسة هم من المدققين سواء كانوا من داخل البنك أم من خارجه وأن غالبية تخصصاتهم في مجالي المحاسبة والعلوم المصرفية، مما يتيح لهم فهم الدور الذي يقوم به أعضاء لجان المراجعة في مجال التدقيق

جدول (4.17)

اختبار "كروسكال- والاس" لمتغير التخصص

المحور	قيمة الاختبار	درجات الحرية	القيمة الاحتمالية (Sig.)
خصائص أعضاء لجنة المراجعة	4.465	3	0.215
مهام ومسئوليات لجنة المراجعة	2.305	3	0.512
صلاحيات وسلطات لجنة المراجعة	2.171	3	0.538
آلية عمل لجنة المراجعة	0.665	3	0.881
جميع محاور الدراسة معا	**2.731**	**3**	**0.435**

سادساً: توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة 5% بين استجابات المبحوثين حول مدى فاعلية دور لجان المراجعة في دعم التدقيق الداخلي والخارجي تعزى إلى الخبرة العملية.

يوضح جدول (4.18) أنه باستخدام اختبار"كروسكال-والاس" تبين أن القيمة الاحتمالية (Sig.) لجميع محاور الدراسة كانت أكبر من مستوى الدلالة $\alpha = 0.05$، مما يدل على عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية حول مدى فاعلية دور لجان المراجعة في دعم التدقيق الداخلي والخارجي تعزى إلى الخبرة العملية، وذلك لأن الغالبية العظمى من المدققين سواء الداخليين أو الخارجيين أو مفتشي سلطة النقد لديهم خبرات طويلة في مجال التدقيق تجاوزت الخمس سنوات وكذلك في مجال التعامل مع أعضاء لجان المراجعة في البنوك وهذه المدة كافية لفهم الدور الذي تقوم به لجان المراجعة.

جدول (4.18)

اختبار "كروسكال- والاس" لمؤهل الخبرة العملية

المحور	قيمة الاختبار	درجات الحرية	القيمة الاحتمالية (Sig.)
خصائص أعضاء لجنة المراجعة	7.071	4	0.132
مهام ومسئوليات لجنة المراجعة	3.026	4	0.554
صلاحيات وسلطات لجنة المراجعة	2.856	4	0.582
آلية عمل لجنة المراجعة	7.661	4	0.105
جميع محاور الدراسة معا	**4.546**	**4**	**0.337**

المبحث الثاني
النتائج والتوصيات

1.2.4 النتائج

هدفت هذه الدراسة للتعرف على مدى فاعلية دور لجان المراجعة في دعم التدقيق الداخلي والخارجي في البنوك العاملة في فلسطين من وجهة نظر المدققين الداخليين في البنوك والمدققين الخارجيين في شركات التدقيق ومفتشي سلطة النقد، وفي ضوء التحليلات النظرية والعملية للدراسة تم التوصل إلى النتائج التالية:

1. اتفقت آراء كل من مدققي الحسابات الداخليين ومدققي الحسابات الخارجيين ومفتشي سلطة النقد على أهمية ودور لجان المراجعة في دعم التدقيق الداخلي والخارجي.
2. يتوفر بشكل عام في أعضاء لجان المراجعة الخصائص اللازمة لممارسة دورها بفاعلية في دعم التدقيق الداخلي والخارجي، مع ملاحظة أنه من أقل فقرات هذا المحور موافقة هي الفقرة الثالثة "عند اختيار أعضاء لجنة المراجعة يتم عدم وجود علاقات مع البنك، سواء كانت قرابة أو مالية أو شخصية"، وهذا يعكس عدم وجود معايير واضحة بخصوص الاستقلالية.
3. يلتزم أعضاء لجان المراجعة بتطبيق المهام والمسئوليات التي حددتها سلطة النقد، مع وجود تفاوت نسبي في درجات الموافقة على بعض الفقرات وكان من أكثر فقرات هذا المحور موافقة هي: "تقوم لجنة المراجعة بفحص نتائج التدقيق الداخلي، تدعم لجنة المراجعة استقلال المدقق الداخلي، تعمل لجنة المراجعة كحلقة وصل بين المدققين الداخليين ومجلس أدارة البنك". بينما من أقل فقرات هذا المحور موافقة هي: "إشراف لجنة المراجعة في البنك على عمل مدقق الحسابات الخارجي، تعقد لجنة المراجعة اجتماعات دورية مع المدقق الخارجي، تحدد لجنة المراجعة راتب ومكافآت مدير التدقيق الداخلي في البنك".
4. تتمتع لجان المراجعة بالعديد من الصلاحيات ويظهر ذلك من خلال ما تقوم به من مهام، حيث تستطيع الإطلاع على كافة التقارير والسجلات والبيانات الخاصة بالبنك وكذلك

الحصول على أية معلومات من الإدارات التنفيذية، وأنها تستطيع استدعاء أي عضو في مجلس إدارة البنك لحضور اجتماعاتها.

5. تبين أن لدى لجان المراجعة في البنوك آليات عمل معينة، وكان من أكثرها موافقة وجود ميثاق مكتوب يحدد مهام تلك اللجان ومصادق عليه من قبل مجلس الإدارة، وكان من أقلها موافقة هو أن لجنة المراجعة لا تقوم بإصدار تقرير سنوي بالمهام المنجزة خلال العام ونشره ضمن التقارير التي يصدرها البنك.
6. لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين استجابات المبحوثين حول مدى فاعلية دور لجان المراجعة في دعم التدقيق الداخلي والخارجي، تعزى للمتغيرات الشخصية (الجنس، العمر، الوظيفة الحالية، المؤهل العلمي، التخصص العلمي، الخبرة العملية).

2.2.4 التوصيات

على ضوء ما تقدم في هذه الدراسة، نوصي بما يلي:

1. ضرورة تحديد مفاهيم الاستقلالية الواجب توافرها في أعضاء لجان المراجعة والتأكيد على عدم وجود مصالح أو منافع ذاتية لأعضائها كي تتمكن من ممارسة دورها بفاعلية، وعلى سلطة النقد الفلسطينية أن تضع شروطاً واضحة ومحددة للاستقلالية وما ينطوي عليها من متطلبات.
2. التأكيد على ضرورة وضع معايير واضحة للمؤهلات المطلوبة في أعضاء لجان المراجعة عند اختيارهم والتي تمكنهم من أداء دورهم بفاعلية.
3. استمرار التأكيد على تنمية قدرات أعضاء لجان المراجعة في الأمور المالية والفنية وإكسابهم المهارات المصرفية المختلفة واللازمة لتدعيم دورهم المنوط بهم في هذا المجال.
4. يجب أن يتضمن ميثاق لجنة المراجعة المهام والصلاحيات بحيث يكون مصدر قوة وسلطة لأعضاء اللجنة لممارسة دورها بفاعلية، حتى لا يكون مجرد دليل بالمهام المطلوبة فقط.
5. ضرورة أن يتضمن التقرير النهائي للبيانات والقوائم المالية المنشورة من قبل البنوك في نهاية الفترة المالية تقريراً عن المهام التي أنجزتها لجنة المراجعة خلال العام.

6. ضرورة أن تكون إدارة التدقيق الداخلي تابعة مباشرة إلى لجنة المراجعة لضمان استقلاليتها وحيادها في أداء مهامها.
7. ضرورة أن يكون للجنة المراجعة دوراً في التوصية بتعيين مدقق الحسابات الخارجي وتحديد أتعابه وآليات الاستغناء عن خدماته.
8. ضرورة أن تمتد صلاحية لجنة المراجعة ليكون لها دوراً مهماً في تحقيق الإشراف على عمل مدقق الحسابات الخارجي.
9. إصدار تشريع يلزم جميع الشركات المساهمة العامة بتشكيل لجنة مراجعة وأن يكون من شروط تداول أسهمها في بورصة فلسطين للأوراق المالية هو تشكيل لجنة مراجعة.

3.2.4 **الدراسات المقترحة**

1. دور لجان المراجعة في تفعيل حوكمة الشركات.
2. دراسة تحليلية للشركات التي يوجد لديها لجنة مراجعة والشركات التي لا يوجد لديها لجنة مراجعة.
3. مجالات مساهمة لجان المراجعة في الحد من إدارة الأرباح.
4. تأثير خصائص لجنة المراجعة في جودة التقارير المالية.
5. دور لجان المراجعة في الحد من التأثير السلبي للمحاسبة الإبداعية على موثوقية البيانات المالية.

مراجع الدراسة

أولاً: المراجع العربية

- **ثانياً: المراجع الأجنبية**
- **ثالثاً: المواقع الإلكترونية**

أولاً: المراجع العربية

1. أبو ميالة، سهيل، "**العوامل المؤثرة على تحسين فاعلية لجان التدقيق، دراسة تطبيقية على شركات القطاع المالي ببورصة عمان**"، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم المالية والمصرفية، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، عمان، الأردن، 2007.
2. الاتحاد الدولي للمحاسبين، "**إصدارات المعايير الدولية لممارسة أعمال المراجعة والتأكيد وقواعد أخلاقيات المهنة**"، غزة، فلسطين، 2005.
3. الارياني، معمر محمد عبد الله، "**مدى تطبيق المبادئ العامة لحوكمة الشركات في المصارف التجارية اليمنية**"، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم المالية والمصرفية، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، عمان، الأردن، 2008.
4. الجعيدي، عمر عيد، "**مستوى الحاكمية المؤسسية وأثره في أداء الشركات، دراسة تطبيقية على الشركات المدرجة في بورصة عمان**"، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم المالية والمصرفية، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، عمان، الأردن، 2007.
5. الذنيبات، علي، "**تدقيق الحسابات في ضوء معايير التدقيق الدولية والأنظمة والقوانين المحلية: نظرية وتطبيق**"، الطبعة الثالثة، عمان: دار وائل للنشر والتوزيع، 2010.
6. الرحيلي، عوض بن سلامة، "**لجان المراجعة كأحد دعائم حوكمة الشركات، حالة السعودية**"، مجلة جامعة الملك عبد العزيز، الاقتصاد والإدارة، المجلد22، العدد1، ص ص:179-218، 2008.
7. السويطي، موسى سلامة، "**تطوير أنموذج لدور لجان المراجعة في الشركات المساهمة العامة الأردنية وتأثيرها في فاعلية واستقلالية التدقيق الخارجي**"، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الدراسات المالية والإدارية، جامعة عمان العربية للدراسات العليا، 2006.
8. العزايزة، ممدوح محمد، "**مدى تطبيق المصارف الوطنية الفلسطينية للقواعد والممارسات الفضلى لحوكمة المصارف في فلسطين**"، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة، 2009.
9. الفرح، عبد الرزاق محمد سعيد داود، "**مدى فعالية لجان التدقيق في الشركات المساهمة العامة الأردنية،دراسة ميدانية تحليلية**"، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الدراسات العليا، الجامعة الأردنية، آب، 2001.

10. المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، "**مفاهيم التدقيق المتقدمة**"، المجمع العربي للمحاسبين، عمان ، ألأردن، 2001.

11. المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، "**المعايير الدولية للمراجعة، الصادرة عن الاتحاد الدولي للمحاسبين**"، 1998.

12. المعتاز وHigson "**مدى فاعلية لجان المراجعة في الشركات المساهمة العامة السعودية، دراسة ميدانية**"، بحث مقدم لمؤتمر المحاسبة الأول، الرياض، السعودية، أكتوبر، 2002.

13. المنيف، عبد الله علي، والحميد، عبد الرحمن إبراهيم، "**مهام لجان مراجعة ومعايير اختيار أعضائها، دراسة تطبيقية في المملكة العربية السعودية**"، مجلة جامعة الملك عبد العزيز، الاقتصاد والإدارة، المجلد11، ص ص:27-68، 1998.

14. المومني، محمد عبد الله، "**دور مجالس الإدارة في الشركات الأردنية في تعزيز فاعلية لجان التدقيق**"، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد25، العدد الأول، 2009.

15. تامر، عماد وليم، "**دور لجان المراجعة في تدعيم استقلال المراجع الخارجي في البنوك التجارية**"،www.aliahmedali.com.**2010**

16. تشاركهام، جوناثان، "**إرشادات لأعضاء مجالس إدارة البنوك، المنتدى العالمي لحوكمة الشركات**"، 2003.

17. توماس وهنكي، "**المراجعة بين النظرية والتطبيق**"، تعريب ومراجعة:أحمد حجاج وكمال سعيد، الرياض: دار المريخ للنشر، 1989.

18. جربوع، يوسف محمود، "**بحوث ودراسات لتطوير مهنة مراجعة الحسابات لمواجهة المشكلات المعاصرة**"،كلية التجارة، قسم المحاسبة، الجامعة الإسلامية، بحوث ودراسات2، يناير، 2005.

19. جربوع، يوسف محمود، **"أساسيات الإطار النظري في مراجعة الحسابات"**، الطبعة الثانية، أغسطس، 2007.

20. جمعة، أحمد حلمي، "**العلاقة بين لجان التدقيق والشركات المساهمة العامة الأردنية**"، مجلة المدقق، العدد،33،ص ص:13-18، 1998.

21. جمعة، أحمد حلمي، "**نحو تحقيق فعالية وكفاءة لجان التدقيق لدعم الرقابة الإستراتيجية في الشركات المساهمة العامة في المملكة الأردنية الهاشمية**"، المجلة المصرية للدراسات التجارية، جامعة المنصورة، المجلد 23،العدد1، ص ص:137-191، 1999.

22. حبوش، محمد جميل، "**مدى التزام الشركات العامة الفلسطينية بقواعد حوكمة الشركات**"، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة،2007.

23. حماد، طارق عبد العال، "**حوكمة الشركات (المفاهيم-المبادئ-التجارب (تطبيقات الحوكمة في المصارف**"، الإسكندرية: الدار الجامعية، 2005.

24. دحدوح، حسين أحمد، "**دور لجنة المراجعة في تحسين كفاية نظم الرقابة الداخلية وفعاليتها في الشركات**"، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد24، العدد الأول، 2008.

25. دليل القواعد والممارسات الفضلى لحوكمة المصارف في فلسطين، سلطة النقد الفلسطينية، 2008.

26. دهمش، نعيم، "**لجان التدقيق، تأسيسها، واجباتها، مسؤولياتها، ودورها في تعزيز الإفصاح**"، ورقة عمل تمهيد في المؤتمر الخامس لجمعية المحاسبين القانونيين الأردنية، الفترة من24-25 أيلول، 2003 .

27. سامي، مجدي محمد، "**دور لجان المراجعة في حوكمة الشركات وأثرها على جودة القوائم المالية المنشورة في بيئة الأعمال المصرية**"، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، جامعة الإسكندرية، المجلد46، العدد2، يوليو، 2009.

28. سلطان، عطية صلاح، "**دور لجان المراجعة في دعم حوكمة الشركات لأغراض استمرار الشركة**" ورقة عمل قدمت للمؤتمر العربي الأول حول التدقيق الداخلي في إطار حوكمة الشركات، في مصر ، في الفترة 24-28-/2005/09.

29. سليمان، محمد مصطفى، "**حوكمة الشركات ومعالجة الفساد المالي والإداري، دراسة مقارنة**"، الإسكندرية: الدار الجامعية، 2006.

30. علي، عبد الوهاب وشحاته شحاته، "**دراسات متقدمة في مراجعة الحسابات وتكنولوجيا المعلومات**"، الإسكندرية: الدار الجامعية، 2003.

31. علي، عبد الوهاب وشحاته شحاته، "**مراجعة الحسابات وحوكمة الشركات في بيئة الأعمال العربية والدولية المعاصرة**"، الإسكندرية: الدار الجامعية، 2007.

32. عيسى، سمير كامل محمد، "**العوامل المحددة لوظيفة المراجعة الداخلية في تحسين جودة حوكمة الشركات، دراسة تطبيقية**"، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، جامعة الإسكندرية، المجلد45، العدد1، يناير، 2008.

33. قانون المصارف، **قانون رقم2 لسنة2002**، الفصل السادس، المادة(41).

34. قراقيش، سائد زكي عطا، "**تأثير خصائص لجان التدقيق على جودة الأرباح، دراسة تطبيقية على شركات القطاع الصناعي المدرجة في بورصة عمان**"، رسالة دكتوراه غير منشورة، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، عمان، الأردن، 2009.

35. مبارك، الرفاعي إبراهيم، "**تحليل العوامل المؤثرة على جودة خدمات مهنة المحاسبة والمراجعة، دراسة تطبيقية على جمهورية مصر العربية الشركات، دراسة تطبيقية**"، مجلة التجارة والتمويل، كلية التجارة، جامعة طنطا، الملحق الثاني، 2000.

36. متولي، سامي وهبة، "**لجنة المراجعة ودورها في زيادة فاعلية عمل المراجعين ودعم استقلالهم**" المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، العدد الثاني، 1992.

37. مشتهى، صبري ماهر صبري، "**تأثير خصائص لجنة المراجعة على تحسين جودة التقارير المالية،دراسة تطبيقية على الشركات الصناعية المساهمة العامة المدرجة ببورصة عمان**"، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم المالية والمصرفية، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، عمان، الأردن، 2008.

38. ميخائيل، أشرف حنا، "**تدقيق الحسابات وأطرافه في إطار منظومة حوكمة الشركات لأغراض استمرار الشركة**"، ورقة عمل قدمت للمؤتمر العربي الأول حول التدقيق الداخلي في إطار حوكمة الشركات، في مصر، في الفترة 24-28-/2005/09.

ثانيا: المراجع الأجنبية

1. Abbott, L.J., Parker,S. and Peters, G.F, **"Audit Committee Characteristics and Financial Misstatement"**, A Study of the Efficacy of Certain Blue Ribbon Committee Recommendations, 2002. Available: http://www.ssrn.com.

2. Al-Mudhaki, J. and Joshi, P. L. "**The Role and Functions of Audit Committees in the Indian Corporate Governance"** Empirical Findings, International Journal of Auditing, Vol,8, Issue, 1, pp.33-47, 2004.

3. Andrew, R. Goddard and Carol, Masters. **"Audit Committee, Cadbury Code and Audit Fees: An Empirical Analysis of UK Companies"**. Managerial Auditing Journal, Vol. 15, No.7, pp: 358-371, 2000.

4. Anderson, Urton, CH. 4 **"Assurance and Consulting Services"**. p79-129, 2003.

5. Arens, Alvin A, and Elder, Randal J,and Mark S, Beasley, **"Auditing and Assurance Services: An Integrated Approach"**,10th ed, 2010**.**

6. Blue Ribbon Committee (BRC), "**Report and Recommendation of the Blue Ribbon Committee on Improving the Effectiveness of Corporate Audit Committee**", New York, NY: New York Stock Exchange and National Association of Securities Dealers, 1999. Available at: http//WWW.nyse.com/pdfs/blueribb.pdf.

7. Cadbury Committee, **"The Committee on the Financial Aspects of Corporate Governance: Report of the Financial Aspects of Corporate Governance"** , Gee Publication, London, 1992.

   Available at: http://www.ecgn.org/docs/codes/cadbury.pdf.

8. Collier, P.A, **"Audit Committees in Major UK Companies"**, Managerial Auditing Journal, Bradford: Vol, 8, Issue.3, pp: 25-30, 1993.

9. DeZoort, F.T. Hermanson, D.R. Archambeault, D.S and Reed. S.A, **"Audit Committee Effectiveness: A Synthesis of Empirical** Committee Literature". Journal of Accounting Literature, Vol, 21. pp: 38-75, 2002.

10. Felo, A. J., Krishnamurthy, F. And Solieri, S. A," **Audit Committee Characteristics and the Quality of Financial Reporting: An Empirical Analysis"**, 2003. http:// www.ssrn.com

11. Institute of Internal Auditors IIA, " **Code of Ethics and Standards for The Professional Practice of Internal Auditing"**, 2004. http://www.theiia.org .

12. Kevin, L.J, **"The Effects of Internal Audit Outsourcing on Financial Statement Users' Cofidence in their Protection from Fraudulent Financial Reporting"**, 2000. http://library.tamu.edu/ UMI Microform.

13. Kuppusamy, K. N.M. and Shanmugan.B:**''Audit Committees in Malaysia and the Blue Ribbon Committee Report: a Comparative Study''**, International Journal of Management.Vol.20, No.4, pp: 509-514, 2003.

14. Persaud, S. and Mason, A. "**Finance and Audit Committees Can Play a Key Role Both in Detecting Fraud and in Preventing it"**, Canadian Fundraiser, 2000. http://www.vancouver.volanteer.ca.

15. Read, W.J. and Raghunandan, K. **"The State of Audit Committees"**, Journal of Accountancy,Vol,191, Issue.5, pp.57-60, 2001.

16. Rezaee, Z. Kingsley, O.O.and, Mimmier, G. **" Improving corporate governance: the role of audit committee disclosures"**. Managerial Auditing Journal. Vol, 18.No.6/7.pp: 530-537, 2003

17. Sarbanes, p. and M. Oxley.**" Sarbanes-Oxley Act of 2002 the Public Company Accounting Reform and Investor Protection Act Washington"**, D.C: U.S. Congress, 2002.

18. Tomas ,G. and Noland ,and Dave ,L.and Nichols , and Dalele.Flesher "**Audit Committee Effectiveness in the Banking Industry",** Management Accounting Quarterly, Vol,5,No3,2004.

19. Treadway, J.C., Jr**. " Report of the National Commission on Fraudulent Financial Reporting"** . Washington, D.C.,1987.

20. Wolnizer, p.W ."**Are Audit Committee Red Herrings**", Abacus,Vol.31,No.1,pp.45-66,1995.

ثالثاً: المواقع الإلكترونية

- Organization for economic co-operation and development:
http://www.oecd.org

- Palestinian monetary authority:
http:// www.pma.ps

-Palestinian Central Bureau of Statistics :
http://www.pcbs.gov.ps

ملاحق الدراسة

- **ملحق رقم(1) أسماء محكمي الاستبانة.**
- **ملحق رقم(2) طلب تحكيم الاستبانة.**
- **ملحق رقم(3) الاستبانة.**
- **ملحق رقم(4) كتاب تسهيل مهمة موجه لسلطة النقد الفلسطينية.**
- **ملحق رقم(5) كتاب تسهيل مهمة موجه للبنوك العاملة في فلسطين وشركات التدقيق.**
- **ملحق رقم(6) البنوك العاملة في فلسطين وشركات التدقيق التي تقوم بتدقيق حساباتها.**
- **ملحق رقم (7) عدد فروع ومكاتب البنوك العاملة في فلسطين.**

ملحق رقم (1)

أسماء محكمي الاستبانة

م	اسم المحكم	الدرجة العلمية	المنصب الوظيفي	الجامعة
1	سالم حلس	أستاذ دكتور	نائب الرئيس للشئون الإدارية والمالية	الإسلامية
2	ماهر درغام	أستاذ مشارك	رئيس قسم المحاسبة	الإسلامية
3	سمير صافي	أستاذ مشارك	محاضر بقسم الاقتصاد والإحصاء	الإسلامية
4	نافذ بركات	أستاذ مشارك	محاضر بقسم الاقتصاد والإحصاء	الإسلامية
5	يوسف جربوع	أستاذ دكتور	عميد كلية إدارة المال والأعمال	فلسطين
6	عمر الجعيدي	أستاذ مساعد	محاضر بقسم المحاسبة	الكلية الجامعية للعلوم التطبيقية
7	صبري مشتهى	أستاذ مساعد	محاضر بقسم المحاسبة	القدس المفتوحة
8	نضال عبد الله	أستاذ مشارك	رئيس قسم المحاسبة	الأقصى
9	جلال عطار	أستاذ مشارك	رئيس قسم المحاسبة	كلية احمد بن محمد العسكرية- الدوحة قطر
10	علام حمدان	أستاذ مساعد	محاضر بقسم المحاسبة	الجامعة الأهلية البحرين

ملحق رقم (2)
طلب تحكيم الاستبانة

الأستاذ الفاضل : د. _____ حفظه الله

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ،،،

الموضوع/ تحكيم استبانه رسالة ماجستير

أهديكم أطيب تحياتي وأثمن جهودكم الكبيرة في خدمة البحث العلمي، وبالإشارة إلى الموضوع أعلاه، يقوم الباحث بعمل دراسة بعنوان:

" مدى فاعلية دور لجان المراجعة في دعم آليات التدقيق الداخلي والخارجي"
دراسة تطبيقية على البنوك العاملة في فلسطين
تحت إشراف د. علي عبد الله شاهين

بغرض الحصول على درجة الماجستير في المحاسبة، لذا نتشرف بتحكيمكم لهذه الاستبانة وإبداء ملاحظاتكم القيمة.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام والتقدير،،،

الباحث/ إياد سعيد الصوص
0599-841343

ملحق رقم (3)

استبانه الدراسة

الجـــامعة الإسلاميـــة– غزة

عمادة الدراســـــــات العليا

كليـــــــة التجـــــــــارة

قسم المحاســـــبة والتمويل

السيد/ السيدة الفاضلة/

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ،،،

يقوم الباحث بإجراء دراسة للحصول على درجة الماجستير في المحاسبة والتمويل، بعنوان:

مدى فاعلية دور لجان المراجعة في دعم آليات التدقيق الداخلي والخارجي
دراسة تطبيقية على البنوك العاملة في فلسطين
تحت إشراف د. علي عبد الله شاهين

ويمثل هذا الاستبيان أحد الجوانب المهمة للبحث بهدف التعرف على آراء مفتـــشي ســـلطة النقـــد والمدققين الداخليين ومدققين الحسابات الخارجيين في البنوك، حول مدى فاعلية دور لجان المراجعة في دعم التدقيق الداخلي والخارجي، لذلك فقد تم تصميم هذا الاستبيان المرفق لجمع البيانات اللازمة لهذه الدراسة.

يرجى التكرم بتقديم إجاباتكم المحايدة والممثلة لقناعتكم الشخصية، وسوف تعامل هـــذه الإجابـــات بالسرية التامة ولن تستعمل إلا لأغراض البحث العلمي فقط.

شاكراً لكم تعاونكم ومؤكداً أن لإجاباتكم تأثيراً مهماً في دقة النتـــائج وتحقيـــق أهـــداف الدراســـة، والمساعدة في التوصل إلى نتائج صحيحة ومفيدة.

مع خالص الشكر والتقدير،،،

الباحث/ إياد سعيد الصوص

E-Mail: iyadsso@hotmail.com

Mobile: 0599 841 343

الجزء الأول: بيانات عامة

يرجى التكرم بوضع إشارة (√) أمام الإجابة المناسبة.

1- **اسم المؤسسة التابع لها**.....

2- **الجنس**:

□ ذكر □ أنثى

3- العمر:

□ أقل من 30سنة □ 30-أقل من40 سنة □ 40-أقل من50 سنة □ 50سنة فأكثر

4- الوظيفة الحالية:

□ مفتش سلطة النقد □ مدقق حسابات داخلي □ مدقق حسابات خارجي

5- المؤهل العلمي:

□ دون البكالوريوس □ بكالوريوس □ دبلوم عالي □ ماجستير □ دكتوراه

6- التخصص العلمي:

□ محاسبة □ إدارة أعمال □ علوم مالية ومصرفية

□ أخرى من فضلك حددها.....

7- الخبرة العملية:

□ أقل من 5 سنوات □ 5 – أقل من10 سنوات □ 10 – أقل من 15 سنة

□ 15 – أقل من20 سنة □ 20سنة فأكثر

الجزء الثاني : بيانات متغيرات الدراسة

يرجى التكرم بوضع إشارة (√) أمام الإجابة التي تمثل رأيكم وقناعتكم الشخصية.

أولا: خصائص أعضاء لجنة المراجعة .

م	الأسئلة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
.1	تتمتع لجنة المراجعة بالاستقلالية عن إدارة البنك مما يمكنها من ممارسة دورها بفاعلية.					
.2	يتم اختيار أعضاء لجنة المراجعة من أعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذيين.					
.3	عند تعيين أعضاء لجنة المراجعة يتم مراعاة عدم وجود علاقات مع البنك، سواء كانت قرابة أو مالية أو شخصية.					
.4	يحمل بعض أعضاء لجنة المراجعة مؤهلا في المحاسبة أو في المالية مما يؤهلها لممارسة دورها بفاعلية.					
.5	تضم لجنة المراجعة أعضاء من ذوي الخبرات المحاسبية والمالية مما يؤهلها لممارسة دورها بفاعلية.					
.6	يستطيع أعضاء لجنة المراجعة التعامل مع مختلف النشاطات المصرفية للبنك وطبيعة عملياته المختلفة.					
.7	يستطيع أعضاء لجنة المراجعة فهم القوائم المالية(قائمة الدخل،قائمة المركز المالي،قائمة التدفق النقدي).					
.8	تتكون لجنة المراجعة على الأقل من ثلاثة أعضاء.					
.9	عدد أعضاء لجنة المراجعة الحاليين في البنك كاف لممارسة دورها بفاعلية.					
.10	تعقد لجنة المراجعة الاجتماعات المقرر انعقادها بموجب الأنظمة والتعليمات من أجل القيام بواجباتها المحددة.					
.11	تجتمع لجنة المراجعة بصفة دورية.					
.12	يستدعى المدقق الخارجي للبنك لحضور اجتماعات لجنة المراجعة ومناقشته ببعض القضايا المهمة .					
.13	يستدعى المدقق الداخلي للبنك لحضور اجتماعات لجنة المراجعة ومناقشته ببعض القضايا المهمة .					
.14	يتم بشكل دوري مناقشة القضايا الجوهرية المهمة والمتعلقة بتطوير مهام و مسئوليات لجنة المراجعة.					

ثانياً: مهام ومسئوليات لجنة المراجعة.

م	الأســـــــــــــئلة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
.1	تقوم لجنة المراجعة بمراجعة القوائم المالية قبل اعتمادها ونشرها.					
.2	تعمل لجنة المراجعة على مراجعة السياسات المحاسبية المتبعة في البنك بشكل دوري ومدى ملاءمتها للأداء وأثرها على المركز المالي ونتيجة الأعمال.					
.3	تقوم لجنة المراجعة بفحص أنظمة الرقابة الداخلية في البنك والتحقق من كفايتها ومدى توافق الممارسات الفعلية مع تلك الأنظمة.					
.4	تقوم لجنة المراجعة بمتابعة الأخطار المتعلقة بأداء البنك ومدى تعرض البيانات المالية للغش أو الأخطاء،ومعالجة حالات الغش المكتشفة.					
.5	تشرف لجنة المراجعة على عملية إعداد التقارير والقوائم المالية.					
.6	تقوم لجنة المراجعة بمتابعة و فحص مدى تطبيق مبادئ الحوكمة في البنك.					
.7	تدعم لجنة المراجعة في البنك استقلال المدقق الداخلي.					
.8	تقوم لجنة المراجعة بترشيح تعيين مدير التدقيق الداخلي.					
.9	تقوم لجنة المراجعة بتحديد راتب ومكافآت مدير التدقيق الداخلي في البنك.					
.10	من مهام اللجنة النظر في إنهاء عمل مدير التدقيق الداخلي سواء بسبب الاستقالة أو العجز أو الإعفاء.					
.11	تشارك لجنة المراجعة في تعيين موظفي قسم التدقيق الداخلي.					
.12	تقوم لجنة المراجعة بفحص الكفاءة المهنية للمدققين الداخليين في البنك.					
.13	تقوم لجنة المراجعة بمراجعة خطة التدقيق الداخلي ونطاق الفحص والتقارير الصادرة عنه.					
.14	تعمل لجنة المراجعة كحلقة وصل بين المدققين الداخليين ومجلس إدارة البنك.					
.15	تعمل لجنة المراجعة على التأكد من عدم وجود أية قيود على المدققين الداخليين عند تنفيذ مهامهم.					
.16	تقوم لجنة المراجعة بفحص نتائج التدقيق الداخلي.					

م	الأســـــــــــــئلة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
17.	ترسل تقارير التدقيق الداخلي مباشرة إلى لجنة المراجعة.					
18.	تتابع لجنة المراجعة تنفيـذ ملاحظـات وتوصـيات المـدقق الداخلي.					
19.	تقوم لجنة المراجعة بالتنسيق بين المدقق الداخلي فـي البنـك ومدقق الحسابات الخارجي.					
20.	تقوم لجنة المراجعة في البنك بدعم استقلال مدقق الحـسابات الخارجي.					
21.	تقوم لجنة المراجعة بفحص ومتابعة الأمور التي قد تؤثر على استقلالية المدقق الخارجي.					
22.	توصي لجنة المراجعة بتعيـين أو عـزل مـدقق الحـسابات الخارجي.					
23.	تشرف لجنة المراجعة في البنك على عمل مـدقق الحـسابات الخارجي.					
24.	تدرس لجنة المراجعة في البنـك خطـة التـدقيق والتقـارير والملاحظات التي يقدما مدقق الحسابات الخارجي.					
25.	تعمل لجنة المراجعة كحلقة وصـل بـين مـدقق الحـسابات الخارجي ومجلس الإدارة ، بما يمكنه من القيام بعمله بمنـأى عن أية قيود أو تأثيرات من إدارة البنك.					
26.	تتأكد لجنة المراجعة من أن إدارة البنك توفر كافة التـسهيلات اللازمة لمدقق الحسابات الخارجي للقيام بعمله بفاعلية.					
27.	تتأكد لجنة المراجعة من عدم إخفاء إدارة البنك لأية معلومات عن المدقق الخارجي تكون لازمة لأداء مهام التدقيق.					
28.	تعمل لجنة المراجعة على حل الخلافات التي قد تنـشأ بـين إدارة البنك ومـدقق الحـسابات الخـارجي حـول القـضايا المحاسبية وقضايا التدقيق الخارجي.					
29.	تقوم لجنة المراجعة في البنـك بمناقـشة مـدقق الحـسابات الخارجي حول أي قضيا مهمة.					
30.	تعقد لجنة المراجعة اجتماعات دورية مع مـدقق الحـسابات الخارجي بدون حضور إدارة البنك.					
31.	تقوم لجنة المراجعة بمراجعة نتائج التدقيق.					
32.	ترسل نسخة من تقارير المدقق الخارجي إلى لجنة المراجعة.					
33.	تقوم لجنة المراجعة بمتابعة تنفيذ ملاحظات وتوصيات المدقق الخارجي.					

ثالثاً: صلاحيات وسلطات لجنة المراجعة.

م	الأسئلة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
.1	يوجد تحديد واضح للصلاحيات والسلطات الممنوحة للجنة المراجعة يساعدها في أداء دورها بفاعلية.					
.2	تستطيع لجنة المراجعة الحصول على أية معلومة من الإدارات التنفيذية في البنك.					
.3	تستطيع لجنة المراجعة الإطلاع على كافة التقارير والسجلات والمراسلات والبيانات الخاصة بالبنك.					
.4	تستطيع لجنة المراجعة استدعاء أي موظف في البنك للاستفسار منه عن أية أمور تراها ضرورية.					
.5	تستطيع لجنة المراجعة استدعاء أي عضو في مجلس الإدارة لحضور اجتماعاتها.					

رابعاً: آليات عمل لجنة المراجعة.

م	الأسئلة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
.1	يوجد ميثاق مكتوب يحدد بوضوح مهام أعضاء لجنة المراجعة في البنك مما يساعدها في ممارسة دورها بفاعلية.					
.2	يصادق مجلس إدارة البنك على ميثاق لجنة المراجعة.					
.3	يتضمن الميثاق مهام لجنة المراجعة ومسئولياتها.					
.4	يتضمن الميثاق متطلبات العضوية في لجنة المراجعة.					
.5	توفر لجنة المراجعة الموارد اللازمة لأداء مهامها وتحمل مسئولياتها.					
.6	تصدر لجنة المراجعة تقرير سنوي عن المهام التي أنجزتها خلال العام.					
.7	يتم نشر تقرير لجنة المراجعة ضمن التقارير التي يصدرها مجلس إدارة البنك.					

ملحق رقم (4)

كتاب تسهيل مهمة موجه لسلطة النقد الفلسطينية

بسم الله الرحمن الرحيم

الجامعة الإسلامية – غزة
The Islamic University - Gaza

كلية التجارة
Faculty of Commerce

الرقم ..... Ref ج س غ/62

التاريخ ..98 شعبان 1432 Date ...
2011/07/09

عناية الدكتور/ جهاد الوزير
محافظ سلطة النقد الفلسطينية

حفظكم الله،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،،،

الموضوع: توزيع استبانه في دائرة الرقابة على المصارف قسم التفتيش

تهديكم عمادة كلية التجارة تحياتها، وترجوا التكرم بتقديم التسهيلات البحثية اللازمة للطالب/ إياد سعيد الصوص، ويحمل رقم جامعي (120070424)، والملتحق في برنامج ماجستير " المحاسبة والتمويل " في توزيع الإستبانة الخاصة برسالة الماجستير بعنوان:

مدى فاعلية دور لجان المراجعة في دعم آليات التدقيق الداخلي والخارجي
دراسة تطبيقية على البنوك العاملة في فلسطين

حيث سيقوم الباحث بتوزيع الإستبانة على مفتشي سلطة النقد في مكتبي غزة ورام الله.

وإذ نتقدم لكم بشكرنا الجزيل على دعمكم للبحث العلمي وتهيئتكم للظروف المناسبة لطلبة الجامعة الإسلامية بغزة.

يرجى التفضل بالاستلام، واتخاذ الإجراءات اللازمة بالخصوص.

ملاحظة:

مرفق نسخة عن الاستبيان.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام والتقدير،،،

عميد كلية التجارة

أ.د. ماجد محمد الفرا

P.O. Box 108, Rimal, Gaza, Palestine fax: +970 (8) 286 0800 فاكس Tel: +970 (8) 286 0700 ص.ب 108 الرمال غزة فلسطين هاتف
public@iugaza.edu.ps www.iugaza.edu.ps

ملحق رقم (5)

كتاب تسهيل مهمة موجه للبنوك وشركات التدقيق

بسم الله الرحمن الرحيم

الجامعة الإسلامية – غزة
The Islamic University - Gaza

كلية التجارة
Faculty of Commerce

ج س غ/62
الرقم..... 24/رجب/1432 Ref
التاريخ..... 2011/06/25 Date

لمن يهمه الأمر

الموضوع: تسهيل مهمة الباحث/إياد سعيد الصوص.

تهديكم كلية التجارة بالجامعة الإسلامية تحياتها، وترجو التكرم بمساعدة الطالب/ **إياد سعيد الصوص**، ويحمل رقم جامعي **(120070424)**، والملتحق في برنامج ماجستير المحاسبة والتمويل في توزيع الاستبيانات التي تساعده في عمل بحث الماجستير بعنوان:

(مدى فاعلية دور لجان المراجعة في دعم آليات التدقيق الداخلي والخارجي
دراسة تطبيقية على البنوك العاملة في فلسطين).

وفي ذلك خدمة للبحث العلمي ودعماً لعملية التنمية الاقتصادية في فلسطين.

وتقبلوا فائق الاحترام والتقدير،،،

عميد كلية التجارة

أ.د. ماجد محمد الفرا

صورة إلى:
*الملف.

PO. Box 108, Rimal, Gaza, Palestine fax: +970 (8) 286 0800 فاكس Tel: +970 (8) 286 0700 ص.ب 108 الرمال، غزة، فلسطين هاتف
public@iugaza.edu.ps www.iugaza.edu.ps

ملحق رقم(6)

البنوك العاملة في فلسطين وشركات التدقيق التي تقوم بتدقيق حساباتها.

م	اسم البنك	شركة التدقيق
.1	بنك فلسطين م.ع.م	ERNST & YOUNG
.2	البنك الإسلامي الفلسطيني	شركة طلال أبو غزالة
.3	البنك الإسلامي العربي	ERNST & YOUNG
.4	بنك الاستثمار الفلسطيني	شركة سابا (DELOITE)
.5	بنك الإسكان للتجارة والتمويل	ERNST & YOUNG
.6	البنك العربي	شركة سابا (DELOITE)
.7	بنك الأردن	شركة سابا (DELOITE)
.8	بنك القاهرة عمان	شركة سابا (DELOITE)
.9	بنك القدس	ERNST & YOUNG
.10	البنك التجاري الفلسطيني	شركة سابا (DELOITE)
.11	البنك العقاري المصري	شركة طلال أبو غزالة
.12	بنك الرفاه	شركة سابا (DELOITE)
.13	البنك الأهلي الأردني	شركة سابا (DELOITE)
.14	بنك الاتحاد	ERNST & YOUNG
.15	البنك الأردني الكويتي	شركة سابا (DELOITE)
.16	البنك التجاري الأردني	ERNST & YOUNG
.17	HSBC BANK	ERNST & YOUNG

المصدر: إعداد الباحث من خلال سؤال البنوك وشركات التدقيق.

ملحق رقم(7)

عدد فروع ومكاتب البنوك العاملة في فلسطين كما في 2010/12/31

م.	اسم البنك	سنة التأسيس	عدد الفروع	عدد المكاتب	الإجمالي
.1	بنك فلسطين م.ع.م	1960	19	23	42
.2	البنك الإسلامي الفلسطيني	1995	14	1	15
.3	البنك الإسلامي العربي	1995	9	1	10
.4	بنك الاستثمار الفلسطيني	1995	8	5	13
.5	بنك الإسكان للتجارة والتمويل	1995	11	1	12
.6	البنك العربي	1994	12	10	22
.7	بنك الأردن	1994	10	21	31
.8	بنك القاهرة عمان	1986	18	1	19
.9	بنك القدس	1995	14	3	17
.10	البنك التجاري الفلسطيني	1994	6	-	6
.11	البنك العقاري المصري	1994	5	1	6
.12	بنك الرفاه	2006	5	1	6
.13	البنك الأهلي الأردني	1995	5	-	5
.14	بنك الاتحاد	1995	1	-	1
.15	البنك الأردني الكويتي	1995	2	-	2
.16	البنك التجاري الأردني	1994	3	-	3
.17	HSBC BANK (لشرق الأوسط)	1998	1	-	1
.18	البنك العربي الفلسطيني للاستثمار	1996	1	-	1

المصدر: التقرير السنوي لسلطة النقد 2010.